September 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

المجلس

الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة

روما، 3- 7 ديسمبر/كانون الأول 2012

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)

1 – يُرفق تقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا بتعليقات مقتضبة للمدير العام وبتعليقات مشتركة أكثر تفصيلاً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (UNGA A/66/717/Add.1).

تعليقات مدير عام منظمة الأغذية والزراعة

2 – ترحب المنظمة بالملاحظة التي وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول الدور الريادي الذي تضطلع به المنظمة حتى الآن في منظومة الأمم المتحدة في تطبيق أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والترويج لها. كما أنّ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ملتزمة بتعزيز دور التعاون بين بلدان الجنوب وترتيبات التعاون الثلاثي باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تتيح للبلدان أن توحّد قواها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وترد أدناه معلومات إضافية حول توصيتين اثنتين وردتا في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

3 – وترحب المنظمة بالتوصية 3، وتشير إلى أنها عمدت إلى تصميم إدارة التعاون التقني وأناطت بها مسؤولية التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إعداد طرائق العمل، والإجراءات المتصلة بذلك، وكذلك التنسيق لصياغة أشكال التعاون بين بلدان الجنوب وتنفيذ ذلك في إطار برامج الأمن الغذائي والتغذوي. كما أنّ قدرات الدعم الفني المباشر، والإشراف على التعاون بين بلدان الجنوب تنبثق عن القدرات المكرسة للتعاون بين بلدان الجنوب في المواقع اللامركزية.

4 – وتُخصص المنظمة بموجب التوصية 9 أموالاً أساسية من ميزانية البرنامج العادي لدعم التعاون بين بلدان الجنوب، كما تنشط في حشد الموارد الخارجية لتنفيذها، وبالنظر إلى تعزيز التزامها بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتسعى المنظمة، لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز كمية موارد التمويل، وإمكانية التعويل عليها وتحسينها دعماً للبرنامج.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الأمم المتحدة

A/66/717/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال
وحدة التفتيش المشتركة

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة“ (JIU/REP/2011/3).

موجز

يهدف تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة“ إلى تقييم طرق ووسائل تعزيز المساهمة على نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقديم توصيات بشأن ذلك، متناولا المسائل المتعلقة بالولايات والأطر والسياسات، والعمليات الحكومية الدولية، والهياكل، والتمويل، والتنسيق.

وتقدم هذه المذكرة آراءَ مؤسساتِ منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير. وقد تم تجميع وجهات نظر منظومة الأمم المتحدة على أساس المدخلات المقدمة من المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في المنظومة المعني بالتنسيق التي رحبت بالتقرير وأيدت عموما توصياته، ولاحظت أنه يشدد على الأهمية التي توليها مؤسسات المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

190312 190312 12-24763 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يهدف تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة“ (A/66/717) إلى استعراض ترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية القائمة دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى تقديم توصياتٍ تهدف إلى تيسير إعداد الأمين العام لإطار محدَّد للمبادئ التوجيهية التنفيذية لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وفقا لولاية كل واحدة منها، من أجل تنفيذ ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وهي الوثيقة، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢. ويقيِّم التقرير من خلال ذلك الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويقدم توصيات بشأن طرق ووسائل تعزيز المساهمة على نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، متناولا المسائل المتعلقة بالولايات والأطر والسياسات، والعمليات الحكومية الدولية، والهياكل، والتمويل، والتنسيق.

ثانيا – تعليقات عامة

٢ – رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن المسائل المعروضة في التقرير سبق أن نظرت فيها الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨، وفقا لاستعراض أجرته في عام ٢٠٠٧ بموجب تكليف بذلك تعلق بالأنشطة التنفيذية التي تهدف إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال الأمم المتحدة، وأضافت أن المسائل المذكورة تندرج في صلب أعمال الجهات الفاعلة المعنية في منظومة الأمم المتحدة. وأيدت الوكالات عموما توصيات التقرير، واعتبرته تقريرا هاما من شأنه أن يصب في صالح تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أعمال منظومة الأمم المتحدة

٣ – واتفقت الوكالات على أهمية تتبع الأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ورصدها وتقييمها، وعلى أهمية تعميمها في عملية تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد الوطني. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن لهذا النهج قيمته، ثمة حاجة لأن يكون موجها نحو تلبية الطلب وأن ينفذ وفقا للأولويات الوطنية. وكذلك اتفقت الوكالات عموما على تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال ترتيبات التنسيق الإقليمية.

٤ - وأعربت الوكالات عن تقديرها لجهود وحدة التفتيش المشتركة في إجراء دراسة متأنية للمؤسسات والآليات التي تقدم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت أن التقرير يقدم بعض المنظورات الجديدة المتعلقة بتطبيق وتوجيه الممارسات المتبعة فيما بين بلدان الجنوب، وإن كانت هناك بعض المجالات التي اختلفت فيها آراء وكالات منظومة الأمم المتحدة مع ما ورد في التقرير. إذ وجدت الوكالات أن التقرير يميل إلى التركيز على أوجه القصور داخل منظومة الأمم المتحدة أكثر من تركيزه على تبيان أفضل الممارسات والدروس المستفادة وإبرازها. وحدّد التقرير، في تقييمه للترتيبات المؤسسية القائمة، عددا من أوجه القصور الهيكلية والإجرائية التي تتطلب إدخال التحسينات؛ ومع ذلك، أشارت الوكالات إلى أنه كان من الممكن تعزيز التقرير بتضمينه تحليلا أكثر تفصيلا يدعم أفضل السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة اتباعها لكي توسع بالشكل الأمثل أعمالها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو يمكّن أيضا من الاستجابة للاحتياجات القطرية ويخدم مقدمي خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمستفيدين منها على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، شعرت الوكالات بأن التقرير تنقصه معلومات إضافية بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب السابقة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب كان من شأنها أن تزيده ثراءً.

٥ - وأشارت الوكالات إلى أن التقرير لم يقدم تقييما كافيا و لم يوص بمسار عمل واضح من أجل ''الإعلام'' بمسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد المشترك بين الوكالات، وفيما بين الدول الأعضاء، ولفائدة أصحاب المصلحة والجمهور الخارجي. ولاحظت أن عدم وجود استراتيجية شاملة للاتصال والإشراك على نطاق المنظومة يقوّض البرنامج وقدرته على تحقيق كامل أثره المنشود. ويتطلب الإعلام الناجح بمسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تعاريف واضحة لكل من المفاهيم وتطبيقاتها، وهي الأمور المفتقدة حاليا، حسب ما هو مشار إليه في التقرير. ولاحظت الوكالات أيضا الحاجة إلى تحسين الإبلاغ بإنجازات وفوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الداخلي والخارجي وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، والحاجة إلى تخصيص الموارد لهذا الغرض تمشيا مع الهياكل المؤسسية أو الخطط البرنامجية.

٦ - وتظهر النتائج أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد عُمم على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، إلا أن التقرير يشير إلى مجالات تحتاج لتحسين مركّزاً في المقام الأول على إصلاحات هيكلية. ولئن كان هناك دائما مجال للتحسين، فقد لاحظت الوكالات أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزء لا يتجزأ من عمليات وإجراءات منظومة الأمم المتحدة ككل من حيث التوظيف، والمشتريات، وتبادل المعارف، وبناء العلاقات خاصة في ضوء

الإشراف الحكومي الدولي. وكانت أنشطة المساعدة التقنية التي طالما ارتبطت بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مساهماتٍ كبيرة حقا في هذا النوع من التعاون وفي التعاون الثلاثي أيضا، وإن كان التقرير فضل الفصل بين تلك الإجراءات.

٧ - وأعربت الوكالات عن تقديرها لكون التقرير ينظر بالتفصيل في العلاقات بين الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقرت الوكالات بأن هذا الأمر مسألة إدارية يجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعملا جنبا إلى جنب على معالجتها ضمن إطار التعاون الخامس المقبل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة هياكل الإدارة والتسلسل الإداري القائمين.

٨ - وكما يشير التقرير، أكد العديد من مجالس الإدارة في وكالات منظومة الأمم المتحدة على إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياسات والعمليات على حد سواء؛ ولكن التوسع المستمر في سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتبعة في البلدان النامية يدفع منظومة الأمم المتحدة إلى العمل على تحسين قدرتها على الاستجابة للزيادة في الطلب. ونتيجة لذلك تزايد عدد الوكالات التي تضع سياسات خاصة بها وتنشئ هياكلها ووحداتها المخصصة لإدارة برامجها وأنشطتها الخاصة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد جرى، علاوة على ذلك، إقرار هذه الإجراءات في سياق المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/13/3) الصادرة في عام ٢٠٠٣، وهي إجراءات تتسم بحكم الضرورة باتساع النطاق حتى تسمح لفرادى الوكالات بتعديل أنشطتها وسياساتها المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث تتواءم مع ولايات كل منها. ومع قيام الوكالات بوضع أطر سياساتية من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمضي المنظومة قدما نحو المزيد من التماسك والفعالية في هذا التعاون. وفي هذا الصدد، تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور داعم في الاستجابة لاحتياجات الوكالات من المساعدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تنشأ في الأغلب عن طلب من الدول الأعضاء أو مجالس إدارة تلك الوكالات، مما يؤكد المبدأ الأساسي الذي يحكم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومفاده أن التعاون ينبغي أن يكون موجها نحو تلبية متطلبات البلدان النامية مع اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بدور داعم.

ثالثا – تعليقات على توصيات محددة

التوصية ١

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكلف الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، باقتراح تعاريف تشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، وإحالتها إلى الجمعية العامة لإقرارها من خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٢، وكفالة نشرها وتطبيقها، بما في ذلك عن طريق حلقات العمل والدورات التدريبية في المقر وعلى الصعيد الميداني على نطاق المنظومة.

٩ – وافقت وكالات منظومة الأمم المتحدة على أن التعاريف التشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالغة الأهمية، وأعربت عن دعمها للضرورة الملحة لتحديث تلك التعاريف. وأشارت الوكالات إلى أن ذلك سيساعد كثيرا على تعزيز اتساق الفهم والنهج فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي حين أن الوكالات تفهم جيدا مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد أشارت إلى أن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تُشجع بشدة على تنظيم تدريبات وإعداد مواد للتوعية من شأنها أن تساعد على تعميم الإلمام بذلك المفهوم على صعيد المنظومة كلها.

التوصية ٢

ينبغي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومن خلال مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضع إطار عمل واستراتيجية مشتركين وسياسات ومبادئ توجيهية تشغيلية لدعم تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقاسم المعارف من خلال البرامج والمشاريع ذات الصلة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل أن تكيفها المنظمات لتتواءم مع مجالات اختصاص كل منها، وذلك لتقديمها من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للموافقة عليها بهدف نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢. وينبغي لجميع البرامج ذات الصلة في المقر وإطار الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاريع التعاون التقني أن تحتوي على عنصر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب من الحكومات، حسب الاقتضاء.

١٠ - أشارت الوكالات إلى أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سبق أن طلبت وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أيضا على وضع سياساتها واستراتيجياتها الخاصة مع مجالس إدارة كل منها بغرض تقرير الأطر الملائمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما من شأنه تمكين الوكالات من النظر في أفضل السبل لدعم تلك الأطر والسياسات والاستراتيجيات. وأيدت الوكالات بصفة عامة إدراج عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن برامج منظومة الأمم المتحدة ومشاريعها وأطرها، ولاحظت كذلك أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي في نهاية الأمر أدوات تعبر عن الأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وأعربت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن دعمها لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات عند وضع إطار واستراتيجية مشتركين وسياسات ومبادئ توجيهية تشغيلية لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولكنها أشارت أيضا إلى ضرورة مراعاة الولايات والأولويات الخاصة بكل وكالة، حسب ما وضعها مجلس إدارة كل منها.

التوصية ٣

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة تُكلف بوضع سياسات واستراتيجيات الدعم المؤسسية الخاصة بكل وكالة من الوكالات، وكفالة التنسيق بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات، من خلال إعادة توزيع الموظفين والموارد على النحو اللازم لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.

١١ - رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتوصية ٣، مشيرة إلى أن إنشاء هياكل في داخل وكالات الأمم المتحدة لإدارة الأنشطة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أكدته المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتؤيد الوكالات الرأي القائل بأن برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تحقق إمكاناتها الكاملة، نظرا لعدم وجود ولايات تشريعية واضحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تدعمها أطر قوية. وأيدت الوكالات بقوة إضفاء الصفة المؤسسية على أنشطة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في داخل منظومة الأمم المتحدة، وأشارت إلى أن الهياكل والآليات وجهات التنسيق موجودة في بعض الوكالات في إطار برامج التعاون التقني القائمة.

التوصية ٤

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢، اقتراحاً لاستعراض هيكل الإدارة الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم خدمات الأمانة المقدمة إليه داخل الأمم المتحدة، بما يكفل زيادة كفاءة وفعالية إجراءات عمل اللجنة الرفيعة المستوى، وتحديد المسؤوليات والتفاعل فيما بين جميع أصحاب المصلحة بصورة أفضل. وينبغي للاقتراح أن يتناول ما يلي: (أ) الحاجة إلى زيادة مشاركة وكالات التعاون التقني والسلطات الوطنية وجهات التنسيق ذات الصلة في عمل اللجنة الرفيعة المستوى؛ (ب) الحاجة إلى وضع جداول أعمال مواضيعية وإجراء مناقشات واتخاذ إجراءات مواضيعية بصورة منتظمة، استنادا إلى عمل أفرقة مواضيعية دائمة تتألف من السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛ (ج) نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في التقارير المواضيعية والقطاعية ذات الصلة.

١٢ - رحبت الوكالات بالتوصية ٤ التي ترمي إلى ضمان كفاءة تسيير أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولكنها أشارت إلى أن تنفيذ هذه التوصية يجب أن تبادر به اللجنة ذاتها، بالنظر إلى الآثار الهيكلية والإجرائية والمالية والتشغيلية وغيرها من الآثار المترتبة على المقترحات بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، لاحظت الوكالات أن مزايا التوصية ٤ يجب تقييمها مع مراعاة اعتبارين. أولا، يجب الإقرار بأنه بما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشارك فيه الآن مزيد من الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، فقد يكون توسيع نطاق المشاركة في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلةً مثالية لزيادة مساحة التعبير المتاحة لهذه الجهات الفاعلة المتنوعة. وثانيا، مع اضطلاع مدير البرنامج الإنمائي بدور الداعي إلى عقد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فمن شأن جعل دورات اللجنة أكثر تشاركية أن يفيد منظومة الأمم المتحدة؛ ولكن هذا الأمر ينطوي أيضا على عملية أكثر تعقيدا من حيث الترتيبات المؤسسية وترتيبات توافر الخدمات والتمويل، مما يستلزم إجراء تحليل مفصل يشمل تحليلا نقديا للمنفعة مقارنةً بالتكلفة.

التوصية ٥

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام بما يلي: (أ) أن تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مواصلة تنفيذ ولايتها والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتوصيات الواردة في تقرير الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتركيز على دعم السياسات العامة وأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة؛ والتنسيق وتيسير التعاون المشترك بين الوكالات؛ وتحفيز آليات الابتكار؛ وتشجيع الشراكات المفتوحة أمام الجميع وحشد الموارد من كل من الجهات العامة والخاصة لدعم المبادرات المتعددة الوكالات لتنفيذ وثيقة نيروبي الختامية؛ ودعم تبادل المعرفة وبناء الشبكات وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق مراكز الامتياز الجديدة والقائمة والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك، ينبغي للوحدة الخاصة استعراض محفظة أنشطتها الحالية ومؤهلات ملاك موظفيها الحالي بغية تحديد أولويات الأنشطة مع ضمان تحديد المسؤوليات مع سائر كيانات الأمم المتحدة بشكل أفضل؛ (ب) أن تدعو جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستفادة من الخدمات التي توفرها.

١٣ - تدعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها، وتشير إلى أنها موجهة إلى الهيئات التشريعية. وتتفق التوصية باستعراض الأنشطة وملاك الموظفين مع الولايات العديدة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحرص الوكالات على مواصلة دعم عمل الوحدة الخاصة والاستفادة منه.

التوصية ٦

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النظر في نقل الممثلين الإقليميين للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى اللجان الإقليمية، بحيث يكونون مسؤولين مباشرة أمام البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة.

١٤ - الهدف من التوصية ٦ هو تطبيق نهج أكثر اتساقاً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي، والاستفادة من معارف اللجان الإقليمية وإجراءاتها

والصلات التي تربط فيما بينها ومن تكامل عملها مع عمل منظومة الأمم المتحدة. بيد أن نقلَ الممثلين الإقليميين التابعين للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب له آثار مالية وتقنية تشغيلية وبرنامجية، ويتطلب المزيد من التمعن، ولا سيما فيما يتعلق بالكيانات المعنية بذلك مباشرةً. وتود الوكالات التنويه بأن نقل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بعيداً عن مراكز الخدمات الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيحرم المنظمة من الموارد البشرية التي تحتاج إليها كل وكالة من أجل تقديم دعم مباشر أكثر للمبادرات الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب على النحو الذي تدعو إليه وثيقة نيروبي الختامية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في عام ٢٠٠٩. وأشارت عدة وكالات إلى الحاجة إلى مزيد من الإيضاح لدور النقل المقترح وما يتعلق به من تسلسل إداري.

التوصية ٧

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم المزيد من التوضيحات بشأن التسلسل الإداري للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب بغية التوفيق بين مسألة هويتها المستقلة في إطار البرنامج الإنمائي وزيادة تكامل الوحدة الخاصة داخل هيكل البرنامج الإنمائي، بما في ذلك بتوجيه طلب إلى مدير البرنامج الإنمائي بوضع ترتيبات عمل تعاونية في المقر والمناطق، ومشاركة رئيس الوحدة الخاصة ومنسقيها الإقليميين بصورة منتظمة في جميع الآليات والاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجيات وصنع القرار، وذلك لتعزيز مكانة وحضور الوحدة الخاصة وضمان إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمسألة عامة التأثير في جميع القرارات البرنامجية على مستوى المنظمة وعلى نطاق المنظومة.

١٥ - تقر الوكالات بصلاحيات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلا أنها تلاحظ أن عمل اللجنة لا يؤثر على خطة عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بلدان الجنوب وجدول أعمالها بل إن القرار بشأن برنامج عمل الوحدة يعود إلى كل من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم لخدمات المشاريع.

التوصية ٨

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى اللجان الإقليمية وضع استراتيجيات وهياكل/آليات وتعبئة أو إعادة توزيع الموارد على المستويات التشريعية والبرنامجية التشغيلية لتكريسها تعزيزا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي

والأقاليمي، واستخدام الاجتماعات السنوية لآليات التنسيق الإقليمية كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - أيدت الوكالات بوجه عام التوصية ٨ بشأن زيادة مشاركة اللجان الإقليمية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولكنها أشارت إلى ضرورة أن تراعي هذه التوصية المبادرات الحالية الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، والميزة النسبية للجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية الأخرى، وولايات آليات التنسيق الإقليمية. وأشارت الوكالات كذلك إلى أن اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه ينبغي أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج عمل جميع البرامج الفرعية. وقد جرى، من حيث المبدأ، الترحيب بالتركيز على دور آليات التنسيق الإقليمية باعتبارها أداة هامة للعمل المشترك بين الوكالات من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

التوصية ٩

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين تخصيص حصة محددة من موارد الميزانية الأساسية لا تقل عن نسبة ٠,٥ في المائة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٧ - تدرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن القرارات المتعلقة بالميزانية هي في الأساس من اختصاص الدول الأعضاء. وقد أيدت الوكالات عموما هذه التوصية. ولكنها لاحظت أن تجربة معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تبين أن ما يزيد عن نسبة ٠,٥ في المائة من موارد التعاون التقني قد خصص لبرامج إقليمية من المتوقع أن تشمل إلى حد كبير أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونوهت بعض الوكالات بأن هذه التوصية ينبغي أن تراعي آليات تخصيص الموارد داخل فرادى الوكالات التي تتجاوز في معظم الحالات نسبة ٠,٥ في المائة. وأضافت الوكالات بأنه تجدر الإشارة إلى أن برمجة التمويل في معظم الوكالات تنفذ على المستوى القطري بالاشتراك مع السلطات الوطنية و/أو تخصصها الجهات المانحة. ويبدو أن فكرة تعيين ''هدف'' أساسي لجميع الموارد تفترض وجود آلية تخصيص مركزية لا آلية للبرمجة تعمل على الصعيد القطري أساساً، وتشمل تحديد الطرائق القابلة للتطبيق، كما هو الحال في بعض الوكالات. وأضافت الوكالات أيضا أنه عوضا عن قيام كيان خارجي

بتحديد نسبة مئوية أو هدف محدد بالأرقام لعملية تخصيص الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن يكون هذا التخصيص للموارد قائما على النتائج الإنمائية المنشودة.

التوصية ١٠

ينبغي لمدير البرنامج الإنمائي أن يطلب من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وضع استراتيجيات وطرائق للتمويل، بالتشاور مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والبلدان المانحة، من أجل تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال الشراكات التي تجمع بين مقدمي التعاون الإنمائي الأفقي والجهات المانحة التقليدية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للعمل معا في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

١٨ - رحبت الوكالات بالتوصية ١٠ ولاحظت أن جميع الأطراف المعنية، تشجَّع على زيادة تعزيز التعاون الثلاثي. وأشارت أيضا إلى أن التعاون الثلاثي هو جزء لا يتجزأ من عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية. ويندرج هذا التعاون أيضا ضمن عمل أفرقة التنمية الإقليمية.

التوصية ١١

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، القيام بما يلي، بدءاً من عام ٢٠١٢: (أ) إقامة أنظمة لرصد أنشطتهم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) تضمين تقاريرهم الدورية المقدمة إلى مجالس إداراتهم جزءاً فرعياً عن مساهمتهم في دعم هذا التعاون؛ (ج) تقديم مساهمات في التقارير الدورية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة؛ (د) إعداد تقارير مواضيعية بناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بلدان الجنوب؛ (هـ) إجراء تقييمات دورية لأنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المتفق عليها.

١٩ - رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بزيادة رصد أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولكنها لاحظت ضرورة أن يتم هذا الأمر في إطار ما هو قائم

بالفعل من آليات ومتطلبات للإبلاغ، بما يحول دون الزيادة في أعباء العمل التي تنشئ بدورها آثاراً مالية وتنظيمية وآثاراً متعلقة بالموظفين، بما فيها ما يتصل بإعادة تصميم بعض أدوات الإبلاغ القائمة بالفعل. وتوجد بالفعل لدى بعض الوكالات إجراءات وبرامج للرصد والتقييم تتعلق بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو ما يمكن أن يوفر المساعدة في هذا الصدد. ويتطلب تحديدُ المؤشرات اللازمة للرصد الفعال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مشاركةً هامة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو عامل لم تشر إليه التوصية ١١.

التوصية ١٢

ينبغي أن يكفل الأمين العام، اعتباراً من عام ٢٠١٢ ما يلي: (أ) إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جداول أعمال ترتيبات التنسيق الموجودة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ولا سيما في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وآليات التنسيق الإقليمية، وأفرقة المديرين الإقليميين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ب) عقد اجتماعات منتظمة للمجموعات النوعية المواضيعية وفرق العمل وجهات التنسيق التابعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكون لها اختصاصات تكون وبرامج عمل متفق عليها؛ (ج) إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإطار القطري المعني لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي الأطر الإقليمية/دون الإقليمية الجديدة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) تمثيل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع آليات التنسيق وفرق العمل والمجموعات النوعية المواضيعية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

٢٠ - أيدت الوكالات عموما التوصية ١٢، مع تنويه العديد منها بأن زيادة عدد الآليات التي تناقش موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد يكون مجدياً. بيد أنه من اللازم النظر في العامل الرئيسي المتمثل في كيفية عمل تلك الآليات معاً لضمان اتساق النهج وتماسكه. ورغم تأييد الوكالات لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري عبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فقد أُشير إلى وجوب أن يتقرر ذلك وفق الأولويات الوطنية التي ينبغي أن تكون هي الدافع له.

الأمم المتحدة
A/66/717
الجمعية العامة
Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
البند 140 من جدول الأعمال
وحدة التفتيش المشتركة

تعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة“ (JIU/REP/2011/3).

010312 010312 12-24712 (A)
1224712

الرجاء إعادة استعمال الورق

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثـــي في منظومة الأمم المتحدة

من إعداد

م. منير زهران
إنريك رومان – موري
تادانوري إينوماتا

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، 2011

موجز تنفيذي

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة JIU/REP/2011/3

مثلما طلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة في برنامج عملها لعام 2010 إجراء استعراض على نطاق المنظومة للترتيبات المؤسسية القائمة في الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويهدف الاستعراض إلى تقييم الوضع الحالي وتقديم توصيات بشأن سبل ووسائل اللازمة لتعزيز المساهمة على نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومعالجة المسائل المتعلقة بالولايات، والأطر، والسياسات، والعمليات الحكومية الدولية، والهياكل، والتمويل، والتنسيق.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

وجد الاستعراض أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشق طريقه، وإن يكن بوتيرة بطيئة، على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مثلما دعت خطة عمل بوينس آيرس منذ 30 عاما مضت. غير أنه لكي يحقق هذا التعاون أثره الكامل، ينبغي تحسين الترتيبات المؤسسية الحالية في الأمم المتحدة من حيث أطر السياسات العامة الشاملة، والإدارة، والتنسيق، والهياكل، والآليات، والموارد المخصصة على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تحديد أولويات أنشطتها ومواردها بما يتماشى مع ولايتها الموسعة. أما فيما يتعلق بالتعاون الثلاثي، فيلزم بذل المزيد من الجهد لتعزيز مساهمته في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

عدم وجود تعريف موحد

رغم الجهود التي يبذلها العديد من المنظمات لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمالها وأنشطتها التنفيذية، تظل هناك مشكلة تتمثل في عدم تفهم تعريف ومفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعدم تفهم الفرق بين برامج التعاون التقني العادية وتلك التي تتعامل تحديدا مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب (التوصية 1).

عدم وجود هياكل دعم مخصصة مشتركة بين الوكالات

لم يكن هناك سوى ثلاث منظمات فحسب تمتلك في مقارها وحدات مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما تفتقر المنظمات الأخرى إلى هياكل أو آليات مخصصة ومحددة يمكنها أن تبادر بتقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كافة الأنشطة

البرنامجية، وتنسيق ذلك الدعم والإبلاغ عنه وتقييمه. وكان الافتقار إلى الموارد المخصصة الكافية لهذا النشاط في العديد من المنظمات يعني عدم الاستفادة من الإمكانات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (التوصية 3).

ضعف الإدارة العامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

وفي الوقت نفسه، فإن إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ولاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأساليب عملها، تحتاج إلى إعادة نظر لضمان تحسين التنسيق، وتشجيع زيادة المشاركة في أنشطتها، ودفع العمل الإيجابي (التوصية 4).

سوء تطبيق المبادئ التوجيهية والتوجيهات

لم تكن منظمات الأمم المتحدة تطبق بشكل كامل المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الصادرة عام 2003 (المشار إليها فيما يلي باسم ''المبادئ التوجيهية المنقحة'')، التي توفر إطاراً مشتركاً لمؤشرات قياس التقدم والنتائج التي تستخدمها الأمم المتحدة، على الرغم من مناقشة محتويات هذه المبادئ التوجيهية مناقشة دقيقة، واعتمادها من قبل المنظومة ككل. ومع وجود استثناءات قليلة، لم يكن دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعالا على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ فالمبادئ التوجيهية لا يتم الالتزام بها، أو تُقابل بالتجاهل، أو تفتقر إلى القيمة على المستوى التنفيذي. فقلة قليلة جداً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي التي تشير إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل وعدد أقل منها هي التي تحقق نتائج محددة في هذا الصدد. ورغم أنه تم تحديث مجموعة التوجيهات التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام 2009 لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمجال للعمل، فلا توجد أية توجيهات تنفيذية من أجل تنفيذها، كما أنه ليست هناك آلية للتدقيق في الأطر بشكل منتظم لضمان تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري (التوصية 2).

ضعف آليات الإبلاغ

فيما عدا استثناءات قليلة، لا تلتزم مؤسسات المنظومة إلا قليلاً بالآليات القائمة للإبلاغ عن الأنشطة التي تضطلع بها لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكثيراً ما تدمج التقارير التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع البرامج العادية للتعاون التقني. وينطبق ذلك أيضا على التقييمات؛ وثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود من حيث تتبع أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ورصدها وتقييمها (التوصية 11).

عدم كفاية تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب

كان عدم توفر التمويل الكافي عقبة كأداء تعترض تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. فلابد من تخصيص نسبة معينة، لا تقل عن 0.5 في المائة من الميزانيات الأساسية، لهذا النشاط، كما يجب على مؤسسات المنظومة بذل المزيد من الجهد لتعبئة وتخصيص الأموال غير المشروطة من خارج الميزانية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب (التوصية 9).

ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تلعب دوراً أكثر فعالية في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فافتقار الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى وجود فعال على الصعيد الإقليمي يعني فرصاً ضائعة على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الخطط القائمة لتحقيق التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي تعزيز الوجود الإقليمي للوحدة الخاصة وإضفاء الطابع المركزي عليه في مقار اللجان الإقليمية من أجل تعزيز حضوره ومساهماته، وخلق أشكال التآزر. كما ينبغي الاستفادة من آليات التنسيق الإقليمية كوسيلة لحفز الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وينبغي إيلاء الاهتمام لوضع أطر لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (التوصيتان 7 و8).

ولاية طموحة لا تدعمها موارد كافية

لا بد من معالجة عدم التواؤم بين الولاية والوظائف الموسعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والقدرات المؤسسية والمالية المتوفرة لها حاليا لجعل عملها أكثر فعالية. فينبغي تحديد أولويات الأنشطة واستعراض ملاك الموظفين تبعاً لذلك، بما في ذلك دور اللجان الإقليمية. كما يجب على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب معالجة مسألة استقلال الوحدة الخاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التوصيتان 5 و6).

التعاون الثلاثي يفتقر إلى الاستراتيجية والسياسة العامة المتماسكة

في حين ازداد التعاون الثلاثي، ظل هناك نقص في التفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بسياسات وآليات التمويل التي تحكم ذلك التعاون. ولابد من الاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز النهوض بذلك التعاون وإسهامه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (التوصية 10).

ضعف آليات التنسيق يعوق الأثر الممكن للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن ترتيبات تنسيق دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب القائمة حالياً على الصعيدين الإقليمي والقطري ليست بالترتيبات الكافية، بل إنها غير موجودة في بعض الحالات. ويجب استعراض هذه الترتيبات من أجل تحديد المسؤوليات بشكل أفضل وتعزيز التآزر في أعمال الوحدة الخاصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. ولابد من تعزيز فعالية جهات التنسيق، كما يجب إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية أو مجموعات نوعية (التوصية 12).

ويتضمن التقرير 12 توصية، ثلاثة منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتسعة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إداراتها، على النحو التالي.

توصيات للنظر فيها من قبل الهيئات التشريعية أو مجالس الإدارات

التوصية 1

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكلف الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، باقتراح تعريفات تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، ورفعها إلى الجمعية العامة لإقرارها، من خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في عام 2012، وكفالة نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية في المقر وعلى الصعيد الميداني على نطاق المنظومة.

التوصية 3

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة تُكلف بوضع سياسات واستراتيجيات الدعم المؤسسية الخاصة بكل وكالة من الوكالات، وكفالة التنسيق بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات، من خلال إعادة توزيع الموظفين والموارد على النحو اللازم لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.

التوصية 4

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2012، اقتراحاً

لاستعراض هيكل الإدارة الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه بأعمال السكرتارية داخل الأمم المتحدة، بما يكفل زيادة كفاءة وفعالية عمل اللجنة الرفيعة المستوى، وتحديد المسؤوليات والتفاعل فيما بين جميع أصحاب المصلحة بصورة أفضل. وينبغي للاقتراح أن يتناول ما يلي:

(أ) الحاجة إلى زيادة مشاركة وكالات التعاون التقني والسلطات الوطنية وجهات التنسيق ذات الصلة في عمل اللجنة الرفيعة المستوى؛

(ب) الحاجة إلى وضع جداول أعمال مواضيعية ومناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها بصورة منتظمة، استنادا إلى عمل أفرقة مواضيعية دائمة تتألف من السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛

(ج) نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في التقارير المواضيعية والقطاعية ذات الصلة.

التوصية 5

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب مواصلة تنفيذ ولايتها والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب خطة عمل بوينس آيرس، والاتجاهات الجديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية، ووثيقة نيروبي الختامية، بالتركيز على دعم السياسات العامة وأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة؛ والتنسيق وتيسير التعاون المشترك بين الوكالات؛ وتحفيز آليات الابتكار؛ وتشجيع الشراكات المفتوحة أمام الجميع وحشد الموارد من كل الجهات العامة والخاصة لدعم المبادرات المتعددة الوكالات لتنفيذ وثيقة نيروبي الختامية؛ ودعم تبادل المعرفة وبناء الشبكات وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق مراكز الامتياز الجديدة والقائمة، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك، ينبغي للوحدة الخاصة استعراض محفظة أنشطتها الحالية وملاك موظفيها الحالي بغية تحديد أولويات الأنشطة مع ضمان تحديد المسؤوليات مع سائر كيانات الأمم المتحدة بشكل أفضل؛

(ب) أن تدعو جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستفادة من الخدمات التي توفرها.

التوصية 6

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النظر في نقل الممثلين الإقليميين للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب إلى اللجان الإقليمية، بحيث يكونون مسؤولين مباشرة أمام كل من البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة.

التوصية 7

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم المزيد من التوضيحات بشأن التسلسل الإداري للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب بغية التوفيق بين مسألة هويتها المستقلة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزيادة تكامل الوحدة الخاصة داخل هيكل البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي وضع ترتيبات عمل تعاونية في المقر والمناطق، ومشاركة رئيس الوحدة الخاصة والمنسقين الإقليميين بصورة منتظمة في جميع الآليات والاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجيات وصنع القرار، وذلك لتعزيز مكانة وحضور الوحدة الخاصة، وضمان أن ينعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمسألة مشتركة في جميع القرارات البرنامجية على مستوى المنظمة وعلى نطاق المنظومة.

التوصية 8

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية وضع استراتيجيات وهياكل/آليات، وتعبئة أو إعادة توزيع الموارد على المستويات التشريعية والبرنامجية والتنفيذية لتكريسها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، واستخدام الاجتماعات السنوية لآليات التنسيق الإقليمية كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التوصية 9

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين تخصيص نسبة مئوية محددة – لا تقل عن 0.5 في المائة – من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التوصية 11

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، القيام بما يلي، بدءا من عام 2012:

(أ) إقامة أنظمة لرصد أنشطتهم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) تضمين تقاريرهم العادية المقدمة إلى مجالس إداراتهم قسما فرعيا عن مساهمتهم في دعم هذا التعاون؛

(ج) تقديم مساهمات في التقارير العادية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة؛

(د) إعداد تقارير مواضيعية بناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) إجراء تقييمات دورية لأنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المتفق عليها.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
موجز تنفيذي			3
أولاً –	مقدمة	28-1	12
	ألف– الأهداف والمنهجية والنطاق	11-1	12
	باء – الخلفية	28-12	14
ثانياً –	المفاهيم والتعاريف	44-29	19
ثالثاً –	التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة	162-45	25
	ألف – الولاية والأطر والسياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج	65-49	27
	باء – الهياكل والآليات التنظيمية	73-66	34
	جيم – الإدارة	86-74	37
	دال – الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	115-87	42
	هاء – اللجان الإقليمية	124-116	58
	واو – تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب	154-125	62
	زاي – الإبلاغ والرصد والتقييم	162-155	74
رابعاً –	التنسيق	172-163	79
	ألف – على مستوى المقر	169-164	79
	باء – على الصعيدين الإقليمي والقطري	172-170	81
خامساً –	الخلاصة	183-173	87

المرفقات

الأول –	نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة	90
الثاني –	المقابلات والجهات التي ردت على استبيان وحدة التفتيش المشتركة	97
الثالث –	نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية المتاحة	99
الرابع –	نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التقارير والخطط المتوسطة الأجل الحالية المتاحة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	105
الخامس –	نظرة عامة على الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2011/3	111

الأشكال

الأول – المشاركة في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى 39

الثاني – موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب حسب مجال التركيز 44

الثالث – الموارد من الموظفين في الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب 44

الرابع – الموارد الأساسية وغير الأساسية للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب 48

الخامس – مقارنة بين موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب وموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 49

السادس – ملاك موظفي الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب 50

السابع – هيكل التنسيق الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 84

الثامن – هيكل التنسيق المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 85

أولاً – مقدمة

ألف – الأهداف والمنهجية والنطاق

1- طلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مقررها 1/16 المؤرخ 4 شباط/فبراير 2010[1]، إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض الترتيبات المؤسسية القائمة لدى الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأن تقدم توصيات لتيسير إعداد الأمين العام لإطار محدد للمبادئ التوجيهية التنفيذية لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، وفقا لولاية كل منها، من أجل تنفيذ ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي، في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2009، التي صدقت عليها الجمعية العامة في قرارها 222/64. وبناء عليه، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة هذا البند في برنامج عملها كمشروع من المشاريع التي كُلفت الوحدة بإنجازها.

2- وتركز الهدف من هذا الاستعراض على تقييم الترتيبات المؤسسية القائمة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالاعتماد على الدروس المستفادة وتقاسمها، فضلا عن تحديد أفضل ممارسات التنسيق والتعاون من أجل إعداد الإطار المذكور.

3- وبشكل أكثر تحديدا، عكف الاستعراض على دراسة ما يلي بالنسبة لكل منظمة:

(أ) الإطار المؤسسي، والولاية، وأهداف السياسات العامة، والهياكل، والإبلاغ فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني؛

(ب) الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء من دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(ج) الترتيبات المالية أو فرص تعبئة الموارد.

4 - ووفقا للمعايير الداخلية والمبادئ التوجيهية لوحدة التفتيش المشتركة ولإجراءات عملها الداخلية، كانت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير تتألف من إعداد الشروط المرجعية بالتشاور الوثيق مع مكتب اللجنة الرفيعة المستوى والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإجراء استعراض مكتبي أولي، وتنظيم استبيانات، وإجراء مقابلات، والقيام بزيارات ميدانية، وإجراء تحليل متعمق.

(1) A/65/39 (الملحق رقم 39).

5 - وشمل الاستعراض المنظمات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن لجان الأمم المتحدة الإقليمية. وجرى أيضا استشارة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في اللجنة الرفيعة المستوى لاستطلاع آرائهم بشأن الترتيبات المؤسسية الحالية والمجالات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم فيها الدعم، فضلا عن توقعاتهم لنتائج هذا التقرير.

6 - ووردت ردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة من 18 من المنظمات الـ 25 المشاركة في الوحدة، وثلاثة من اللجان الإقليمية الخمس، وأربعة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، و10 من الدول الأعضاء الـ 85، وستة من بين 24 منظمة من خارج الأمم المتحدة. كما أجرى المفتشون مقابلات مع أكثر من 80 من مسؤولي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك مع ممثلي اللجنة الرفيعة المستوى والدول الأعضاء التي تستفيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب و/أو تقدمه (المرفق الثاني). ونظراً لقلة عدد الردود الواردة على الاستبيانات الموجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمات والتجمعات غير التابعة للأمم المتحدة، لم يكن بمقدور المفتشين، للأسف، التوصل إلى استنتاجات قوية وشاملة عن وجهات نظرها. ومع ذلك، فقد تم تضمين وجهات النظر الواردة في التقرير، حيثما كان ذلك مناسباً.

7 - ولاغراض الاستعراض، تُستخدم تعبيرات "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، و "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية"، و"التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، حسب مقتضى الحال.

8 - ويستند هذا التقرير إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الدعم المقدم من منظومة الأمم لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/40/656)، التي لا يزال الكثير منها صالحاً بعد أكثر من 25 عاماً. وقد لقي ذلك التقرير المتعلق بتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس إشادة من جانب لجنة التنسيق الإدارية في ذلك الوقت (التي أصبحت تسمى الآن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) باعتباره "مساهمة تأتي في الوقت المناسب وتحفز على التفكير إضافة للمناقشات المستفيضة والتوصيات التي تتردد في جميع أنحاء الأمم المتحدة بشأن أفضل السبل لتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني"[2].

(2) A/40/656/Add.1، الفقرة 1.

9 - وقد روعيت التعليقات الواردة من المنظمات المشاركة وأعضاء اللجنة الرفيعة المستوى وسائر المنظمات على مشروع التقرير في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للتقرير، حسب الاقتضاء. ووفقا للمادة 11-2 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد تشاور المفتشين فيما بينهم لاختبار ما جاء فيه من استنتاجات وتوصيات على ضوء الخبرة الجماعية للوحدة.

10 - وفي ضوء هذا الاستعراض، وضعت وحدة التفتيش المشتركة مجموعة من التوصيات، كأساس لإطار لمبادئ توجيهية يصدرها الأمين العام لتنفيذ وثيقة نيروبي الختامية، ولكي تنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى في اجتماع ما بين الدورتين لعام 2011، ولكي تنظر فيها أيضا الجمعية العامة والهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إداراتها. ولتيسير تناول التقرير وتنفيذ توصياته، فضلا عن رصدها، يبين الجدول الوارد في المرفق الخامس ما إذا كان التقرير مقدم إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراءات أو للعلم. ويحدد الجدول التوصيات ذات الصلة بكل منظمة، كما يحدد ما إذا كانت تستلزم صدور قرار من الهيئة التشريعية للمنظمة أو من مجلس إدارتها، أو ما إذا كان يمكن أن يقوم بها الرئيس التنفيذي للمنظمة.

11 - ويود المفتشون أن يعربوا عن تقديرهم لكل من ساعدوهم في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من شاركوا في المقابلات والاستبيانات، وتقاسموا بذلك عن طيب خاطر ما لديهم من معارف وخبرات.

باء - الخلفية

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

12- يستند هذا الاستعراض إلى فرضية أساسية جرى الإعراب عنها مرارا وتكرارا في قرارات ومقررات الأمم المتحدة، ومؤخرا في وثيقة نيروبي الختامية[3]، وهي الفرضية القائلة بأن المسؤولية عن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع على عاتقهم في المقام الأول، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا داعما وحافزا في تعزيز هذا التعاون.

13 - نبعت فكرة التعاون فيما بين البلدان النامية من المؤتمر الأفريقي - الآسيوي الذي عقد في باندونغ، إندونيسيا، في عام 1955، والذي أسفر عن مولد حركة عدم الانحياز في عام

(3) الفقرات 10 و18 و20 و21.

1961، وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة الـ 77 في عام 1964.

14 - وفيما بين عامي 1972 و1977، اعتمدت الجمعية العامة، مدفوعة بجهود حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77، سلسلة من القرارات التي تدعو منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود ترمي إلى زيادة التعاون التقني فيما بينها. وقررت الجمعية العامة إنشاء فريق عامل لصياغة توصيات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتأسيس وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وعقد دورة استثنائية على مستوى سياسي رفيع تُخصص للتنمية والتعاون التقني؛ وإدراج التعاون التقني كبند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة.

15 - وبعد خمس سنوات من الأعمال التحضيرية، عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأرجنتين في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 12 أيلول/سبتمبر 1978، واعتمدت خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكانت خطة عمل بوينس آيرس أول مخطط رئيسي لهذا التعاون التقني، حيث أتاحت توجهات جديدة في نُهج التعاون الإنمائي، مع التركيز على الاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي فيما بين البلدان النامية، كأسس لنظام دولي جديد.

16 - ومن بين التوصيات الثماني والثلاثين التي تضمنتها خطة عمل بوينس آيرس، كانت 31 توصية موجهة إلى البلدان النامية؛ بينما كانت ست توصيات تتعلق بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أكثر تحديدا، حيث طلبت إليها وضع السياسات والإجراءات والهياكل اللازمة لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتشجيعها وتمويلها وتنسيقها.

17 - ودعت التوصية 26 مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم وتحسين أداء نظم المعلومات القائمة المتعلقة بقدرات واحتياجات البلدان النامية. وكانت التوصيتان 32 و33 موجهتين تحديدا إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حيث دعتا مجالس إداراتها إلى المساهمة في خطة عمل بوينس آيرس وطلبتا إلى أماناتها إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج عملها. وكانت التوصية 34 موجهة للبرنامج الإنمائي، حيث طلبت منه إعادة توجيه أنشطته وبرامجه ومشاريعه لدعم هذا التعاون، والعمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وهيئاتها ووكالاتها الأخرى. واعترفت التوصية 37 بالبرنامج الإنمائي باعتباره مصدر التمويل الرئيسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأكدت مسؤوليته الخاصة عن تعزيز ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع سائر مؤسسات

منظومة الأمم المتحدة، مع وضع ترتيبات حكومية دولية للمتابعة. أما التوصية 38، فكانت تتعلق بتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال أرقام التخطيط الإرشادية التي يضعها البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، وزيادة الموارد التي تخصصها مؤسسات المنظومة لهذا التعاون، فضلا عن الموارد الآتية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

18- واتخذت بعد ذلك خطوات باتجاه تنفيذ هذه التوصيات. وفي كانون الأول/ديسمبر 1978، اعتمدت الجمعية العامة القرار 134/33، الذي أيد خطة عمل بوينس آيرس، ودعا إلى تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لمساعدة مدير البرنامج الإنمائي في تنفيذ المهام المبينة في التوصية 34 من توصيات خطة عمل بوينس آيرس. كما عهد القرار بعملية الاستعراض الحكومي الدولي الشامل للتعاون التقني داخل منظومة الأمم المتحدة إلى اجتماع رفيع المستوى لممثلي جميع الدول المشاركة في البرنامج الإنمائي، دُعيت منظمات الأمم المتحدة وأجهزتها ولجانها الإقليمية إلى المشاركة فيه بنشاط، وذلك تمشيا مع التوصية 37 من توصيات خطة عمل بوينس آيرس. وفي القرار 202/35 الصادر عام 1980، غيرت الجمعية العامة اسم الاجتماع إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عام 2004، قررت الجمعية العامة في قرارها 220/58 استبدال مصطلح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتعبير التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

19 - وفي عام 1993، استحدثت المبادئ التوجيهية الأولى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس تجريبي؛ ثم تم إقرار المبادئ التوجيهية المنقحة المحسنة بعد 10 سنوات في عام 2003 (TDCD/13/3). وفي عام 1995، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 119/50 الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3).

20 - ومنذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، أصبح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما يطلق عليه الآن، مدرجا على جداول أعمال الدورات المتعاقبة للجمعية العامة، واللجنة الرفيعة المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى حد أقل، الهيئات التشريعية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، أعادت المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة تأكيد أهميته بشكل متزايد؛ كما أعاد تأكيدها في عام 2010 كل من الاجتماع العام الرفيع

المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والاجتماع الوزاري لمجموعة الـ 77 والصين[4].

21 - وفي عام 2008، وبمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، قررت الجمعية العامة في قرارها 209/62، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في نيروبي في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2009. وبعد أن اعترفت وثيقة نيروبي الختامية بأن بلدان الجنوب هي التي يجب أن تحدد ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله، أكدت مجددا الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية في دعم وتعزيز هذا التعاون. كما دعت تلك اللجان إلى القيام بدور حفاز في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي تعزيز ما تقدمه للبلدان الواقعة في مناطقها من دعم في المجال التقني ومجالي السياسات العامة والبحوث[5]. وقد أعطى مؤتمر نيروبي دفعة سياسية كبرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره الإطار الذي اتفقت البلدان النامية على العمل معا من خلاله لإيجاد حلول للتحديات المشتركة التي تواجهها في مجال التنمية، وباعتباره آلية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما كان يرسل رسالة تذكير في الوقت المناسب لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لبذل مزيد من الجهود لضمان تلبيتها لتطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

السياق الاقتصادي

22 - منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام 1978، نجح عدد متزايد من البلدان النامية في تنويع اقتصاداتها، والتحول من الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الخام لتصبح من أكبر مصدري السلع المصنعة والخدمات. وقد قطعت أشواطا كبيرة في ميداني التنمية الصناعية والمعرفة التكنولوجية. كما ارتفعت معدلات التجارة فيما بين بلدان الجنوب كنسبة مئوية من إجمالي التجارة العالمية من نحو 12 في المائة إلى 22 في المائة بين عامي 2005 و2009. وفي عام 2010، كان الطلب المحلي في البلدان النامية يمثل 46 في المائة من النمو العالمي، في حين ازداد الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7 في المائة (5.2 في المائة، باستبعاد الهند والصين)، وهو ما يفوق بدرجة كبيرة النمو في البلدان المرتفعة الدخل (2.8 في المائة في عام 2010). وارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي

(4) A/65/L.1، الفقرات 23(ع)، و62، و71(ز)، و73(ف)؛ والاجتماع الوزاري، الفقرات 74-79، وهو متاح على الموقع الشبكي http://www.g77.org/doc/Declaration2010.htm.

(5) وثيقة نيروبي الختامية، الواردة في قرار الجمعية العامة 222/64، المرفق، الفقرات 10 و11 و21.

فيما بين البلدان النامية إلى 16 في المائة من المجموع العالمي في عام 2010، وهو ما يمثل ما يقدر بـ 210 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وما يتجاوز الرقم القياسي السابق البالغ 187 بليون دولار في عام 2008[6].

23 - وقد أعطى هذا النجاح الاقتصادي طاقة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأصبحت بعض البلدان النامية من القوى المحركة الاقتصادية الكبرى على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وتم تحديد خمسة وعشرين بلدا محوريا، بحكم قدراتها وما لديها من خبرات، باعتبارها مؤهلة للعب دور رائد في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي الأرجنتين، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جنوب أفريقيا، سنغافورة، السنغال، شيلي، الصين، غانا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، موريشيوس، نيجيريا، الهند[7].

24 - وفيما بينها، فإن ما لدى البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند من الثروة والقوة المتزايدة والنفوذ يساعد العالم النامي على العودة إلى معدلات نمو ما قبل الأزمة[8].

25 - وقد رسخت الصين مكانتها باعتبارها ورشة العمل العالمية بسبب قدراتها في مجال الصناعات التحويلية كثيفة العمالة. وأصبحت البرازيل من كبار الموردين لأسواق المواد الغذائية والزراعية في العالم، كما أنها أكبر مصدر في العالم للسكر والإيثانول واللحوم والدواجن والبن وعصير البرتقال، مع احتياطي حجمه 20 مليون هكتار من الأراضي التي يمكن أن تكون منتجة، ويمكن بالتالي أن تصبح ''سلة الخبز للاقتصاد العالمي''. كما ازدادت صادرات المعادن من جنوب أفريقيا بأكثر من ثلاث مرات في قيمتها فيما بين عامي 2002 و2008؛ أما الهند، بقاعدتها التصنيعية والزراعية المتنوعة للغاية، فقد أصبحت لاعبا رئيسيا في التجارة فيما بين بلدان الجنوب[9].

26 - وفي عام 2010، أصبحت الصين أول أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية، فضلا عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا. كما أن الهند هي من بين أكبر

(6) استنادا إلى البنك الدولي، ''التوقعات الاقتصادية العالمية، 2011: الإبحار وسط أمواج عاتية''، كانون الثاني/يناير 2011؛ وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(7) A/64/504، الفقرة 23.

(8) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *نظرات إلى التنمية على الصعيد العالمي، 2010: تحول مسار الثروة*، الفصل الثالث، الصفحات 70-90.

(9) نفس المرجع السابق.

خمسة مصادر للسلع لما يزيد عن ثلث أفريقيا، بينما تضاعفت التجارة بين البرازيل وأفريقيا ثماني مرات في ثماني سنوات[10].

27 - والصين هي أكبر مستثمر في الخارج، برصيد استثماري يربو على تريليون دولار. وكل من الصين والهند تستثمران أساسا في البلدان النامية، في حدود 80 في المائة و65 في المائة، على التوالي، من إجمالي استثماراتهما في الخارج، مقارنة بالبرازيل وجنوب أفريقيا، اللتان توجهان أقل من 10 في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية[11].

28 - وفي التعاون الثلاثي، تأخذ اليابان موقعها كطرف رئيسي، يليها في العقد الماضي الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي، والولايات المتحدة، ثم في الآونة الأخيرة جمهورية كوريا.

ثانيا - المفاهيم والتعاريف

29 - خلال هذا الاستعراض، لاحظ المفتشون عدم وجود فهم موحد لتعاريف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. ولكن رغم ذلك، كانت هناك محاولات عديدة لتعريف هذه المفاهيم على مر السنين.

30 - وقد أيد قرار الجمعية العامة 134/33 خطة عمل بوينس آيرس، التي اقترحت التعاريف التالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام 1978:

> هو وسيلة لبناء التواصل ولتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية بصورة أوسع نطاقا وأكثر فعالية ... بحيث يتسنى لها توليد المعارف والخبرات واكتسابها وتطويعها ونقلها وتجميعها من أجل المنفعة المتبادلة فيما بينها، ولتحقيق الاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي ...
>
> ... وهو عملية متعددة الأبعاد. فيمكن أن يكون ثنائيا أو متعدد الأطراف في نطاقه، ودون إقليمي أو إقليمي أو دولي في طابعه. وينبغي أن يكون تنظيمه من قبل الحكومات وفيما بينها، فهي التي يمكن أن تشجع، لهذا الغرض، مشاركة المؤسسات العامة، ومشاركة المنظمات الخاصة والأفراد في إطار السياسات التي تضعها الحكومات. ويمكن أن يعتمد على نُهج وأساليب وتقنيات مبتكرة، يتم تكييفها بصورة خاصة مع الاحتياجات المحلية، ويستخدم في الوقت نفسه الطرائق القائمة

(10) نفس المرجع السابق.

(11) نفس المرجع السابق.

للتعاون التقني إلى الحد الذي تكون مفيدة به. وفي حين أن التدفقات الرئيسية للتعاون التقني المتصور ستكون بين اثنين أو أكثر من البلدان النامية، فقد يكون من الضروري أن يتوفر دعم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الإقليمية والأقاليمية[12].

31 - وفي عام 1990، اجتمع فريق من خبراء التعاون التقني أنشأه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم جاءت المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الصادرة عام 2003[13] لتوفر تحديثا للتعريف المذكور أعلاه[14].

32 - وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي، تطور مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى مفهوم أوسع يشمل جميع أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية، ولا يقتصر على التعاون التقني. وأشارت الجمعية العامة لأول مرة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قرارها 159/46 الصادر عام 1991؛ وفي عام 1993، طلبت الجمعية العامة[15] إلى الأمين العام تقديم تقارير عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 1995، دعا التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني (TCDC/9/3) (فيما يلي ''تقرير الاتجاهات الجديدة'') إلى ربط مفهومي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي بصورة أوثق على المستوى التنفيذي، حيث كانت أنواع التعاون منفصلة على الصعيد المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة، فالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما يدخل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار اختصاص الأونكتاد. وفي عام 2004، غير قرار الجمعية العامة 220/58 اسم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

33 - ويرد الوصف الأكثر شمولا والأوسع نطاقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في وثيقة نيروبي الختامية، التي ترى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل مبادرات ''في كل من الميدان الاجتماعي (خاصة الصحة والتعليم) والاقتصادي والبيئي والتقني والسياسي'':

---

(12) خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الفقرتان 5 و7، متاحة من خلال الموقع الشبكي http://ssc.undp.org/Buenos-Aires-Plan-of-Action.22.0.html.

(13) المقرر 5/7، 6 حزيران/يونيه 1991.

(14) انظر DP/1990/77، الفقرة 8؛ وTCDC/13/3، الفقرة 8.

(15) قرار الجمعية العامة 164/38، الفقرة 3.

... عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في مساعيها الفردية والجماعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

... مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

... مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، مستمد من الخبرات المشتركة والمشاعر المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد، في جملة أمور، بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط. وينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية، بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن.

... يأخذ أشكالا مختلفة لا تكف عن التطور، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا والتعاون المالي والنقدي والمساهمات العينية.

... نهجا يتسم بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة[16].

34 - واقترحت دراسة أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة دعما لمنتدى التعاون الإنمائي لعام 2010 تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه "نقل حقيقي للموارد من البلدان التي تقدم برامج التعاون إلى اقتصادات البلدان الشريكة". ويشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب "المنح والقروض الميسرة (بما في ذلك ائتمانات التصدير) التي تقدمها إحدى بلدان الجنوب لبلد آخر لتمويل المشاريع والبرامج والتعاون التقني وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنسانية ومساهماته في المؤسسات المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية"[17].

35 - كما تطور أيضا بمرور الوقت تعريف التعاون الثلاثي، الذي كان يُفهم أصلا باعتباره الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو (المانحون التقليديون) للتعاون فيما بين البلدان النامية[18].

---

(16) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرات 9، و11، و12، و18، و19، و20(ح).

(17) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مكتب الدعم والتنسيق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: تحسين المعلومات والبيانات* (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009)، الصفحة 4 من المقدمة.

(18) TCDC/113/3، الفقرة 41؛ وA/58/39؛ وقرار الجمعية العامة 220/58، الفقرة 1؛ وSSC/14/2، 19 نيسان/أبريل 2005، الفقرة 35(هـ).

36 - وفي الدراسة المذكورة أعلاه التي أجريت بتكليف من إدارة الشؤون الاقتصادية، يوصف التعاون الثلاثي بأنه ''قيام المانحين الشماليين أو المؤسسات المتعددة الأطراف أو الشركاء الجنوبيين بتوفير التعاون إلى بلد شريك جنوبي لتنفيذ مشاريع/برامج بهدف مساعدة بلد شريك جنوبي ثالث''[19].

37 - وتشير وثيقة نيروبي الختامية إلى التعاون الثلاثي على النحو التالي:

> ''... الدعم ... الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في تحسين خبراتها وقدراتها الوطنية من خلال آليات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف والمشاريع المشتركة للبحوث والتنمية وبرامج التدريب في بلدان أخرى ودعم مراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال توفير المعرفة والخبرة والموارد اللازمة، بغية مساعدة البلدان النامية الأخرى، وفقا لأولويات واستراتيجيات تنميتها الوطنية''[20].

38 - وعرفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعاون الثلاثي باعتباره شراكات بين لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المانحة التقليدية والبلدان المحورية (مقدمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب) لتنفيذ برامج/مشاريع التعاون الإنمائي في البلدان المستفيدة (المتلقين للمساعدات الإنمائية)[21].

39 - وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتوضيح تعاريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد خلص المفتشون، بناء على ما أجروه من مقابلات وما تلقوه من معلومات، إلى استنتاج مفاده أنه **لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالميا ولا فهم واضح لهذه المفاهيم على المستوى التنفيذي**. فالتفسيرات تتفاوت عن طبيعة ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ففي حين لا تنظر البلدان النامية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من زاوية العلاقات التقليدية بين المانح والمتلقي، بل كتعاون أفقي على نفس المستوى، فإن مساهمة دولة نامية ثالثة في مخطط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يفسرها البعض كتعاون ثلاثي أو كترتيب ثلاثي. وبالمثل، ينظر البعض إلى مساهمة منظومة الأمم

---

(19) انظر الحاشية 20.

(20) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 15.

(21) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التعاون الثلاثي وفعالية المعونات"، ورقة من إعداد تاليتا ياماشيرو فوردليوي من أجل حوار سياسات التعاون الإنمائي (مكسيكو سيتي، 28 و29 أيلول/سبتمبر 2009)، الصفحة 4.

المتحدة في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها تعاونا ثلاثيا، في حين يرى البعض الآخر أنها مساهمة من جهة مانحة تقليدية في هذه العملية. كما أن عدد البلدان المشاركة قد يختلف في التفسيرات المختلفة عند تصنيف المفاهيم: فبالنسبة للبعض، يجب أن يشارك ما لا يقل عن بلدين، بينما بالنسبة للبعض الآخر، يجب أن يكون هناك ثلاثة بلدان على الأقل. ويتم دمج شروط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب إذا اعتبر أنهما نفس المفهوم.

40 - وأوضح تقرير فريق الخبراء الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 إلى أن "بعض الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة تتبنى تفاهمات وتفسيرات تختلف اختلافا واسعا لمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"[22]؛ كما أشار التقييم الذي أجري عام 2007 لمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (يشار إليه فيما يلي باسم "تقييم البرنامج الإنمائي") إلى عدم الوضوح بشكل عام من جانب البرنامج الإنمائي: "ليس هناك سوى فهم مشترك محدود لمفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنحاء المنظمة، كما أن الاعتراف بالقيمة المضافة ليس كافيا [...] على المستوى التنفيذي". و"على الرغم من أن العديد من مبادرات البرنامج الإنمائي الجارية حاليا تتضمن عناصر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنه لا يتم الاعتراف بها [أو تصنيفها] على هذا النحو على مستوى المنظمة"[23].وهذه إذن مسألة قائمة منذ أمد بعيد دون حل.

41 - وأحد العوامل التي قد تسهم في تداخل مفهومي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو محاولات تصوير البلدان المتوسطة الدخل التي تلعب دورا أكثر أهمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها من "المانحين". وفي الواقع، فقد لاحظت إحدى الدول الأعضاء المحورية أن منظومة الأمم المتحدة كانت تفتقر إلى فهم الفروق الدقيقة والمبادئ والممارسات التي لوحظت في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أن الأمم المتحدة كانت تنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور علاقة الشمال - الجنوب/المانحين - المتلقين. كما أنها لم تتفق مع الطريقة التي تُعرِّف بها منظومة الأمم المتحدة مفهوم التعاون التقني.

---

(22) DP/1990/77، الفقرة 12.

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب التقييم، تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2007)، الصفحة 10 من المقدمة.

42 - **ويخلص المفتشون إلى أن عدم وجود فهم موحد لتعاريف هذه المفاهيم يترك أثرا على تعزيز ودعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ويؤدي إلى عملية تفتقر إلى الدقة، من حيث البرمجة وتخصيص الموارد والمحاسبة والإبلاغ عن الأنشطة.**

43 - في حين أن وثيقة نيروبي الختامية تلخص من الناحية المفاهيمية مبادئ وأهداف وأساليب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح على المستوى التنفيذي من أجل تنفيذ مفاهيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدرجة كافية. وينبغي للهدف الذي اقترحته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقريرها المعنون ''تأملات 2008''[24]، بالعمل مع الدول الأعضاء للاتفاق على تعريف تنفيذي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن يساعد على تعزيز التفاهم، والمساعدة في التطبيق العملي لهذه المفاهيم، بما يولد مزيدا من الزخم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

44 - **ويرى المفتشون أن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن تشرك جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عملية صياغة التعاريف التنفيذية. كما أن الجمعية العامة ينبغي أن توافق، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على هذه التعاريف المتفق عليها.** وينبغي على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية كفالة تحديث معرفة نظام منسق الأمم المتحدة المقيم، وفرق الأمم المتحدة القطرية، والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي بالتعريفات المعتمدة، وتطبيقها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات البرمجة القطرية. ويمكن أن يشكل ذلك أيضا مساهمة في المبادئ التوجيهية التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي دعت إليه وثيقة نيروبي الختامية. كما ينبغي تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية لهذا الغرض في المقر وعلى المستوى الميداني على حد سواء.

وسيسهم تبني التوصية التالية في تعزيز الفعالية.

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تأملات 2008 *Reflections 2008* (نيويورك، حزيران/يونيه 2009)، الفقرة 69.

التوصية 1

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكلف الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، باقتراح تعريفات تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، ورفعها إلى الجمعية العامة لإقرارها، من خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في عام 2012، وكفالة نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية في المقر وعلى الصعيد الميداني على نطاق المنظومة.

ثالثا – التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

45 - دعت خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية منظومة الأمم المتحدة إلى لعب دور بارز في ترويج وحفز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما دعت هيئات إداراتها لتعبئة منظماتها للمساهمة في تنفيذ ذلك التعاون، وإعادة توجيه سياساتها وإجراءاتها الداخلية للاستجابة بصورة مناسبة لمبادئ التعاون التقني وأهدافه. كما دعتها خطة عمل بوينس آيرس إلى إدخال تعديلات داخلية في أماناتها بغية إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج عملها. ومع الأخذ في الاعتبار أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عهدت خطة عمل بوينس آيرس إلى مدير البرنامج الإنمائي بمسؤولية ''تقديم التوجيه اللازم لأنشطة وبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية''، بما في ذلك العمل بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والمكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال مقار كل منها. وتضطلع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور مساعدة مدير البرنامج على تنفيذ هذه المهام[25].

46 - وتضمنت القرارات والمقررات المتعاقبة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الاستعراض الأخير من الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات

(25) خطة عمل بونيس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الفقرة 45، التوصيتان 33 و34.

لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[26]، دعوات مماثلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج أنشطته.

47 - وعلاوة على ذلك، فقد أشار الأمين العام في تقريره عن الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بعد 30 سنوات من التنفيذ، الذي صدر قبل انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نيروبي، أنه خلال العقد الأول من تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، كان كل تقرير من التقارير التي تصدرها اللجنة الرفيعة المستوى كل سنتين يعرب عن عدم الرضا عن أداء منظمات الأمم المتحدة. غير أن تعليقه على العقدين الثاني والثالث للتنفيذ كان أكثر مدعاة للتشجيع، حيث "أحرزت منظمات الأمم المتحدة تقدما منتظما"، فأصبحت من "المناصرين والدعاة الحازمين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، وبات "كل برنامج يتضمن الآن عنصرا يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأصبح هذا التعاون في بعض البرامج عنصرا رئيسيا للسياسة والبرمجة"[27]. ومع ذلك، سلمت وثيقة نيروبي الختامية بضرورة إعادة تنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال اثني عشر مجالا للعمل، من بينها تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطة منظمات الأمم المتحدة، وتعزيز ولاية وقدرات الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز دور اللجان الاقتصادية الإقليمية، وتطبيق وتحسين المبادئ التوجيهية القائمة، فضلا عن التمويل[28]، وهي المجالات التي سيتوسع هذا التقرير في مناقشتها.

48 - وقد تحقق هذا الاستعراض الذي من مدى استجابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنداءات المتكررة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب برامج عملها وأنشطتها التنفيذية. وكانت المعايير التي وقع الاختيار عليها تشمل ما إذا كانت لدى تلك المنظمات ولاية تشريعية من مجالس إداراتها، و/أو توجيهات صادرة عن إداراتها التنفيذية؛ وما إذا كانت هناك أطر وبرامج استراتيجية مكرسة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وما إذا كانت هناك هياكل تنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وحجم الموارد البشرية والمالية المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وآليات رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه وتقييمه.

---

(26) قرارات الجمعية العامة 222/44؛ و159/46؛ و172/48؛ و205/52، الفقرة 8؛ و220/58، الفقرتان 3 و9؛ و250/59، الفقرة 8؛ و208/62، الفقرتان 2 و55.

(27) A/64/208، الفقرة 53.

(28) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21(أ) إلى (ل).

ألف – الولاية والأطر والسياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج

49 – من حيث الولاية، وبعد النظر في الولايات التشريعية للتعاون التقني في مؤسسات الأمم المتحدة، خلص تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر عام 1985 بشأن دعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني بين البلدان النامية، إلى أنه لما كانت جميع هيئات إدارة منظومة الأمم المتحدة تقريبا قد أيدت خطة عمل بوينس آيرس، فلم تكن هناك حاجة لصدور ولاية جديدة على نطاق المنظومة. ولذلك، فقد أوصى المفتشون بأن تعتبر خطة عمل بوينس آيرس إطارا تشريعيا ملزما لأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي[29]. وأحاطت اللجنة الرفيعة المستوى علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، وأعربت عن اتفاقها مع النتائج التي انتهى إليها[30].

50 – وفي حين كان من المفهوم أنه لم تكن هناك حاجة لوضع إطار جديد على نطاق المنظومة بالإضافة إلى خطة عمل بوينس آيرس، وعلى الرغم من التحديث الذي تضمنه تقرير الاتجاهات الجديدة في عام 1995، فمن الواضح أنه بصرف النظر عن سلامة المبادئ والتوصيات، فإن هذه الولايات والسياسات والإجراءات تحتاج إلى تحديث في ضوء التطورات الأحدث في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية.

51 – وفي هذا الصدد، طلبت لجنة السياسات التابعة للأمين العام في عام 2008 من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إعداد ورقة مفاهيم لتحديث المبادئ والاستراتيجيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس وتقرير الاتجاهات الجديدة، ووضع إطار بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز لعرضه على الدورة الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2009[31]. ومع ذلك، لم تكتمل الورقة والإطار حتى الآن.

52 – وأكد الاستعراض الحالي لوحدة التفتيش المشتركة أن جميع المنظمات المجيبة، باستثناء منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، لديها ولايات تشريعية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (أو التعاون التقني والتعاون الاقتصادي). ففي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، يعترف إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة 2004-2007 وخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2011

(29) JIU/REP/85/3، الفقرة 102، التوصية 1 (أ).

(30) A/40/656، الصفحة 36.

(31) المقرر 26/2008 للجنة السياسات التابعة للأمين العام.

بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره واحدا من القوى المحركة الست سائقين التنمية وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية؛ كما أن برنامج منظمة العمل الدولية للعمل اللائق في الأمريكتين: خطة لنصف الكرة للفترة 2006-2015، الذي اعتمد في الاجتماع السادس عشر للمنطقة الأمريكية في برازيليا في أيار/مايو 2006، يشمل التعاون الأفقي والتعاون بين بلدان الجنوب، في حين يشير مقرر مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بشأن استراتيجية التعاون التقني للمنظمة للفترة 2010-2015 إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ واعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان إطار استراتيجيا محددا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويعمل البرنامج الإنمائي عليه حاليا؛ وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة توجيها في مجال السياسة العامة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو بانتظار إقراره؛ وكل ذلك بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب. هناك أيضا التوجيهات التنفيذية ذات الصلة في اليونسكو، واليونيسيف، واليونيدو (انظر المرفق الأول).

53 - وفي حين تشير الصورة العالمية المبينة أعلاه بصورة عامة إلى تجاوب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعوات تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملها، فإن هذه الصورة لن تكون كاملة دون التعرض بصورة أوسع لبرامج الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة فعلا لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد وجدت وحدة التفتيش المشتركة، في واقع الأمر، أن معظم المنظمات لديها برامج و/أو مشاريع محددة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إما على مستوى المقر أو على المستوى الإقليمي و/أو القطري، بما في ذلك الفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، وصندوق السكان، وموئل الأمم المتحدة، واليونيسيف، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبخاصة المكتب الإقليمي للأمريكتين/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وفي منظمات أخرى، مثل منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، يندرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار برامج التعاون التقني العادية (انظر المرفق الأول).

54 - وقد نفذت بعض المنظمات مبادرات هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، نفذت الفاو مشروعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أكثر من 30 بلدا في إطار برنامج وطني وإقليمي للأمن الغذائي؛ وتنفذ الإيكاو مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جملة أمور، منها مجالات سلامة الطيران، وأمن الطيران، والوقاية من انتشار الأمراض المعدية، والتدريب على الطيران المدني على الصعيد دون الإقليمي؛

وتنشط منظمة العمل الدولية نشاطا شديدا في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في موضوع عمالة الأطفال من خلال اتفاق الشراكة المبرم بين المنظمة والبرازيل؛ ويدعم برنامج الأغذية العالمي مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمكافحة الجوع وسوء التغذية في أمريكا اللاتينية؛ وتنفذ اليونسكو أنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعليم، والعلوم، والاتصال/الإعلام، والثقافة؛ ويضطلع موئل الأمم المتحدة بأنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تتصل بالمياه والصرف الصحي. ومنذ عام 2002، ينشط صندوق السكان في تشجيع الاستفادة من الكيانات الإقليمية والوطنية للبلدان النامية في تقديم المساعدة التقنية: ففي عام 2008، دعم صندوق السكان نحو 189 من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك شراكات في مجال علاج الناسور؛ وإدارة التعدادات؛ والمسوح السكانية؛ وتوفير خدمات الصحة الإنجابية؛ والإصابات بفيروس نقص المناعة البشري بين النساء؛ والعنف الجنساني؛ واستخدام برمجيات قواعد البيانات؛ والتدريب ورفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومنذ عام 2008، كثف البرنامج الإنمائي ما يبذله من جهود لاستخدام نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات التركيز من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقطرية، كما أنه يدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال شراكات ومنتديات استراتيجية مع الصين (المركز الدولي للحد من الفقر)، وجنوب أفريقيا، والهند، واليابان (مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا)، وجمهورية كوريا، عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية للمكاتب القطرية ومن خلال نظم تقاسم المعارف. وفي عام 2009، أُبلغ عن أكثر من 200 نشاط من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أكثر من 130 بلدا، بما في ذلك جولات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية ومشاريع، لا سيما في مجال الحوكمة، ولكن أيضا في مجالات الطاقة والبيئة، وتخطيط التنمية، والقضايا الجنسانية، والوقاية من الكوارث، وإدارة الأزمات، والإدارة العامة.

55 - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمبادرات ثلاثية على المستوى الميداني في إطار ميثاق باريس/استراتيجية قوس قزح، وفي المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ويضطلع الأونكتاد، في جملة أمور، بإجراء البحوث والتحليلات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما يدير النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛ ولدى اليونيدو مجموعة من المشاريع الجارية والمنجزة في مجالات تشمل بناء القدرات التجارية، والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا، من خلال مراكزها الصناعية الجنوبية المنشأة في الصين والهند؛ أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد اعتمد في أيار/مايو 2008، في سياق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية

لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات واتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 12/25 بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التنوع البيولوجي من أجل التنمية، وهو ما أدى إلى تنظيم اجتماعات الخبراء في عامي 2010 و2011، وإلى اعتماد خطة عمل متعددة السنوات سيقوم باستعراض تنفيذها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2012؛ ويشجع مركز التجارة الدولية التجارة فيما بين البلدان النامية وبناء القدرات من أجل التجارة في قطاع المستحضرات الصيدلانية الطبيعية وفي السلع الزراعية؛ وتدعم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تطوير الخدمات الصحية من خلال تقاسم المعارف وتبادل الخبرات فيما بين بلدان المنطقة. وقد ساعدت الخبرة التي اكتسبتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من عملها مع لجنة الضرائب بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحديد وتحسين فرص التعاون المدفوع بالاحتياجات فيما بين بلدان الجنوب في المسائل الضريبية بما في ذلك على وجه الخصوص بين بلدان من مناطق مختلفة وإن كانت تتشابه في تجاربها، بما يحسن من قدرة ممثلي البلدان النامية على العمل الجماعي.

56 - وإلى جانب هذه الأنشطة التي يمكن تصنيفها على وجه التحديد بأنها دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجد المفتشون أنه من الصعب تمييز أي عنصر (أو عناصر) مما يكوِّن برامج المساعدة التقنية هو الذي يشكل دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فهذا الدمج لا يساعد في وضع أطر استراتيجية وسياسة قوية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل أنه علاوة على ذلك يعقد الإبلاغ والتقييم.

57 - وكثير من الأنشطة التي أبلغت عنها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هي في جوهرها برامج تقليدية للتعاون التقني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في شكل دورات تدريبية وحلقات عمل وندوات دراسية ومشاركة أو مساهمة في الاجتماعات. ويوجد القليل من هذه المساهمات الذي يتسم بالابتكار، مثل إنشاء مراكز التفوق والشبكات وقواعد البيانات الالكترونية. وينبغي التذكير بأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 1985 عن دعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس قد اعتبر بالفعل نوع الأنشطة السابقة كممارسات تقليدية للتعاون التقني، ودعا إلى اتباع نهج مبتكرة وإعادة توجيه السياسات والإجراءات القائمة. **وجدير بالذكر أنه بعد 25 عاما، لا تزال المنظومة تعاني من هذه المشكلة.**

58 - وعلى مستوى المقر، وقعت بعض المنظمات، مثل البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، مذكرات تفاهم لتأطير مشاركتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الحكومات وغيرها من المنظمات التي تقدم الدعم، في حين

كانت الاستفادة الأكثر من المشاريع هي على المستوى الميداني. وكان من بين الممارسات الجيدة التي حددتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، في هذا الصدد، أن تبين جميع مقترحات المشاريع المقدمة لإقرارها ما إذا كانت تتضمن عنصرا من عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وما إذا كان البلد المستفيد هو من البلدان ذات الأولوية.

59 - وكشف التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي عام 2007 لمساهمته في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه ''لم يتسنى للبرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة إنجاز ولايتيهما بالكامل في تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب''، وأن البرنامج الإنمائي لم يقم بتطوير نهج قوي واستباقي للاستفادة من الوحدة الخاصة وغيرها من البرامج في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب[32]. وأشار التقييم إلى أن المبادرات الفردية، وليس التوجهات المؤسسية، هي التي كانت تقود جهود البرنامج الإنمائي، كما وجد أن النهج الذي اتبعه البرنامج الإنمائي كان نهجا مخصصا، وليس نهجا مؤسسيا[33]. وأوصى القائمون على التقييم البرنامج الإنمائي بالقيام على وجه السرعة بوضع استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تستفيد من الخبرات الموجودة، وتتناول القضايا المستجدة، وتضم جميع البرامج، وتقوم على الحوافز والموارد والمساءلة[34].

60 - ووجد المفتشون أنه لم يُحرز كثير من التقدم منذ ذلك الحين. وفي وقت صياغة هذا التقرير، كانت استراتيجية البرنامج الإنمائي لا تزال في طور الإعداد. وعلى الصعيد الميداني، لا تزال أنشطة المنظمات تقوم على رد الفعل أكثر مما هي أنشطة استباقية. **فلا يوجد نهج منظم، ولا يزال الغالب هو المبادرات المعزولة التي تُتخذ بناء على طلب مقدمي الدعم الذين يستهدفون مستفيدين بعينهم.**

61 - **ولم يرد ذكر التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلا في حالات قليلة، وفي كثير من الحالات،كان ذلك بناء على طلب البلد المعني.** وأظهر تحليل لأطر المساعدة الإنمائية المتاحة حاليا في 109 مكاتب قطرية أن 17 بلدا فقط هي التي أشارت صراحة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في وثائق الأطر. ومن بين هؤلاء، كانت خمسة بلدان فحسب (جنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والمكسيك، ومنغوليا) هي التي ذكرت نتائج محددة في هذا الصدد. ومن بين 25 بلدا محوريا

(32) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، 2007، الصفحة 9 من المقدمة.

(33) نفس المرجع السابق، الصفحتان 22 و23.

(34) نفس المرجع السابق، الصفحة 35.

في التعاون فيما بين بلدان الجنوب[35]، أدرجت 10 بلدان فحسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر المساعدة الإنمائية الخاصة بها (الأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وتونس، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، ومصر، والمكسيك) (انظر المرفق الثالث). ولوحظت خلال الزيارات الميدانية التزامات من جانب المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في أديس أبابا، وليما، ونيروبي بدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدورة الجديدة لأطر المساعدة الإنمائية. ورغم تحديث توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام 2009 لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمجال من مجالات العمل، فإن ستة فقط من بين 24 أطارا من أطر المساعدة الإنمائية التي بدأت في عام 2010 هي التي أشارت إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

62 - وفي الوقت نفسه، لن يكون من العدل إلقاء عبء تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج القطرية بالكامل على عاتق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. إذ تجدر الإشارة إلى أن وثيقة نيروبي الختامية قد أكدت مجددا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته، وأن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وفقا لأولويات التنمية الوطنية، ودعت البلدان النامية على مواصلة جهودها لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب[36]. وفي ذلك الصدد، لوحظ أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم الحكومات له هي التحديات الرئيسية التي تواجه تشجيع ذلك التعاون، ومن ثمة، فإن على البلدان النامية أن تبذل جهودا إضافية من أجل تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس والقرارات والمقررات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن الجمعية العامة، فضلا عن وثيقة نيروبي الختامية. بل إنها يجب أن تكون القوى المحركة الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور التحفيز والدعم. وفي هذا الصدد، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة، تقدم المساعدة إلى البلدان النامية لتنمية القدرات ووضع السياسات ذات الصلة عند الطلب، وينبغي أن تواصل القيام بذلك بشكل أكثر استباقية.

63 - ومن حيث المبادئ التوجيهية، تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة أعدت أول مبادئ توجيهية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام 1993، ثم تم تنقيحها في ضوء تقرير الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني، وأقرتها اللجنة الرفيعة المستوى في عام 2003. وتوفر

(35) A/64/504، الفقرة 23.

(36) انظر الفقرات 10، و11، و18، و20(أ).

المبادئ التوجيهية المنقحة توجيها استراتيجيا وتركيزا لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتقترح إطارا مشتركا لمؤشرات لقياس التقدم المحرز والنتائج المنجزة. ومع ذلك، وجد التقييم الذي أجري عام 2007 لمساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه حتى في البرنامج الإنمائي، لم تكن هناك استفادة من الإطار والمؤشرات، وكانت أهميتها محدودة لاحتياجات البرمجة في المكاتب القطرية، كما لم تكن هناك مواد إرشادية عن كيفية تفعيلها[37].

64 - وقد أكدت وثيقة نيروبي الختامية من جديد أهمية المبادئ التوجيهية المنقحة، ودعت إلى تنفيذها الكامل، وسلمت بضرورة استمرار تحسينها من أجل تعزيز قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن مواصلة تطوير الإطار المحدد للمبادئ التوجيهية التنفيذية[38]. وأُبلغ المفتشون أن الوحدة الخاصة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية قد شرعوا في العمل من أجل تطوير المبادئ التوجيهية التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشير في هذا الصدد إلى أن تلك المبادئ التوجيهية التنفيذية ينبغي أن تشمل أيضا توجيهات بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في جمع وتوفير البيانات ذات الصلة لمعالجة النقص في المعلومات المنهجية بشأن مشاريع ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

65 - **وفي ضوء ما تقدم، يخلص المفتشون إلى أن الإطار الاستراتيجي والسياسات والمبادئ التوجيهية والوثائق البرنامجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في معظم منظمات الأمم المتحدة تعاني من الضعف وتحتاج إلى تحسين. وينبغي أن تعمل الوحدة الخاصة بفعالية أكبر في هذا الصدد مع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفقا لما طلبته خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية.** وينبغي أن تضع اللجنة الرفيعة المستوى إطارا استراتيجيا وسياسات ومبادئ توجيهية، يمكن بدورها تكييفها تبعا لمجالات اختصاص كل منظمة. وينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية كفالة قيام نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي بتطبيقها في جميع أنحاء المنظومة، وإدراجها، حسب الاقتضاء، في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات البرمجة القطرية

(37) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، 2007*، الصفحة 22.

(38) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21 (ي).

والإقليمية. وينبغي تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية لهذا الغرض في المقر وعلى الصعيد الميداني على حد سواء.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يعزز الفعالية.

التوصية 2

ينبغي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يطلب إلى الوحدة الخاصة/للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومن خلال مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضع إطار عمل مشترك واستراتيجية وسياسات ومبادئ توجيهية تشغيلية لدعم تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقاسم المعارف من خلال البرامج والمشاريع ذات الصلة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل أن تتكيف بها المنظمات في مناطق اختصاص كل منها، لتقديمها من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للموافقة عليها، بهدف نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال ورش عمل ودورات تدريبية، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2012. ينبغي لجميع البرامج ذات الصلة في المقر وإطار الأمم المتحدة ومشاريع التعاون التقني تحتوي على عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب من الحكومات، حسب الاقتضاء.

باء – الهياكل والآليات التنظيمية

66 – هناك عدد لا يحصى من الترتيبات المؤسسية للتعامل مع القضايا ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظمات الأمم المتحدة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هناك وحدة مخصصة في كل منظمة لتوفير التوجيه على صعيد السياسات العامة، والترويج لنهج منسق على نطاق المنظمة، والعمل كنقطة اتصال للتفاعل مع المنظمات الأخرى. وقد رحبت وثيقة نيروبي الختامية بمبادرة بعض المنظمات بإنشاء وحدات وبرامج جديدة لدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار ولايات كل منها[39].

(39) انظر الفقرة 21 (هـ).

67 - ووجد هذا الاستعراض أن ثلاث منظمات فحسب هي التي لديها وحدة متخصصة في المقر للتعامل أساسا مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب: دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ووحدة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المقرر إنشاء وحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لمبادئه التوجيهية الجديدة بشأن السياسة العامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين لدى منظمة العمل الدولية فريق عمل معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تابع لإدارة الشراكات والتعاون الإنمائي، فضلا شبكة غير رسمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

68 - وتضطلع الوحدات المخصصة بوظائف مختلفة. ففي الأونكتاد، على سبيل المثال، تنخرط الوحدة أساسا في بحوث وتحليل السياسات. غير أنه عادة ما تكون هناك شعب وبرامج أخرى داخل هذه المنظمات تنشط أيضا في معالجة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (باستثناء الفاو، حيث لا يتناول مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوى دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي). ولذلك، لا بد من تحسين التنسيق الداخلي.

69 - أما في المنظمات الأخرى، فإن إدارة أو شعبة التعاون التقني، أو شعبة السياسات العامة أو أحد البرامج الخاصة هو الذي يكون مسؤولا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو يعمل كجهة تنسيق فيما يتعلق بذلك التعاون: فريق البرامج الخاصة وأقل البلدان نموا في اليونيدو؛ ومكتب التخطيط الاستراتيجي في اليونسكو؛ وشعبة السياسات والممارسات في اليونيسيف؛ وفرع سياسات التعاون الإنمائي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ ووحدة تنسيق ميثاق باريس/فرع البرنامج المتكامل والرقابة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وإدارة الشراكات وإصلاح الأمم المتحدة في منظمة الصحة العالمية (انظر المرفق الأول).

70 - ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية انجاز شاملة في معظم المنظمات التي قدمت ردودا. وبالتالي، فإن العديد من البرامج والشعب تقوم أيضا بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك وكالة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)[40]، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وموئل الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ووفقا للبرنامج الإنمائي، فإن هناك جهة تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

(40) ذكرت الإيكاو أن مكتب التعاون التقني هو المسؤول عن إدارة وتنفيذ البرامج على الصعيد دون الإقليمي، في حين تقع مسؤولية الجوانب التقنية على عاتق البرنامج العام للوكالة.

في كل مكتب من المكاتب. غير أن هذه البرامج والشعب والمكاتب لا تتفاعل مع بعضها البعض بصورة منتظمة داخل نفس المنظمة. وقد أوضحت الوحدة الخاصة، في واقع الأمر، أنه كان هناك 30 من جهات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في عام 2007. وأشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي الارتقاء بمكانية جهات التنسيق داخل المنظمات، بما في ذلك من خلال تعيين موظفين فنيين كبار وتخصيص الموارد اللازمة لأدائها لمهامها على نحو فعال.

71 - وكان لبعض المنظمات ذات الحضور الميداني على المستويين الإقليمي والقطري عناصر رئيسية وموظفين مخصصين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: وحدة الرصد والدعم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي؛ والمكتب الإقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يضم وحدة مخصصة لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والمكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل، الذي يدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن نتائج البرنامج القطري منذ عام 2004 ويخصص أموالا لتسهيل هذه التجربة إلى جانب الأموال التي تخصصها حكومة البرازيل للقضايا ذات الأولوية؛ والمكتبان القطريان للبرنامج الإنمائي في البرازيل والصين، اللذان يخصص البلدان المضيفان أموالا لموظفيهما المخصصين؛ وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاتفاقات الإقليمية (اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، والاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، واتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين لآسيا والمحيط الهادئ)، المبرمة فيما بين الأطراف والتي أقرها مجلس المحافظين، توفر التنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل مناطق الوكالة. وفي حين لا يُتوخى التنسيق بين المناطق بصورة واضحة في إطار الاتفاقات الإقليمية، خلال اجتماعهم الرباعي في أيلول/سبتمبر 2010، الذي يضم جميع الاتفاقات الإقليمية، فقد اتفق رؤساء الاتفاقات على تبادل المعلومات حول أنشطتهم على فترات منتظمة.

72 - وفي معظم منظمات الأمم المتحدة، لا يسهل تحديد الموظفين والموارد التي تتركز بالكامل على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحتى في المنظمات التي بذلت جهودا من أجل مراعاة تعميم ذلك التعاون في صلب برامج عملها وعملياتها. فقد ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل المثال، في ردها على استبيان وحدة التفتيش المشتركة، أن لديها 63 موظفا فنيا متفرغا مخصصين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع 100 موظف من فئة الخدمات العامة و16 من الاستشاريين في المقر. ويشمل ذلك كامل برنامج التعاون التقني للمنظمة، الذي يغطي التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكرت الإيكاو والمنظمة البحرية

الدولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو عنصر من العناصر المكونة لأنشطتها في مجال التعاون التقني، ولكن ليس بمقدورها توزيع أعداد الموظفين المخصصين أو أرقام التمويل المحددة. وقدمت منظمات أخرى تقديرات تقريبية لوقت الموظفين (غير المتفرغين) المخصصين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

73 - ودون أن تكون هناك هياكل تنظيمية ملائمة و/أو آليات للتنسيق، وموظفين مخصصين وموارد مخصصة، لن يكون من الممكن تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب الأنشطة بصورة فعالة، وسيظل ذلك هدفا غامضا يتعذر قياسه. وفي هذا الصدد، يرى المفتشون أنه لما كان تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء، فإن الأمر متروك لهم لاتخاذ خطوات لدعوة الرؤساء التنفيذيين لكل منظمة للشروع في إنشاء الآليات اللازمة.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن ينشر أفضل الممارسات.

التوصية 3

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة تُكلف بوضع سياسات واستراتيجيات الدعم المؤسسية الخاصة بكل وكالة من الوكالات، وكفالة التنسيق بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات، من خلال إعادة توزيع الموظفين والموارد على النحو اللازم لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.

جيم - الإدارة

74 - منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، كلفت الجمعية العامة[41] الاجتماع الرفيع المستوى لممثلي جميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وهي الآن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب) بإجراء استعراض حكومي دولي شامل للتعاون التقني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة. دعيت منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، إلى المشاركة بنشاط في عمل اللجنة الرفيعة المستوى.

75- وتشمل ولاية اللجنة الرفيعة المستوى ما يلي:

(41) قرار الجمعية العامة 134/33.

- استعراض تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- كفالة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب؛
- دعم السياسات الجديدة والنهج المبتكرة لمواصلة تطوير التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب؛
- النظر في مدى توفر الموارد المالية واستخدامها على نحو فعال؛
- كفالة تنسيق الأنشطة الترويجية والتنفيذية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

76 - وينص جدول أعمال اللجنة الرفيعة المستوى وأساليب عملها، بصيغتها المنقحة في دورتها الحادية عشرة في عام 1999، على إجراء مناقشة عامة بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، وتقرير الاتجاهات الجديدة، ومقررات اللجنة. كما تقوم باستعراض تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن تنفيذ المبادئ التوجيهية للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، والترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية للبرنامج الإنمائي في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضيف مؤخرا إلى ذلك اختيار القضايا المطروحة للمناقشة المواضيعية.

77 - ومنذ عام 1980، اجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى 16 اجتماعا على أساس كل سنتين، واتخذ 95 مقررا في الفترة من 1979 إلى 2007، كانت تهدف إلى توجيه عمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل المعالم الرئيسية لعمل اللجنة الرفيعة المستوى تقرير الاتجاهات الجديدة (TCDC/9/3)، الذي أيدته الجمعية العامة في عام 1995، والمبادئ التوجيهية المنقحة (TCDC/13/3)، التي اعتمدت في عام 2003، وإنشاء صناديق استئمانية لتوفير تمويل إضافي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

78 - وبغض النظر عما تقدم، فقد أثيرت أثناء المقابلات شواغل بشأن جدول أعمال اللجنة الرفيعة المستوى وأساليب عملها وتكوينها وحضور اجتماعاتها. وشملت المسائل التي أثيرت في ديناميات الاجتماعات وانعدام خبرة بعض المشاركين في التعامل مع القضايا الفنية والمناقشات المواضيعية المدرجة على جدول الأعمال، وطريقة تناول هذه المسائل في الجلسات العامة، وعدم وجود مخرجات منجزة ملموسة، والمتابعة فيما بين دورات اللجنة الرفيعة المستوى.

79 - وأكد استعراض سجلات عدد مختار من اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى أن النسبة المئوية للمشاركين من وكالات التعاون التقني، والسلطات الوطنية المعنية بالتخطيط أو الاقتصاد أو التنمية، وعدد منظمات الأمم المتحدة (بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية) والمنظمات الأخرى من خارج الأمم المتحدة، التي يمكن أن تثري النقاش والنتائج بخبراتها، كانا يتراجعان في واقع الأمر على مر السنين. فحتى المؤتمر الرفيع المستوى المعقود في نيروبي في عام 2009 لم يجتذب كثيرا من المشاركة. ويمكن أن يكون ذلك إشارة إلى نظرة

أصحاب المصلحة الذين يرون أن مداولات اللجنة لا تسفر عن أهداف ونتائج ملموسة، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة هيكلة اللجنة الرفيعة المستوى.

الشكل 1

المشاركة في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى

اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى (السنة)	*عدد الدول الأعضاء الحاضرة*	*النسبة المئوية للمشاركين من وكالات التعاون التقني والسلطات الوطنية المتصلة بها***	*عدد مؤسسات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية التابعة لها*	*عدد المنظمات من خارج الأمم المتحدة*
1997	90	27	3/13	9
2001	76	26	3/18	10
2005	95	14	1/12	6
2009*	92	غير متاح	4/صفر	8
2010	84	غير متاح	5/صفر	3

ملاحظات:

* المؤتمر الرفيع المستوى.

** حُسبت النسبة المئوية من قوائم المشاركة، حيثما حضر وفد/بلد واحد على الأقل من إحدى السلطات الوطنية المعنية بالتعاون أو التخطيط أو الاقتصاد أو التنمية.

80 - ويرى المفتشون أنه ينبغي إعادة تنشيط عمل اللجنة الرفيعة المستوى، بناء على استعراض تكوينها الحالي وحضور اجتماعاتها وأساليب عملها وتواتر اجتماعاتها وإجراءات تقديم تقاريرها، لتكون أكثر شمولا لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة والحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وإنشاء أفرقة عاملة مواضيعية أو قطاعية دائمة تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة؛ وتحسين تنسيق عملها مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

81 - ورغم أن الجمعية العامة قد أيدت، في قرارها 220/58 (2004)، تعديل اسم اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنها لم تنقح ولاية اللجنة ولا نطاق أنشطتها. وفي الممارسة العملية، وحيث أن نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أوسع كثيرا من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن هناك اتجاه في منظومة الأمم المتحدة لتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العديد من المحافل، بما في ذلك المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

82 - ويرى المفتشون في هذا الصدد أن تحسين الإدارة الحكومية الدولية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا يقتصر على اللجنة الرفيعة المستوى وتعزيز فعاليتها. فالأمم المتحدة تتعامل مع هذه القضية بصورة منتظمة؛ وينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية

العامة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب مرة كل سنتين، في إطار جدولي أعمالهما للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وكل ثلاث سنوات (الآن كل أربع سنوات) في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث/أربع سنوات. كما نظر الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المسألة في عامي 2008 و2010، في سياق دورات منتدى التعاون الإنمائي التي تعقد كل سنتين. وتتناول المسألة أيضا الهيئات التشريعية الأخرى لمنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية.

83 - وتعدد المنتديات التي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس مشكلة في حد ذاته، لأنه قد يجلب وجهات نظر مختلفة، ويثري النقاش حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنه إذا تسبب في التشتت وانعدام الاتساق في السياسات والنهج، فإنه لن يسهم في زيادة التركيز، أو تعزيز التنسيق والاتساق، أو تطوير السياسات الاستراتيجية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

84 - واللجنة الرفيعة المستوى هي أنسب الهيئات الحكومية الدولية لتحقيق التماسك والتنسيق والإشراف على تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية. ويتمثل السؤال المطروح فيما إذا كانت ولاية اللجنة الرفيعة المستوى وهيكلها الحالي، وهي التي أنشئت أصلا للإشراف على تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس فيما يتعلق بهذا التعاون، يتناسبان مع متطلبات أي مجموعة واسعة من المسائل الجديدة التي تدخل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتتجاوز ما كان متصورا في الأصل في خطة عمل بوينس آيرس. وينبغي للتقارير والمناقشات المواضيعية والقطاعية أن تساعد اللجنة الرفيعة المستوى على زيادة تركيز عملها وجدول أعمالها عند النظر في قضايا محددة تعالجها منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعاون والتكامل الإقليميين من خلال اللجان الاقتصادية الإقليمية والأونكتاد؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال البرنامج الإنمائي والجمعية العامة؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي من خلال البرنامج الإنمائي؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا وأقل البلدان نموا من خلال مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا والأونكتاد؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة والغذاء من خلال الفاو وبرنامج الأغذية العالمي؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان الصحة من خلال منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم والثقافة من خلال اليونسكو، وغيرها.

85 - ويخلص المفتشون إلى أنه ينبغي إعادة التفكير في إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية تعزيز فعاليته. وينبغي استعراض أساليب عمل اللجنة الرفيعة المستوى من أجل إنشاء أفرقة مواضيعية، يشارك فيها الخبراء، للمضي لدفع العمل في فترات ما بين الدورات التي تعقد كل سنتين. ويمكن تعزيز هذا النهج من خلال مشاركة المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع المواضيع ذات الصلة، فضلا عن الجهات الفاعلة ومراكز التنسيق الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وهو ما من شأنه أن يجلب وجهات نظر مختلفة ودرجة عالية الخبرة لإثراء قرارات السياسات العامة ويمضي قدما بالإجراءات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

86 - وعلاوة على ذلك، فإن ثمة حاجة للتحديد الواضح للمسؤوليات على المستوى الحكومي الدولي، سواء في مقر الأمم المتحدة وعلى مستوى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن تحسين التنسيق لكفالة اتباع نهج منظم وعملي لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الواضح أن مثل هذه العملية لإعادة التفكير سيكون لها تأثير على تمويل الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب وولايتها وهيكلها.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يزيد من الفعالية.

التوصية 4

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2012، اقتراحاً لاستعراض هيكل الإدارة الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه بأعمال السكرتارية داخل الأمم المتحدة، بما يكفل زيادة كفاءة وفعالية عمل اللجنة الرفيعة المستوى، وتحديد المسؤوليات والتفاعل فيما بين جميع أصحاب المصلحة بصورة أفضل. وينبغي للاقتراح أن يتناول ما يلي:

(أ) الحاجة إلى زيادة مشاركة وكالات التعاون التقني والسلطات الوطنية وجهات التنسيق ذات الصلة في عمل اللجنة الرفيعة المستوى؛

(ب) الحاجة إلى وضع جداول أعمال مواضيعية ومناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها بصورة منتظمة، استنادا إلى عمل أفرقة مواضيعية دائمة تتألف من السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛

(ج) نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في التقارير المواضيعية والقطاعية ذات الصلة.

دال – الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الولاية

87 - في عام 1978، اقترحت خطة عمل بوينس آيرس أن تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المهام التالية:

- مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، بالتعاون مع المجموعات الأخرى وهيئات ومنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في الاضطلاع ببرامج وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- القيام، بالتعاون مع الوكالات المشاركة المنفذة واللجان الاقتصادية الإقليمية، بتطوير أفكار ومفاهيم وأساليب جديدة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والترتيب لإجراء الدراسات والتحليلات، وتقديمها للموافقة عليها من قبل الهيئات التشريعية؛
- تنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي ينهض بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المنظمات المشاركة واللجان الاقتصادية الإقليمية؛
- توسيع نطاق الاستخدام الفعال لنظام خدمات الإحالة إلى مصادر المعلومات INRES (الذي أصبح يسمى الآن واسعة شبكة المعلومات من أجل التنمية WIDE) مع ربطه بنظم المعلومات و/أو جهات التنسيق الوطنية والإقليمية؛
- تشجيع الاتصالات مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتوليد الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- تقديم الخدمات للترتيبات الحكومية الدولية للمتابعة (اللجنة الرفيعة المستوى)؛
- إعداد تعديلات على سياسات البرنامج الإنمائي وقواعده وإجراءاته، وفقا لقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، بغية تحسين قدرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومساعدة كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى، بناء على طلبها، في هذا الصدد؛
- القيام، بالتشاور مع المؤسسات الأخرى في المنظومة، بإعداد تقارير مرحلية عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، بما في ذلك توصيات للتعجيل بإحراز تقدم فيها، كي تنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى[42].

88 - وفي عام 1997، كُلفت الوحدة الخاصة أيضا بتعزيز ورصد وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة[43]؛ وفي عام 2001، بوصفها جهة التنسيق

(42) خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التوصية 34.

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة[44]. وأكدت وثيقة نيروبي الختامية مجددا ولاية الوحدة الخاصة ككيان مستقل داخل البرنامج الإنمائي، وكجهة تنسيق لتشجيع وتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة[45].

89 - وبمرور الوقت، توسعت مهام الوحدة الخاصة لتشمل تعزيز طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وتحديد وتعزيز دور البلدان المحورية؛ وتشجيع التعاون الثلاثي؛ وتوثيق وتيسير تبادل المعارف؛ وصياغة ودعم الأنشطة الاستراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان؛ وتوسيع شبكة المعلومات من أجل التنمية لتصبح نظاما متعدد الأبعاد، وإنشاء الأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب GSSD والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب SS-GATE؛ وصياغة شراكات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتحديد آليات جديدة للتمويل وتعبئة الموارد وإدارة صندوق بيريز غيريرو الاستئماني، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والصندوق الاستئماني لمرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع IBSA؛ والعمل كجهة تنسيق للبرنامج الإنمائي مع مجموعة الـ 77 والصين، وتقديم الدعم بشأن مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها مجموعة الـ 77، وتنظيم معرض سنوي للأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب والاحتفال سنويا بيوم الأمم المتحدة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من بين مهام أخرى.

90 - ولاحظ المفتشون أنه يجري تنظيم كل هذه المهام في إطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (2009-2011)، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان[46] حول مجالات التركيز الثلاثة المتعلقة بوضع السياسات العامة والبحوث وأنشطة الدعوة؛ وإدارة المعرفة؛ وتطوير الابتكار من أجل زيادة التأثير. ولم يتناول المفتشون بالتقييم تصميم وتنفيذ هذا الإطار، حيث من المقرر أن يتولى تقييمه مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2011. ومع ذلك، فقد لاحظ المفتشون أن توزيع الموارد المالية كان متفاوتا بين مجالات التركيز الثلاثة في الإطار، حيث كانت تتركز

(43) مقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب 1/10، الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها 205/52 (1997).

(44) قرار الجمعية العامة 202/56، الفقرة 12.

(45) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21(ز) و(ط).

(46) DP/CF/SSC/4/Rev.1.

بدرجة أكبر على المجالات المتعلقة بالمعارف وإدارة البرامج. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالموارد من الموظفين (رغم أنه لا يمكن محاذاة توزيع الموظفين حسب الهيكل التنظيمي بالكامل مع مجالات التركيز الثلاثة في الإطار الاستراتيجي، حيث يعمل الموظفون في الإدارة التنفيذية والمكاتب الإقليمية في العديد من القضايا وفقا لإدارة الوحدة) (انظر الشكل 6 أدناه).

الشكل 2

موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب حسب مجال التركيز

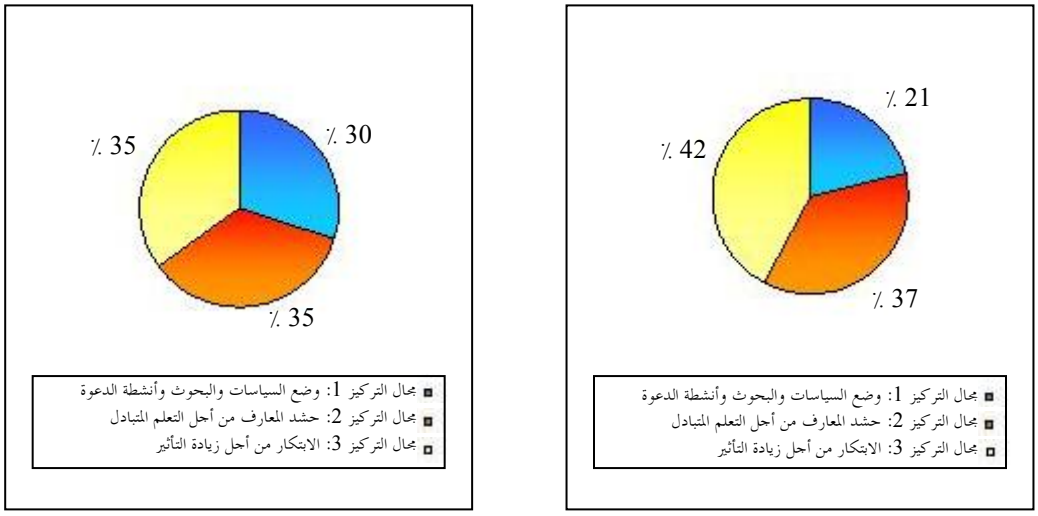

المصدر: *DP/CF/SSC/4/Rev.1*، *إطار التعاون الرابع للتعاون بين بلدان الجنوب*.

الشكل 3

الموارد من الموظفين في الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب

2010	*الإدارة التنفيذية*	*السياسات العامة*	*المعارف وإدارة البرامج*	*الشراكات والموارد*	*المكاتب الإقليمية*
الموظفون	5	2	6	1	7

المصدر: الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

91 - ومع زيادة تركيز الموارد في مجال التركيز 1، وضع السياسات العامة والبحوث وأنشطة الدعوة، فإن من الممكن التعجيل بتطوير استراتيجيات الوحدة ومبادئها التوجيهية لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعلا في البرامج وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية. كما يمكن تحسين التنسيق بين المنظمات وجهات التنسيق، فضلا عن تحسين تقديم الخدمات لجعل اللجنة الرفيعة المستوى أكثر ديناميكية.

92 - وعلى مستوى الهيئات التشريعية، وجد المفتشون أن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تخدم ما لا يقل عن ثلاث جهات: إذ يجب عليها، أولا، أن تستجيب للمتطلبات التي يفرضها عليها البرنامج الإنمائي ومجلسه التنفيذي، بالاقتران مع مراعاة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة البرنامج على الصعيدين القطري والإقليمي؛ وثانيا، فإنها تعمل كأمانة للجنة الرفيعة المستوى فيما يتعلق بتقديم الخدمات وعقد اجتماعات اللجنة وتقديم الدعم الفني لها، وكجهة تنسيق للتعاون بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب المتطلبات المنبثقة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذان ينظرا من حين لآخر في مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا إلى المدخلات التي تقدمها الوحدة الخاصة؛ وثالثا، فإنها تقدم الدعم لمجموعة الـ 77 والصين، وتعمل كأمانة فعلية للمجموعة في مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

93 - وتشكل هذه الولاية الموسعة اختبارا لقدرة الوحدة الخاصة على معالجة جميع المهام المسندة إليها بصورة مرضية. وعلى وجه التحديد، فإن تمويل الوحدة الخاصة لا يتماشى تماما مع المطالب المتزايدة الملقاة على عاتقها[47].

94 - وكتدبير عملي، وما لم يتم توفير موارد إضافية لدعم الولاية الموسعة والارتقاء بمكانة الوحدة الخاصة: **ينبغي النظر في إعادة ترتيب أولويات المهام الحالية وإعادة تنظيم ملاك موظفي الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي السعي إلى توفير دعم إضافي، على أساس تقسيم واضح للمسؤوليات بين الوحدة الخاصة ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار قاعدة المعرفة الفنية، والقدرة البحثية، والمزايا النسبية للمنظمات الأخرى فيما يتعلق بهذه المسائل التي تفوق بدرجة كبيرة مزيج المهارات والموارد المتاحة في الوحدة الخاصة.** إذ يمكن، على سبيل المثال، الاستفادة مما يتوفر في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وفي الأونكتاد من خبرة فنية في مجالات التجارة والتكامل الإقليمي والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار وتطوير الخدمات لتوفير المدخلات الفنية في عمل اللجنة الرفيعة المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. وينطبق ذلك أيضا على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى كل في مجال اختصاصه المحدد: اليونيدو (التنمية الصناعية)، ومنظمة الصحة العالمية (الصحة)، ومنظمة العمل الدولية (العمل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (البيئة)، وهلم جرا. ومن المستحسن وجود تقسيم أوضح للعمل بين الوحدة الخاصة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بوضع السياسات وتبادل المعارف. وينبغي النظر في نقل بعض المشاريع التنفيذية إلى كيانات أخرى في الأمم المتحدة، ووقف/ضمان التمويل من التبرعات الخارجة عن الميزانية لبعض المشاريع التنفيذية. وينبغي للوحدة الخاصة التركيز على ما يمكن أن تفعله كأفضل ما يكون، وهو توفير الدعم لوضع السياسات وتقاسم

(47) نفس المرجع السابق؛ وقرار الجمعية العامة 208/62، الفقرة 53.

المعارف، وأنشطة الدعوة، والتنسيق، وتوفير الخدمات للهيئات الحكومية الدولية، وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالقدرات. ولا ينبغي الاضطلاع بتنفيذ مشاريع إلا إذا توفرت موارد إضافية من خارج الميزانية.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يزيد من الكفاءة وأن ينشر أفضل الممارسات.

التوصية 5

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب مواصلة تنفيذ ولايتها والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب خطة عمل بوينس آيرس، والاتجاهات الجديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية، ووثيقة نيروبي الختامية، بالتركيز على دعم السياسات العامة وأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة؛ والتنسيق وتيسير التعاون المشترك بين الوكالات؛ وتحفيز آليات الابتكار؛ وتشجيع الشراكات المفتوحة أمام الجميع وحشد الموارد من كل الجهات العامة والخاصة لدعم المبادرات المتعددة الوكالات لتنفيذ وثيقة نيروبي الختامية؛ ودعم تبادل المعرفة وبناء الشبكات وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق مراكز الامتياز الجديدة والقائمة، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك، ينبغي للوحدة الخاصة استعراض محفظة أنشطتها الحالية وملاك موظفيها الحالي بغية تحديد أولويات الأنشطة مع ضمان تحديد المسؤوليات مع سائر كيانات الأمم المتحدة بشكل أفضل؛

(ب) أن تدعو جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستفادة من الخدمات التي توفرها.

الموارد

95 - منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، التي أوصت (في التوصية 34) بأن يستمر تمويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من الميزانية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان تمويل الوحدة موضوعا متكررا للعديد من مقررات وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة[48]، بما في ذلك وثيقة نيروبي الختامية الأخيرة[49]، التي دعت الأمين

(48) قرارات الجمعية العامة 295/52؛ و220/58؛ و212/60؛ و208/62؛ و209/62؛ و222/64 (وثيقة نيروبي الختامية).

(49) الفقرة 20(ح) و(ط).

العام ومدير البرنامج الإنمائي لتوفير الموارد الكافية لتعزيز قدرة الوحدة الخاصة على تنفيذ ولايتها. وفي واقع الأمر، فإن تمويل الوحدة الخاصة لم يتواكب مع التوسع في ولايتها ووظائفها.

96 - واستجابة لطلب اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة التي عقدت في عام 1997، قرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي[50] تخصيص 0.5 في المائة من مجموع الموارد (الأساسية) لبرامجه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (تُقدر بمبلغ 15 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإطار التعاون الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية)؛ وهو التزام لم يتم الوفاء به فيما يبدو. ووجد التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي عام 2007 أنه مع تطور وتوسع ولاية الوحدة الخاصة، أصبحت تجد صعوبة في إدارة جميع أنشطتها بما يتوفر لها من موارد، وأوصى التقييم بأن يعيد البرنامج الإنمائي النظر في الالتزام الذي قطعه على نفسه في عام 1997 بتوفير 0.5 في المائة من مجموع موارد برامجه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي تعليقات الأمانة على مشروع التقرير، أشارت إلى أنه قد تم تغيير الالتزام الأصلي بتخصيص 0.5 في المائة من الميزانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مبلغ ثابت سنويا، حيث أن البرنامج الإنمائي كان ينفق أكثر من 0.5 في المائة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنحاء المنظمة[51].

97 - ووجد المفتشون أن التباين بين موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب وولايتها لم يُعالج معالجة وافية. واتباعا للتوصية الصادرة عن تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خصص البرنامج الإنمائي 13.5 مليون دولار لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفترة 2009-2011 (تُقدر بمبلغ 4.5 مليون دولار في السنة). غير أنه تم تخفيض هذا المبلغ في وقت لاحق إلى قرابة 4.1 مليون دولار في عام 2010، أي نحو 0.37 في المائة من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي (100 1 مليون دولار)[52]. وبحلول نهاية عام 2010، كانت هذه الموارد تتناظر، من حيث القيمة الاسمية، مع نفس المبلغ المخصص تقريبا في عام 1997، عندما تمت الموافقة على أول إطار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يمثل انخفاضا من حيث القيمة الحقيقية (انظر الشكل 4 أدناه).

(50) DP/1995/32؛ ومقرر المجلس التنفيذي 23/95؛ وDP/CF/TCDC/1؛ ومقرر المجلس التنفيذي 10/97؛ وDP/1998/2.

(51) تعليقات الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب على اجتماع مكتب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووحدة التفتيش المشتركة في نيويورك في 10 آذار/مارس 2011.

(52) انظر تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/65/187)، الجدول 1.

الشكل 4

الموارد الأساسية وغير الأساسية للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

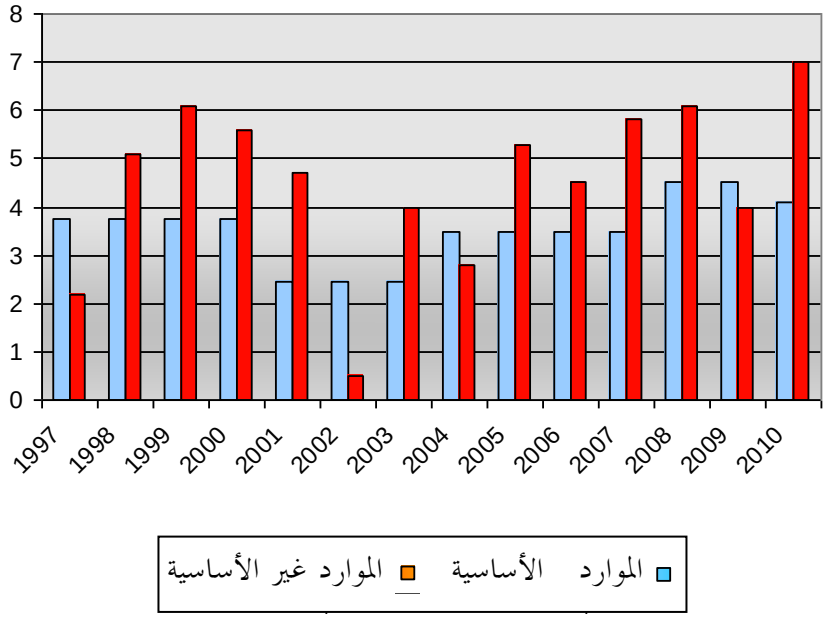

المصدر: الموارد الأساسية بناء على المتوسط السنوي: إطار التعاون الأول (1997-2000): 15 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (DP/CF/TCDC/1، الفقرة 27)، و(DP/CF/TCDC/1/extension 1)؛ إطار التعاون الثاني (2001-2003): 7.7 مليون دولار (DP/CF/TCDC/2/extension، الفقرة 14)؛ أما الأرقام الأخرى، بما في ذلك الموارد غير الأساسية، فمستمدة من الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب.

98 - ويبين الرسم البياني أيضا أن الانخفاض في الموارد الأساسية لميزانية البرنامج الإنمائي كان يرافقه بصفة عامة زيادة في مساهمات الجهات المانحة، نتيجة لجهود تعبئة الموارد التي قامت بها الوحدة الخاصة. غير أن قرابة 50 في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية (غير الأساسية) كانت مرصودة في إطار الصندوق الاستئماني لمرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومخصصة للمشروعات المنفذة على الصعيد الميداني، التي تكتفي الوحدة الخاصة بإدارتها فحسب. أما الـ 50 في المائة الأخرى، فتُرصد للمبادرات التي تتفق عليها بشكل متبادل الجهات المانحة مع الوحدة الخاصة في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبموجب ترتيبات تقاسم التكاليف. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الوحدة الخاصة،

ازداد مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية من قرابة 2 مليون دولار في عام 1997 إلى 6.7 مليون دولار في عام 2010، لتتجاوز بذلك المساهمة الأساسية من البرنامج الإنمائي.

99 - وفي المقابل، ازدادت الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي منذ عام 2002، وتلقت موارده غير الأساسية دفعة، أكبر بكثير من الناحية النسبية مما تلقته الوحدة الخاصة. غير أن الزيادة في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي لم تترتب عليها زيادة في المبلغ المخصص للوحدة الخاصة. كما أن الزيادة في الموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي لم تترك أي تأثير على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظرا لعدم تخصيص هذه الموارد للوحدة الخاصة (انظر الشكل 5 أدناه).

الشكل 5

مقارنة بين موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب وموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بملايين الدولارات للوحدة الخاصة؛ وبمئات ملايين الدولارات للبرنامج الإنمائي)

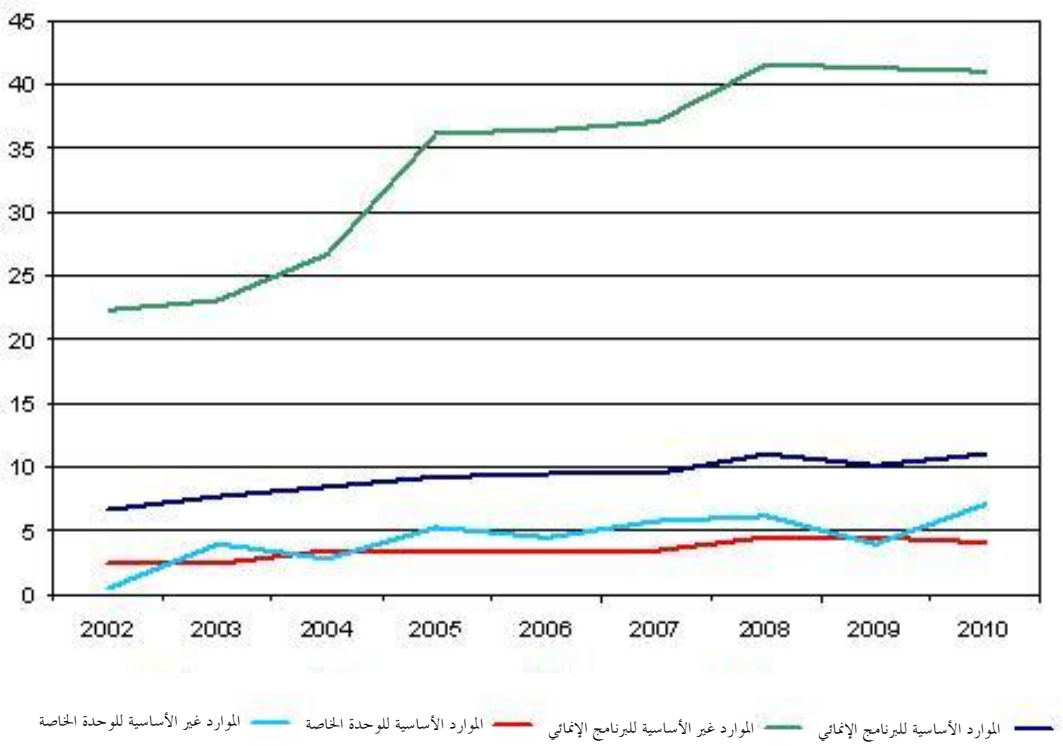

المصدر: موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/65/187)، الجدولان 1 و2؛ موارد الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب: مشروع إطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/4/Rev.1)، المرفق.

100 - ولوحظ مع ذلك أنه بالإضافة إلى موارد البرامج، يتم تمويل الوظائف الأساسية في الوحدة الخاصة من ميزانية تشغيل البرنامج الإنمائي التي تقدر بحوالي 2.5 مليون دولار سنويا. وإجمالا، فقد بلغت موارد البرامج والموظفين الأساسيين للوحدة الخاصة التي يمولها البرنامج الإنمائي إلى 6.6 مليون دولار في عام 2010.

101 - ولا يكفي هذا التمويل لتغطية العمل المطلوب مع توسيع ولاية الوحدة الخاصة على مدى السنوات الثلاثين الماضية. فكل من الموارد الأساسية وغير الأساسية تقل عن الاحتياجات. بل أن الموارد لا تمول سوى 16 وظيفة من الفئة الفنية و5 وظائف من فئة الخدمات العامة، رغم أنه كانت هناك زيادة في عدد الوظائف مقارنة بعام 1998 (انظر الشكل 6 أدناه)، نتيجة لإنشاء وظائف المنسق الإقليمي. ويتم تمويل وظيفة واحدة فقط من مساهمات الصناديق الاستئمانية؛ بينما تُمول جميع الوظائف الأخرى من مساهمات البرنامج الإنمائي. ولاحظ المفتشون أن نحو ربع الوظائف كانت شاغرة في نهاية عام 2010، وهو وضع يترك تأثيرا سلبيا على إنجاز البرامج.

الشكل 6

ملاك موظفي الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب

	المديرون	*موظفو الفئة الفنية*	*موظفو فئة الخدمات العامة*	***المجموع***
1998	3	7	7	**17**
2010	4	12	5	**21**

المصدر: بيانات عام 1998: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 20 عاما من بناء الشراكات فيما بين بلدان الجنوب، 1978-1998، الصفحتان 31 و31؛ بيانات عام 2010: مستمدة من الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب.

102 - وفي تعليقات البرنامج الإنمائي على مشروع التقرير، لخص مساهمته في جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة على النحو التالي:

من خلال استضافة الوحدة بسخاء وفعالية لأكثر من 32 عاما، كان الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للجهود المبذولة على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، لمناصرة وتشجيع وتنسيق وتسهيل التعاون المبتكر فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، هو حامل الشعلة التي لا مثيل لها للتعاون بين بلدان الجنوب وقائد لجهود تنفيذ جدول الأعمال المتطور للتعاون فيما بين بلدان

الجنوب، التي بدأت في مؤتمر بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عام 1978، واكتسبت دفعة باعتماد وثيقة نيروبي الختامية.

... والدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال البرامج العالمية والإقليمية والقطرية لا تضاهيه أي منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة. غير أنه لا بد من التشديد على أن الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للمبادرات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لا بد وأن يستند على المبدأ القائل بأن البلدان النامية هي التي يجب أن تبادر بالقيام بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتصميمها وإدارتها وتنفيذها. فلا يمكن للبرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلا بناء على طلب تلك البلدان. وينبغي أيضا توضيح أنه عندما يتم تخصيص موارد من البرنامج الإنمائي إلى بلد من البلدان، فإن الحكومة الوطنية هي التي تقرر كيفية الاستفادة المثلى من موارد البرنامج الإنمائي. ومن ثم، فإن الممثل الإقليمي للبرنامج الإنمائي لا يملك حرية تخصيص جزء من المخصصات المرصودة من البرنامج الإنمائي وطنية لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

103 - وبدورها، أوضحت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما يلي:

بدعم كامل من البرنامج الإنمائي، ساعدت الوحدة الخاصة مدير البرنامج، باعتباره من يقوم بعقد اللجنة الرفيعة المستوى نيابة عن الأمين العام، في إعداد وتنظيم ما يلي: (1) 16 دورة من الدورات التي تعقدها كل سنتين الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى، (2) مؤتمران من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، هما مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في الأرجنتين عام 1978، الذي أسفرت عن خطة عمل بوينس آيرس، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في كينيا عام 2009، الذي أسفر عن وثيقة نيروبي الختامية؛ (3) يوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تحتفل به الأمم المتحدة كل سنة، الذي أعلنته الجمعية العامة في عام 2004. كما أن الموارد التي خصصها البرنامج الإنمائي للوحدة الخاصة على مدى سنوات قد مكنت الوحدة من إنتاج التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

كما أن نفس المصادر قد مكنت الوحدة من الاضطلاع بالدراسات التي طلبتها الجمعية العامة لمساعدة هيئاتها التشريعية على اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد تم إنجاز ذلك في شكل تنظيم منتديات شاملة للحوار حول السياسات العامة وإصدار المنشورات، مثل مجلة *التعاون فيما بين بلدان الجنوب* (10 مجلدات)؛

و*تقرير الجنوب* لعام 2009 بشأن التجارة والاستثمار والتعاون الصناعي والبيئة والصناعات المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع الأونكتاد واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو ومركز التجارة الدولية ومركز الجنوب؛ ومنشور *تبادل الخبرات المبتكرة* (18 مجلدا)، فضلا عن دراسات بشأن مواضيع محددة ومنشورات مشتركة بناء على طلب الدول الأعضاء، مثل *تقرير الاقتصاد الإبداعي* (طبعتان) في شراكة مع الأونكتاد واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومركز التجارة الدولية. وبدعم من عدد كبير من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، كان بمقدور الوحدة الخاصة أيضا أن تقدم الدعم في مجال السياسات والمشورة لكثير من الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين في البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل: (أ) تنظيم عدد من اجتماعات البلدان المحورية؛ (ب) تنظيم الاجتماع المخصص للأهداف الإنمائية في المعرض العالمي (إكسبو Expo) عامي 2009 و2010؛ (ج) إجراء دراسات على الصعد الوطنية لاستعراض سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو ترتيباته المؤسسية أو برامجه لشيلي وتركيا وماليزيا، وإنشاء وحدات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لرواندا وكينيا وسيراليون، وعدد كبير من شبكات مراكز تنسيق أصحاب المصلحة المتعددين، وخصوصا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

وأخيرا، مكَّن البرنامج الإنمائي الوحدة الخاصة من تطوير وتوفير هيكل متعدد الأطراف لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقديم الدعم لجميع الشركاء الملتزمين حقا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي للمشاركة والاستثمار مباشرة في مبادراتهم الخاصة ببلدان الجنوب، التي تعتمد إلى حد ما على التمويل الخارجي ... والتي تتكون من (1) الأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب؛ (2) المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب؛ (3) النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب ....

إطار المؤسسي

104 - بغض النظر عن ما تقدم، يرى المفتشون أنه بالإضافة إلى تعزيز التمويل، ينبغي تعزيز العلاقات المؤسسية مع البرنامج الإنمائي وتحسين الوضع الإقليمي للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكفالة تحسين الدعم الذي تقدمه للحكومات الوطنية، ولكي

تكون قادرة على الوفاء بالولاية الموكلة إليها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

105 - وفي محاولة لتوسيع نطاق أنشطة الوحدة الخاصة على الصعيد الإقليمي، تمت الموافقة على إنشاء أربع مراكز إقليمية متقدمة في الإطارين الثالث والرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتخذ قواعد لها في جوهانسبرغ (لأفريقيا)، وبانكوك (لآسيا والمحيط الهادئ)، والقاهرة (للدول العربية) - ويجري حاليا استكمال ملاك موظفي المركز الرابع في مكان لم يحدد بعد لأمريكا اللاتينية، وكلها تدخل ضمن مراكز الخدمة الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي. وحاليا، ومن بين الوظائف الـ 21 للمكتب، تم شغل سبع وظائف (أو 30 في المائة) في المناطق، وإن لم تعمل كلها بكامل طاقتها، بينما لا يزال أربع من تلك الوظائف شاغرة. وأوضحت المقابلات أن الترتيبات القائمة مع البرنامج الإنمائي لدعم الوظائف والتوصيف الوظيفي للمنسقين الإقليميين للوحدة الخاصة ليست بالترتيبات المرضية تماما، وأن الموارد المخصصة لهذه الوظائف ليست كافية لكثير من المهام التي يتعين الاضطلاع بها. وكما اتضح من المقابلات والبعثات الميدانية، فإن العلاقة معقدة بين الوحدة الخاصة ومسؤولي البرنامج الإنمائي وغيرهم من مسؤولي الأمم المتحدة على المستوى الميداني، كما أن نتائج عملهم تتسم بالتباين ولا يمكن قياس تأثيرها بعد. فعمل منسقي الوحدة الخاصة الإقليميين ليس واضحا، وليس معترف به في معظمه من قبل المسؤولين الأمم المتحدة والسلطات المحلية الآخرين. فهم لا يُدعون إلى المشاركة في آليات التنسيق الإقليمية للجان الإقليمية، ولا في فريق المديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو في اجتماعات الأفرقة القطرية. كما لا يتصل المنسقون الإقليميون بمسؤولي منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تشارك في الأنشطة الميدانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحل هذه المسائل هو شرط مسبق لتحقيق اللامركزية الفعالة لوظائف الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

106 - وفي المناقشات والمقابلات التي أجريت على المستوى الإقليمي، اقترح بعض مسؤولي الأمم المتحدة نقل المنسقين الإقليميين للوحدة الخاصة إلى اللجان الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أفضل على الصعيد الإقليمي. غير أن البرنامج الإنمائي لم يرحب بهذا الاقتراح في المشاورات اللاحقة، في حين طلبت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مزيدا من التوضيح حول خطوط الإبلاغ، وعما إذا كان المنسقون سيوجدون في اللجنة الاقتصادية الإقليمية باعتبارهم كيانا مستقلا أم لا. **ويرى المفتشون أن الاستفادة من فرص وصول اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى خطط التكامل الإقليمي ومعرفتها بالديناميات الإقليمية ودون الإقليمية، من ناحية، والمشاركة في آليات التنسيق الإقليمي التي تجمع عددا من وكالات الأمم المتحدة لتقديم المشورة بشأن تعزيز التعاون**

فيما بين بلدان الجنوب داخل المناطق، من ناحية أخرى، هي مبررات مقنعة لتبني هذا النهج. وتجدر الإشارة إلى أن وظائف آليات التنسيق الإقليمية تشتمل على تعزيز تماسك السياسات في الاستجابة للأولويات والمبادرات الإقليمية المحددة، من خلال المجموعات والأفرقة العاملة المواضيعية. **بل ويمكن نقل المنسقين الإقليميين للوحدة الخاصة إلى أمانات آليات التنسيق الإقليمية، حيثما وجدت.** فعلى سبيل المثال، يوجد الوجود الإقليمي للوحدة الخاصة في جنوب أفريقيا، في حين أن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموجودتان في أديس أبابا تعملان بصورة وثيقة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وتضطلعان بمسؤولية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وفي مقابلات مع مسؤولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، وجد المفتشون أنهم لا يعلمون حتى بوجود الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جوهانسبرغ. أما بالنسبة للتسلسل الإداري، **فالممثل الإقليمي مسؤول أمام البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة، وينبغي أن يُعهد إليه بتمثيل الوحدة على المستوى الإقليمي.** ومن شأن الوجود التنفيذي في اللجان الإقليمية أن يعزز من قدرات البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة وآليات التنسيق الإقليمية، ويمكنها من أن تكون أكثر استباقا في تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال الخطط القائمة للتكامل والتنسيق.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يسفر عن تعزيز الفعالية.

التوصية 6

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، النظر في نقل الممثلين الإقليميين للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب إلى اللجان الإقليمية، بحيث يكونون مسؤولين مباشرة أمام البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة.

107 - وعلاوة على ذلك، ومن منظور مؤسسي بحت، يلاحظ المفتشون أن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتسلسلها الإداري المتعدد ووضعها المزدوج المنبثق من كونها كيانا منفصلا يستضيفه البرنامج الإنمائي ويقوم (ولو جزئيا) بتمويل موظفيه وبرامجه، تطرح في الأساس مشكلة يصعب حلها بالنسبة للإدارة والهوية. فالوحدة تحتاج، من ناحية، إلى العمل في علاقة متناغمة مع البرنامج الإنمائي، ومن ناحية أخرى، ونظرا لوضعها الخاص وباعتبارها أمانة لهيئة حكومية دولية تقدم تقاريرها إليها مباشرة، فإنها تتمتع بما يشبه الاستقلال، الأمر الذي يتعارض مع ثقافة الإدارة المؤسسية. ورغم أن هذا الوضع هو

نتيجة للقرارات السياسية التي تتخذها الدول الأعضاء، تبقى الحقيقة أنه لا يؤدي إلى حسن سير النظام في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما تطمح إليه الدول الأعضاء في نهاية المطاف.

108 - ورغم أن خطة عمل بوينس آيرس تدعو الوحدة الخاصة والبرنامج الإنمائي للعمل معا لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فقد ثبت أن العلاقة بين الطرفين علاقة معقدة، كما يتبين من الأمثلة المذكورة أدناه، وكما تأكد في المقابلات التي أجريت مع مسؤولي البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة.

109 - ومن حيث الترتيبات التنفيذية، رحبت اللجنة الرفيعة المستوى، في دورتها السابعة المعقودة في عام 1991، بإشراك مدير الوحدة الخاصة في لجنة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي، ودعت مدير البرنامج الإنمائي إلى ضم الوحدة إلى الهيئات الداخلية الأخرى لصنع القرار، وذلك لتمكينها من المشاركة بدرجة أكبر في جميع مسائل السياسات العامة والمسائل التشغيلية، وإقرار المشاريع، وعمليات البرمجة القطرية والمشتركة بين البلدان، واجتماعات المكاتب الإقليمية.

110 - غير أن التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي عام 2007 وجد أن مدير الوحدة الخاصة لم يعد عضوا في فريق العمليات الذي حل محل لجنة العمل، وأنه لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الوحدة في اللجان الاستشارية للبرامج. كما وجد أن بعض المكاتب كانت تلتمس مدخلات من الوحدة الخاصة بصورة منتظمة، بينما لم يكن البعض الآخر يفعل ذلك. وباستثناء المعاملات المالية، لم يكن هناك ما يكفي من التعاون المنهجي بين الوحدة الخاصة والبرنامج الإنمائي. واتضح أن الجهود المبذولة غير كافية في مجالات رئيسية مثل تنسيق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والمبادرات الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطة البرنامج الإنمائي وعلى المستوى القطري؛ وتعزيز فعالية شبكات المعرفة في تعزيز ذلك التعاون. كما اتضح أن التحرك لنشر المنسقين الإقليميين التابعين للوحدة الخاصة في المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي لتشجيع تعزيز العمل المشترك لم يسفر إلا عن نتائج متباينة: فقد كانت النتائج إيجابية نسبيا في بانكوك، وإن لم تكن كذلك في جوهانسبرغ[53].

111 - ولاحظ التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي عام 2007 أيضا أن الوحدة الخاصة والبرنامج الإنمائي لم يستغلا ما يمتلكانه من مواطن القوة الخاصة، ولم تتضافر جهودهما لتعزيز قدراتهما على خدمة البلدان بقدر أكبر من الفعالية. وأشار التقييم إلى أنه يجب على البرنامج

(53) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب*، 2007، الصفحتان 18 و28.

الإنمائي أن يعترف بأن عمل الوحدة الخاصة لا يتنافس مع عمل البرنامج الإنمائي، وأن إطار التعاون يجب أن يدعم كامل ولاية الوحدة الخاصة، وهو ما لم يكن يفعله في ذلك الوقت. وأوصى التقييم، ضمن جملة أمور، بأن يحدد البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة ترتيبات التعاون بصورة واضحة؛ وأن يزود البرنامج الإنمائي الوحدة الخاصة بخطة للتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأن يصبح مدير الوحدة الخاصة عضوا في فريق عمليات البرنامج الإنمائي، وأن يتم في إطار فريق العمليات تقديم التقارير الدورية ومناقشة تنفيذ إطار التعاون الرابع والتعاون مع المكتب الإقليمي. وردا على ذلك، أقرت إدارة البرنامج الإنمائي بأن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة هي علاقة تتسم بالتعقيد[54].

112 - وفي سياق الاستعراض الحالي، تابع المفتشون هذه المسألة ووجدوا أنه لم يتم إحراز أي تقدم تقريبا منذ التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي عام 2007. وخلال المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الوحدة الخاصة والبرنامج الإنمائي، شعر المفتشون بأن العلاقة بينهما لم يكن سلسة، وأن عدم استفادة كل منهما من قدرات الآخر لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة لقدرات البرنامج الإنمائي، وللقدرة المهنية للوحدة الخاصة على معالجة المسائل على نطاق المنظومة. ورغم أن مدير الوحدة الخاصة أصبح الآن رسميا عضوا في فريق الإدارة الذي يناقش قضايا السياسات العامة، فلم يتم دعوته إلا لحضور عدد قليل من الاجتماعات فقط حتى الآن. ولا تُعقد اجتماعات مع الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي إلا بصورة عارضة، رغم أن العلاقة بينهما تتطلب تعاونا دوريا، ويجب ألا تكون على أساس الاجتماعات المخصصة. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون مع مكاتب البرنامج الإنمائي لا يسير بشكل سليم في بعض الحالات.

113 - ولا يقتصر تأثير غياب الترتيبات التعاونية على عمل الوحدة فحسب، بل أنه يترك أيضا أثرا سلبيا على تنفيذ المشاريع. فعلى سبيل المثال، أفادت الوكالة الحكومية المعنية بالتعاون في الصين أنه قد تعذر بدء تنفيذ عدد من المشاريع التي أقرت في عام 2008 في إطار صندوق بيريز غيريرو الاستئماني التابع لمجموعة الـ 77 والصين، والتي تديرها الوحدة الخاصة، بسبب رفض البرنامج الإنمائي التوقيع نيابة عن الوحدة الخاصة، وتأثر تسديد الدفعة النهائية للمشاريع القديمة. وقد أوضحت الوحدة الخاصة في تعليقاتها على مشروع التقرير أنه قد تم الآن حل هذه المسألة.

114 - ووجد المفتشون أيضا أنه على الرغم من ولاية الوحدة الخاصة تغطي كامل نطاق المنظومة، فإنها كثيرا ما كانت غائبة عن اجتماعات هامة نوقشت فيها مسائل التعاون فيما

(54) DP/2008/9، الفقرتان 7 و8.

بين بلدان الجنوب، مثل اجتماع لجنة السياسات العامة التابعة للأمين العام عام 2008، واجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في جنيف عام 2010. ومع ذلك، كان البرنامج الإنمائي يطلب من الوحدة الخاصة إعداد جلسات إحاطة لهذه الاجتماعات. ففي الحالة الأولى، كانت الوحدة الخاصة مسؤولة عن تنفيذ القرارات المتخذة، بينما في الحالة الثانية، لم يكن مدير الوحدة على علم بالنتائج عندا مقابلته بعد شهر واحد من ذلك.

115 - وفي ضوء ما تقدم، **يخلص المفتشون إلى أنه لم يتحقق سوى القليل من التقدم في تنفيذ توصيات التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي، التي وضعت قبل أربعة أعوام. كما أن الافتقار إلى ترتيبات عمل تعاونية وتشاركية وعدم وضوح التسلسل الإداري هما من المسائل التي تؤثر سلبا على الفعالية التنفيذية للوحدة الخاصة، وهو ما يحتاج بالتالي إلى حل.** وقد درس المفتشون إمكانية رفع مستوى الوحدة الخاصة داخل هيكل البرنامج الإنمائي إلى مستوى المكتب، وهو ما يزيد بالتالي من تعزيز مكانتها ووضوح نشاطها تمشيا مع الزخم الذي أحدثته الطفرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنهم يرون أنه ليس من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى حل المشكلة المتعلقة بما يسمى الهوية المستقلة للوحدة الخاصة داخل البرنامج الإنمائي، والتي لا يمكن حلها إلا من جانب الدول الأعضاء، نظرا لأن الوضع الراهن هو نتيجة لقرارات تلك الدول. ويخلص المفتشون إلى أنه يجب على البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة أن يساهما معا، وبطريقة متكاملة، في تعزيز وتعميق دور منظومة الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي.

وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز فعالية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التوصية 7

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم المزيد من التوضيحات بشأن التسلسل الإداري للوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب بغية التوفيق بين مسألة هويتها المستقلة في إطار البرنامج الإنمائي، وزيادة تكامل الوحدة الخاصة داخل هيكل البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي وضع ترتيبات عمل تعاونية في المقر والمناطق، ومشاركة رئيس الوحدة الخاصة والمنسقين الإقليميين بصورة منتظمة في جميع الآليات والاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجيات وصنع القرار، وذلك لتعزيز مكانة وحضور الوحدة الخاصة، وضمان أن ينعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمسألة مشتركة في جميع القرارات البرنامجية على مستوى المنظمة وعلى نطاق المنظومة.

هاء – اللجان الإقليمية

116 - يقع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قلب ولاية اللجان الإقليمية، وهي المواقع المتقدمة للأمم المتحدة في مناطق كل منها، المكلفة بتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم التنمية الإقليمية المستدامة، بما يسهم في تجسير الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين البلدان الأعضاء والمناطق دون الإقليمية عن طريق الحوار المتعدد الأطراف وتبادل المعارف والربط الشبكي على الصعيد الإقليمي، من خلال العمل سويا من أجل تعزيز التعاون الأقاليمي، فيما بينها ومن خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى على حد سواء.

117 - وقد أشير إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية في العديد من توصيات خطة عمل بوينس آيرس[55]، وكذلك في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، على أن لها دور هام تضطلع به داخل مناطقها في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنه لم يكن هناك اهتمام كاف بدورها في النهوض بجدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع تزايد عدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن مشاريع التكامل، وأخذاً في الاعتبار طبيعة ولايات تلك اللجان وقربها الوثيق من البلدان في مناطقها ومعرفتها بها، فإن من المعقول القول بأنها يجب أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

118 - وقد أوصى التقرير الذي أصدره الأمين العام عام 2009 للاحتفاء بـ 30 سنة من تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأن يكون الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من منظور إقليمي في المقام الأول، وذلك من خلال تعزيز عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي[56]. ورغم أن التقرير يشير إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، فإن هذه التوصية تتصل اتصالا وثيقا بعمل اللجان الإقليمية. كما دعت وثيقة نيروبي الختامية بعد ذلك اللجان الإقليمية لأن تلعب دورا محفزا في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي تعزيز الدعم الذي تقدمه لبلدان مناطقها في مجالات القدرات والسياسات والبحوث، وطلبت منها مساعدة البلدان النامية على إنشاء أو تعزيز ما هو موجود من مراكز الامتياز فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي[57].

---

(55) خطة عمل بوينس آيرس، التوصيات 15 و16 و17 و18 و20 و22 و34 و37.

(56) A/64/504، الفقرة 92.

(57) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21(د) و(هـ).

119 - وفي تقاريره المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، يقر الأمين العام بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتحقيق التنمية والحد من التفاوت داخل المناطق وفيما بينها[58]، ويشير إلى اتفاقات/مخططات التجارة الإقليمية باعتبارها أدوات مفيدة لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. ويلاحظ المفتشون أن اللجان الإقليمية تنشط بالفعل في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم بأعمال السكرتارية لاتفاق التجارة لآسيا والمحيط الهادئ؛ كما قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم إلى رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، ومؤتمر قمة الأعمال التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية، وجماعة دول الأنديز، ومجموعة ريو، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛ وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدعم إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA؛ وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا من خلال لجنتها التعاون والتكامل الإقليميين. كما تدعم اللجان الإقليمية الاستجابات التي تجري على الصعيد الإقليمي للأزمات المتعلقة بالغذاء (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، والوقود (الإسكوا)، والأزمة المالية وتغير المناخ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

120 - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة مكثفة في مجال الحوار ووضع السياسات في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وهي اللجنة الإقليمية الوحيدة التي تضم لجنة جامعة للدورات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي اللجنة التي أنشئت في عام 1979، بعد سنة واحدة من اعتماد خطة عمل بوينس آيرس[59]. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنتين خلال دورات اللجنة الاقتصادية للنظر في التقرير الذي تقدمه الأمانة كل سنتين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة، واتخاذ القرارات لتوجيه أنشطة اللجنة الاقتصادية في هذا الصدد. وقد غطى تقرير اللجنة الاقتصادية عن فترة السنتين 2008-2009 أنشطة بعيدة المدى وواسعة النطاق جرى تنفيذها دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة[60]. وفي عام 2010، طلبت اللجنة من الأمانة العامة وضع

(58) E/2008/15، الفقرات 40 إلى 46؛ وE/2010/15، الفقرات 34 إلى 45.

(59) قرارا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 387(د-18) المعتمد في نيسان/أبريل 1979؛ و611(د-3) المعتمد في حزيران/يونيه 2004.

(60) LC/G.2439 (SES.33/10).

مجموعة من المؤشرات لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشروع في عملية لتعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن التعاون الدولي في بلدان المنطقة، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات وإنشاء نظم المعلومات المناسبة[61].

121 - وقد لعبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورا فعالا في تنظيم المبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي أعقاب صدور إعلان ألماتي عام 2007، الذي طلب فيه الأعضاء من الأمانة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التنمية في المنطقة[62]، قامت اللجنة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بتنظيم منتدى التعاون الإنمائي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي عُقد في بانكوك عام 2008، والذي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام 2010، نظمت اللجنة مشاورة رفيعة المستوى بشأن مؤتمر قمة مجموعة الـ 20 المعقود في سول لمساعدة بلدان المنطقة من غير الأعضاء في مجموعة الـ 20 على مناقشة شواغلهم بشأن جدول أعمال المجموعة والتعبير عن هذه المخاوف. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنسيق العديد من حلقات العمل في البلدان النامية في المنطقة بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الكلي والحوار فيما بين بلدان الجنوب، كما قامت بوضع إطار إقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأمن الغذائي.

122 - واستنادا إلى ما تم جمعه من معلومات، فإن جميع اللجان الإقليمية تشتمل في برامج عملها على عنصر خاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يدخل التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من سبعة على الأقل من البرامج الفرعية الإثني عشر، حيث يشار إليها باسم التعاون الأفقي؛ وفي الإسكوا، تتولى شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة مسؤولية مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تعد وحدة التعاون التقني مركز التنسيق لقضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما تشارك جميع الشعب الأخرى في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإن يكن بدرجة أقل؛ وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تقوم شعبة إدارة البرامج وشعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية بتنفيذ المشاريع/الأنشطة المخصصة؛ وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمانة آلية التنسيق الإقليمي المخصصة لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية

(61) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انظر القرار 647 (د-33) المعتمد في أيار/مايو 2010.

(62) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 1/63 المعتمد في أيار/مايو 2007.

في أفريقيا، بما في ذلك المبادرات الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أن أيا من اللجان الإقليمية لا يضم مراكز تنسيق رسمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تُكلف بضمان التنسيق داخل كل لجنة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى، كما لا توجد أي استراتيجية مشتركة أو إطار مشترك لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال عمل تلك اللجان.

123 - ووجد المفتشون أن هناك قدرا كبيرا من التنوع في الطريقة التي تقدم بها اللجان الإقليمية الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك في مدى اتساع وعمق مشاركتها. وفي هذا الصدد، يمكن للاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجان الإقليمية في المناطق، ولاجتماعات الأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط برامج اللجان الإقليمية في نيويورك، أن تساعد على وضع هذا الإطار وهذه الاستراتيجية، فضلا عن تحديد أولويات وآليات التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومنذ عام 1999، تُعقد اجتماعات للجان الإقليمية سنويا، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 الذي كلف فيه المجلس اللجان الإقليمية بعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات بصورة منتظمة في منطقة كل منهما. وتُعقد الاجتماعات حاليا بشكل منتظم في جميع المناطق، على مستوى القيادات التنفيذية لمناقشة قضايا السياسات العامة الأوسع نطاقا أو المستجدة، وعلى المستوى المواضيعي لمعالجة القضايا البرنامجية المحددة ذات الأولوية عل الصعيد الإقليمي. وتتمثل الميزة الإضافية التي تحققها الاجتماعات الإقليمية في أنها تجمع معظم منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة المعنية، ويمكنها بالتالي أن تكون أداة قوية لإشراك المنظومة في دفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. وبالمثل، يجري تنظيم اجتماعات سنوية للأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط البرامج في نيويورك لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية على مستوى رسم السياسات العامة وتخطيط البرامج.

124 - **ويخلص المفتشون إلى أن دور لجان الأمم المتحدة الإقليمية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة رئيسية للتعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو دور ينبغي تعزيزه على مستوى السياسات والبرامج**، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمي و/أو دون إقليمية و/أو أقاليمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتخصيص موارد مكرسة لذلك في برامج عمل اللجان الإقليمية لفترات السنتين. وعلى الصعيد التشريعي، يعد إنشاء لجنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممارسة جيدة ينبغي تكرارها من قبل اللجان الإقليمية الأخرى، مثل ممارسة تقديم التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقارير مرة كل سنتين. وعلى الصعيد التنفيذي، ينبغي تعيين مراكز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كل لجنة

إقليمية، وينبغي أن تستخدم الاجتماعات الإقليمية كأداة هامة للنهوض بالتعاون والتنسيق على نطاق المنظومة من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة ونشر أفضل الممارسات.

التوصية 8

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية وضع استراتيجيات وهياكل/آليات، وتعبئة أو إعادة توزيع الموارد على المستويات التشريعية والبرنامجية والتنفيذية لتكريسها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، واستخدام الاجتماعات السنوية لآليات التنسيق الإقليمية كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

واو - تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب

125 - دعت خطة عمل بوينس آيرس، وقرارات الجمعية العامة، ووثيقة نيروبي الختامية الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة ما تبذله من جهود لتمويل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد سلمت خطة عمل بوينس آيرس بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعتها إلى تخصيص أموال من ميزانياتها الوطنية لدعم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما دعت خطة عمل بوينس آيرس جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المساهمة ماليا في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[63]. وتضمنت القرارات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة دعوات مماثلة للمساهمة ماليا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على حد سواء[64]. واعترافا بأثر الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية والفقر وتغير المناخ على البلدان النامية - التي يعجز الكثير منها عن تخصيص أموال لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب - دعت وثيقة نيروبي الختامية البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف لزيادة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما أهابت بجميع المنظمات المعنية في الأمم المتحدة أن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية للتعاون بين بلدان

(63) خطة عمل بوينس آيرس، التوصيتان 35 و38.

(64) TCDC/113/3، الفقرة 41؛ وA/58/39؛ وقرارا الجمعية العامة 220/58؛ و209/62، الفقرتان 9 و10.

الجنوب، حسب الاقتضاء، ودعت كافة البلدان إلى المساهمة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب[65].

126 - وفي السنوات الأخيرة، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آليات متزايدة الأهمية لتمويل التعاون الإنمائي. وفي تقريره عن الاتجاهات السائدة والتقدم المحرز في ميدان التعاون الإنمائي الدولي، ذكر الأمين العام أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد ارتفع إلى 10 في المائة من مجموع التعاون الإنمائي بحلول عام 2008، بما يصل إلى 16.2 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتم توفير حوالي 25 في المائة من هذا المبلغ من خلال المنظمات المتعددة الأطراف.

127 - ويأخذ الجزء الأكبر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب شكل مساعدات المشاريع والمساعدة التقنية، وإن التركيز على المساعدات الإنسانية يأخذ في الازدياد، حيث تجاوز البليون دولار في عام 2008. غير أن التعاون الثلاثي لا يزال يتركز على التعاون التقني. وقد شارك ستة عشر من الأعضاء الـ 23 في لجنة المساعدة الإنمائية في مشاريع للتعاون الثلاثي، وأصبحت مصارف التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومقدمو خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من بين بلدان الجنوب نفسها تستخدم هذه الطريقة بشكل متزايد.

128 - ولا يزال المساهمون في التعاون فيما بين بلدان الجنوب يخصصون معظم المساعدات للبلدان التي يرتبطون معها بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة، ولا سيما في المناطق القريبة منها، مما يعكس الروابط الثقافية واللغوية، وفهم الأفضل للاحتياجات والفرص، وانخفاض التكاليف الإدارية. كما كان هناك توسع للتعاون فيما بين المناطق[66].

129 - ومن الاستبيان والمقابلات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، أبلغ كبار مقدمي خدمات التعاون الأفقي فيما بين بلدان الجنوب المفتشين بأن معظم المساهمات في التعاون فيما بين بلدان الجنوب تأتي فعلا من خلال القنوات الثنائية أكثر مما تأتي من القنوات المتعددة الأطراف، والتي تشمل الأمم المتحدة بطبيعة الحال. وفي هذا الصدد، لم يتسن الحصول على أي أرقام أو نسب مئوية دقيقة بشأن حجم المساعدات الموجهة من خلال منظومة الأمم المتحدة. وحتى في دول الجنوب المحورية التي يُعد فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة من أدوات السياسة الخارجية، وحيث تتولى وكالات التعاون الدولي إدارة محفظة التعاون بين

(65) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرتان 20(ب) و(هـ)، و21(ك) و(ل).

(66) E/2010/93، الفقرات 106 إلى 109.

الحكومات، لا تمر المساعدات المقدمة من خلال هذه الوكالات حصرا، ولكن أيضا من خلال فرادى الوزارات، مثل الصحة والزراعة وغيرها، مما يجعل من الصعب تحديدها وقياسها.

130 - وخلافا لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تعمل من خلال صيغة المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن معظم البلدان النامية لا تملك نظاما لقياس قيمة التعاون الأفقي. ومسألة مدى اكتمال هذه البيانات وإمكانية المقارنة بينها، حيثما كانت متاحة، وليس فقط تسجيل عدم وجودها، هي مسألة معقدة وغير محسومة. ويمكن للأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الإقليمية، أن تقدم مساهمة كبيرة في هذا الصدد.

131 - ويلاحظ المفتشون أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتركز على الصعيد دون الإقليمي، وبخاصة فيما بين البلدان التي تشترك في الحدود أو تتجاور بشكل مباشر، وكذلك على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، ينمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المناطق بوتيرة سريعة، حيث يصبح الحوار والتعلم وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب عنصرا متزايد الأهمية للتعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك البلدان ذات الروابط الثقافية واللغوية (مثلما في حالة البرازيل)، ولكن أيضا في البلدان التي تخلو من مثل هذه الروابط (مثلما هو الحال مع الصين).

132 - وتوجز الفقرات التالية بعض النتائج الواردة من البعثات الميدانية والمقابلات التي أجريت مع الجهات الفاعلة الرئيسية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك الردود الواردة من الحكومات على استبيان وحدة التفتيش المشتركة. وفي ضوء قلة عدد الردود التي وردت، لا ينبغي أن يُنظر إلى النتائج باعتبارها نتائج شاملة. غير أنها تبرهن على الالتزام الذي تبديه الاقتصادات الجديدة والناشئة والدور الريادي الذي تقوم به في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من بين البلدان المحورية الأخرى، فضلا عن الحاجة إلى توسيع التعاون الثلاثي من أجل حشد مزيد من الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

133 - وقد زاد حجم مساعدات الصين للدول النامية الأخرى بنسبة 30 في المائة، وبلغت 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، متجاوزة جميع بلدان الجنوب الأخرى، وكثير من بلدان الشمال. وأحيطت تلك المساعدات بتوجيه استراتيجي لتركيزها بحيث تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تلبية الاحتياجات التقليدية في أفريقيا (حيث يوجد أكبر تجمع للأفرقة الصينية العاملة في ميداني الطب والإعمار)، وفي البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. كما يجري تقديم مساعدات في شكل قروض ميسرة من خلال بنك التصدير والاستيراد (يقدر البنك الدولي حجمها بمبلغ 19 بليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة الأمريكية)[67]. وغالبا ما تأتي مساعدات الصين كحزمة واحدة في شكل مشاريع كاملة بنظام تسليم المفتاح، تشمل التخطيط والتمويل والقوى العاملة والتدريب. ويتم توجيه التمويل من خلال قروض بنك التصدير والاستيراد (لأفريقيا). لم يكن من الممكن تحديد مبلغ محدد للمساعدات الصينية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تمر من خلال منظومة الأمم المتحدة. ورأت السلطات الصينية أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا أكثر نشاطا في مجال التنسيق. وفي عام 2009، وقعت الصين مع المنظمة اتفاقا لصندوق استئماني عام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما وقعت في أيلول/سبتمبر 2010 مع البرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

134 - والبرازيل طرف فاعل رئيسي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي تخصص موارد بصورة متزايدة لذلك التعاون. ويقدر إجمالي حجم التعاون الذي تقوم به البرازيل يقرب من 750 مليون دولار. وبالإضافة إلى مبلغ الـ 30 مليون دولار المخصصة للوكالة البرازيلية للتعاون، فإن للمساعدات الإنسانية ميزانية مستقلة تتولاها وزارة العلاقات الخارجية البرازيلية، كما أن للوزارات الأخرى ميزانيات مستقلة للتعاون. وتخصص الوكالة البرازيلية للتعاون 75 في المائة من ميزانية الـ 30 مليون دولار للتعاون مع البرنامج الإنمائي، بينما يذهب المبلغ المتبقي لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان في شراكة مع الوكالة البرازيلية للتعاون، التي قامت في عام 2010 بتيسير مساعدات التعاون بين البرازيل، وغينيا - بيساو، وسان تومي وبرنسيبي، وهايتي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا. وتنتشر شبكة مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها الوكالة البرازيلية للتعاون في نحو 80 بلدا؛ وكثير منها من البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية، وإن كانت تتركز بشكل متزايد في بلدان أمريكا اللاتينية.

135 - والهند طرف فاعل رئيسي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2007، أعلنت الهند ميزانية سنوية تبلغ حوالي بليون دولار للتعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى المساعدات المالية (على شكل منح سنوية تبلغ 500 مليون دولار)، توفر الهند المساعدة والتدريب التقنيين (حاليا إلى 000 15 طالب من أفريقيا)[68]. كما قامت بتوفير بناء القدرات في مجال التجارة لغيرها من البلدان النامية من خلال 40 برنامجا من هذا القبيل بين

(67) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Perspectives on Global Development 2010: Shifting* wealth، الفصل الثالث، الصفحات 70 إلى 90.

(68) نفس المرجع السابق.

عامي 2008 و2010. وهي بصدد إنشاء برنامج رئيسي لبناء القدرات في قطاع القطن مع منتجي القطن الأفارقة. كما قدمت، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، مساعدات في مجالات العمالة، والغذاء والزراعة، والصحة، والصناعة، وإدماج المرأة، والعلوم والتكنولوجيا والمواد الجديدة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والهجرة.

136 - وليس لدى جنوب أفريقيا سوى برنامج ثنائي متواضع، يتركز على المنطقة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتقديم الدعم إلى ليبيريا والكونغو[69]. وهي طرف فاعل رئيسي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقد انضمت مؤخرا إلى مجموعة ''بريك'' (الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند). ولا تلجأ جنوب أفريقيا بالضرورة إلى الأمم المتحدة للعمل من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبوصفها عضوا في الصندوق الاستئماني للتخفيف من وطأة الفقر والجوع التابع لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا IBSA، فإن جنوب أفريقيا تسهم بمبلغ بليون دولار سنويا للصندوق الاستئماني الذي أنشأته الوحدة الخاصة والذي تتولى إدارته لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

137 - وداخل منظومة الأمم المتحدة، أوضحت المنظمات المجيبة أنه يصعب تقدير الموارد المكرسة خصيصا لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميزانياتها العادية ومن خارج الميزانيات، إلا حيثما تكون هناك إشارات واضحة في عملية الميزانية البرنامجية وفي أموال التعاون التقني المخصصة صراحة لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. و لم تكن منظمات أخرى تفرق بين الموارد المرصودة لأنشطة التعاون التقني العادية وتلك المخصصة تحديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأفاد العديد من المنظمات (الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، وموئل الأمم المتحدة، وصندوق السكان، واليونيسيف) بوجود تكاليف للموظفين مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إما على أساس التفرغ أو نظام الدوام الجزئي، كجزء من تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدرجت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ضمن منظمات أخرى، عددا من ''المتعاونين'' من بلدان مختلفة ممن شاركوا في مشاريعها[70]. و لم يشر عدد من المنظمات إلى أية أرقام في ردودها.

138 - واليونسكو هي المنظمة الوحيدة التي لديها هدف محدد، هو تخصيص 0.5 في المائة (قرابة 3 ملايين دولار) من مجموع الموارد العادية في ميزانية الفترة 2010-2011 لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما حدد البرنامج الإنمائي هدفا

(69) نفس المرجع السابق.

(70) كان هناك أكثر من 500 1 ''متعاون'' من بلدان نامية والصين، نصفهم من الصينيين.

يبلغ 0.5 في المائة لتمويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة جزئية، وإن لم يتمكن من بلوغه، كما سبق شرحه (الفقرة 96 أعلاه).

139 - وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي أفادت تحديدا تمويل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2010 بما يربو مجموعه على 100 مليون دولار تشمل الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتستأثر اليونسكو بما يقل قليلا عن نصف ذلك المجموع (40 مليون دولار)، ويليها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (27 مليون دولار). ويأتي ما يقل قليلا عن نصف الأموال من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في شكل تعاون ثلاثي)، بينما يأتي النصف الآخر من البلدان النامية. وتتصدر البرازيل والصين وقطر والمملكة العربية السعودية قائمة المساهمين من البلدان النامية.

140 - ولا تأخذ هذه الأرقام في الحسبان الموارد الخارجة عن ميزانيات المنظمات التي لم تحدد أي جزء من ميزانياتها غير الأساسية هو المخصص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحتى بافتراض أن الموارد غير المخصصة في أموال التعاون التقني الآتية من الموارد الخارجة عن ميزانية التعاون فيما بين بلدان الجنوب تمثل نصف الرقم المذكور أعلاه، فإنها تظل تمثل مبلغا غير كاف لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ككل.

141 - أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الوكالة الإنمائية الرئيسية في الأمم المتحدة التي دعتها خطة عمل بوينس آيرس لتخصيص مبلغ كبير لتمويل مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، فلم يقدم أرقاما سواء للموارد الأساسية أو غير الأساسية، بخلاف ما هو مخصص للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، **يرى المفتشون أنه لكفالة فعالية الوحدة الخاصة، يجب تحديد هدف الـ 0.5 في المائة المتفق عليه لتمويل الوحدة الخاصة بصورة موحدة في جميع البرامج على كافة المستويات بالنسبة للموارد الأساسية وغير الأساسية.**

142 - وفي حالة الوحدة الخاصة، تتولى ثلاثة صناديق استئمانية رئيسية تمويل الأنشطة المشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب:

صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب UNFSSC: أنشئ في عام 1996 ضمن البرنامج الإنمائي، وفقا لقرار الجمعية العامة 119/50، وأعيدت تسميته في عام 2005، بوصفه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الرئيسي

لتعزيز ودعم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[71]. والصندوق مفتوح أمام المساهمات (النقدية والعينية) من حكومات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمصادر الخاصة. ويتلقى الصندوق مساهمات من ثلاثة بلدان متقدمة النمو، ومن مؤسسة فورد، ومن صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) (للنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب)، ومن منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية (لمنشور ''أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب'')، ومن حوالي 20 بلدا ناميا. ويُخصص الجزء الأكبر للمبادرات المتفق عليها بين الجهات المانحة والوحدة الخاصة. والجهات المانحة الرئيسية هي الصين (6 ملايين دولار في المرفق المتعدد السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب)، والجزائر (2 مليون دولار لكارثة تسونامي)، ونيجيريا (مليون دولار في عام 2007 لدعم المرفق التابع للوحدة الخاصة لتبادل المعارف فيما بين البلدان المنتجة للنفط والغاز). ومنذ تأسيس الصندوق، تراكم لديه ما يقرب من 13.5 مليون دولار[72].

صندوق بيريز غيريرو الاستئماني PGTF: أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 201/38 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1983. وتشترك في إدارته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومجموعة الـ 77 بغرض دعم أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان الأعضاء وفقا للأولويات التي تحددها. وحتى الآن، أسهم نحو 33 بلدا من أعضاء مجموعة الـ 77 ومنظمة دولية واحدة (الإيفاد) بما مجموعه 1.5 مليون دولار. وتُستخدم هذه الأموال في شكل منح لدعم المشاريع التي تنفذها ثلاثة أو أكثر من البلدان النامية بما يتماشى مع الأولويات التي حددها برنامج عمل كاراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لعام 1981 وبرنامج عمل هافانا لعام 2000. وفي أيار/مايو 2010، كان قد تم تقديم 688 من مقترحات المشاريع، ودعم 213 مشروعا في 120 من البلدان المستفيدة، خصوصا على الصعيدين الأقاليمي (41 في المائة) ودون الإقليمي (40 في المائة) في مجالات الأغذية والزراعة (28 في المائة)، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (27 في المائة)، والتجارة (15 في المائة). وتم الانتهاء من ثلثي

(71) قرارا الجمعية العامة 119/50، الصفحة 5؛ و212/60، الصفحة 14.

(72) ملخص المساهمات غير الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (حتى أيلول/سبتمبر 2010)، وثيقة داخلية للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المشاريع المعتمدة (انظر النتائج على الموقع الشبكي لمجموعة الـ 77). غير أن الحجم المتواضع للصندوق يحد من قدرته على الاستجابة للطلب المتزايد على الدعم[73].

الصندوق الاستئماني للتخفيف من وطأة الفقر والجوع التابع لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا IBSA: أنشئ في عام 2003 في منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وهو يحدد المشاريع التي يمكن تكرارها والتدرج في تنفيذها بما يحقق مصالح البلدان النامية (مثل المشاريع المنفذة في غينيا – بيساو وهايتي) من خلال مبادرات متنوعة مثل الحد من العنف في المناطق الحضرية أو إيصال المياه الصالحة للشرب. وهو يمول المشاريع على أساس الطلب من خلال إقامة شراكات مع الحكومات المحلية والبرنامج الإنمائي والمؤسسات الوطنية. وتتولى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة الصندوق، وإن كانت هناك لجنة للمانحين هي التي تقرر تخصيص الأموال. وحتى أيار/مايو 2010، كانت البلدان الثلاثة قد ساهمت بمبلغ 14.7 مليون دولار، ومولت ثمانية مشاريع في سبعة بلدان لدعم الفئات الأكثر ضعفا من السكان.

143 - وفيما يتعلق باللجان الإقليمية، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا[74] في عام 2010 أشارت فيه إلى أنه سيكون من الصعب محاولة تمييز الأنشطة التي تجري لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن الأنشطة الأخرى، حيث أن كل ما تقوم به اللجنة تقريبا بتمويل من الميزانية العادية والموارد غير المتكررة إنما هو لدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى حد ما. ووصلت نفقات التعاون التقني لفترة السنتين 2008-2009 إلى 34.5 مليون دولار، لكنه لم يكن من الممكن حساب تكلفة العناصر الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبلغ الإنفاق على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2010 حوالي 1.7 مليون دولار، بينما بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية نحو 9 ملايين دولار؛ وتصل تقديرات عام 2011 إلى 1.6 مليون دولار و12 مليون دولار، على التوالي. والوضع أكثر تعقيدا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث تتراوح الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لمختلف المشاريع في عامي 2010 و2011 بين 000 11 دولار و000 100 دولار. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(73) الموقع الشبكي لمجموعة الـ 77، http://www.g77.org/.

(74) أنشطة منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين 2008-2009 (LC/G.2439 (SES.33/10))، الصفحة 5.

في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي من خلال برنامجها الفرعي المعني بالتكامل والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، الذي حصل على موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 0.42 مليون دولار في عام 2009[75]. وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يجري تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج الفرعية، ولا يسهل بالتالي تحديد الاعتمادات المرصودة له. غير أنه تم إنفاق ما مجموعه 000 42 دولار في مجموع لتنظيم حلقات عمل ومشاورات رفيعة المستوى في عام 2010، بدعم جزئي من صندوق التعاون المشترك بين كوريا واللجنة.

144 - واستنادا إلى المعلومات المستخلصة من المقابلات والمجيبين على الاستبيان، كان نقص الموارد الآتية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هو الخيط المشترك في تحديد التحدي المتمثل في تلبية احتياجات دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه المتزايد إلى الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكل تحديا مهما بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بسبب عملية التخصيص والشروط الملحقة بذلك.

145 - **ويخلص المفتشون إلى أن الموارد المالية المتواضعة المخصصة حتى الآن للمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تعطي خطة عمل بوينس آيرس، ولا قرارات اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة أو وثيقة نيروبي الختامية حقها روحاً ونصاً**. وفي هذا الصدد، يذكّر المفتشون بأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر 1985 أوصى بأن ''تخصص جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، باستثناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما لا يقل عن 10 في المائة من مواردها الخاصة بالتعاون التقني لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن تنشئ إضافة إلى ذلك صناديق استئمانية لذلك التعاون التقني، حسب الاقتضاء. كما ينبغي التأكيد صراحة على دعم هذا التعاون التقني في الخطط المتوسطة الأجل، وإدخاله في الميزانيات البرنامجية كبرنامج فرعي مستقل للتعاون التقني''[76]. غير أن هذه التوصية لم تجد لها صدى داخل مؤسسات المنظومة.

146 - ويلزم اليوم توفر موارد متزايدة لتمويل الفرص الجديدة المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في سياق الأزمات التي تؤثر على بلدان الجنوب، مثل أزمة الغذاء وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ورغم أن الأهداف التي يحددها البرنامج الإنمائي واليونسكو محدودة من حيث الحجم وتخلو من خطط مفصلة لتخصيص الموارد، فإنها تشكل ممارسات

(75) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير السنوي لعام 2010 (E/ECA/COE/29/7)، الصفحة 38.

(76) JIU/REP/85/3، التوصية 5.

جيدة ينبغي أن تتكرر في منظمات أخرى بصورة شاملة في البرامج على جميع المستويات، استنادا إلى النتائج المتوخاة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطبيق هذا الحد الأدنى المستهدف على كل من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك استجابة لنداءات خطة عمل بوينس آيرس وقرارات الجمعية العامة اللاحقة التي طلبت تخصيص موارد كبيرة ومتزايدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنه مع ملاحظة المفتشين تخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية لأنشطة يحددها المانحون، بحيث لا يمكن تخصيصها من جانب واحد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما لم يتم الاتفاق على ذلك مع الجهات المانحة، فقد اقترحوا إدراج تعبئة وتخصيص موارد إضافية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطط المتوسطة الأجل، وفي الميزانيات البرنامجية المقترحة، وفي خطط المشروع. كما أن الموارد الآتية من تكاليف الدعم العامة أو تكاليف دعم المشاريع المحملة على المساهمات التي تديرها المنظمة يمكن أن تستخدم في تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بينما يمكن أن تستخدم الموارد الآتية من ترتيبات تقاسم التكاليف (الفوائد المستحقة على المساهمات) بالاتفاق مع الجهات المانحة، مثلما يفعل حاليا مكتب البرنامج الإنمائي في البرازيل. وينبغي تذكير المساهمين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالمكاسب المتحققة في الكفاءة نتيجة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث أن المساعدات تذهب بصفة عامة إلى البلدان التي تربطها بالمانحين صلات سياسية واقتصادية وثيقة، أو روابط ثقافية ولغوية، مما يؤدي إلى فهم أفضل للاحتياجات والفرص المتاحة وإلى انخفاض التكاليف الإدارية.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يسهم في زيادة الفعالية ونشر أفضل الممارسات.

التوصية 9

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين تخصيص نسبة مئوية محددة – لا تقل عن 0.5 في المائة – من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

147 - لم يكن الدعم الذي يتلقاه التعاون الثلاثي من الجهات المانحة التقليدية يتواكب مع الزيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولعل أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك يكمن في أن التعاون الثلاثي قد لا يتماشى مع الأشكال التقليدية لإيصال المعونات بين الشمال

والجنوب. فهو مختلف من الناحية النظرية عن السياق التقليدي للمساعدة الإنمائية الرسمية بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، تشدد الجهات المانحة التقليدية على التوافق مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. غير أنه لا يوجد توافق في الرأي داخل البلدان النامية على ضرورة المضي قدما بهذه المبادرات. وهناك قلق، بما في ذلك بين الجهات الرئيسية المقدمة والمستفيدة من التعاون، من أن التوفيق بين المعونات فيما بين الشمال والجنوب وبين التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي – وهما مفهومان مختلفان – قد تترتب عليه آثار سياسية وخاصة بالسياسات العامة تتجاوز مناقشة فعالية المساعدات. فالأساس الجوهري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ألا وهو مبادئ الاعتماد الجماعي على الذات والتضامن والسيادة والملكية الوطنية وعدم المشروطية، يمكن أن يصبح محلا للتشكك. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن النهج التقليدي لمسائل فعالية المساعدات هو أكثر انسجاما مع تدفقات المعونة الثنائية، فإنه لا يشمل داخله التعاون الإقليمي أو الأقاليمي الذي يستتبع التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي عادة. وثمة عامل آخر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار هو تكاليف المعاملات، التي تبدو في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أقل بكثير مما هي عليه في الترتيبات التقليدية فيما بين الشمال والجنوب.

148 - ويمكن لمواءمة سياسات الجهات المانحة التقليدية مع طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التعاون الثلاثي أن تنطوي على إشكاليات، وإن لم تكن تستعصي على الحل. وكانت اليابان من بين أول الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تشارك بنجاح في التعاون الثلاثي. ويتم توجيه المساعدات الإنمائية اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وأبلغ المفتشون بأن الدعم المقدم من اليابان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كان يتركز أساسا في البداية في المنطقة الآسيوية، وبخاصة في علاقات العمل الوثيقة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واكتسى هذا التعاون طابعا رسميا من خلال اجتماع التعاون الإقليمي بين الوكالة اليابانية والرابطة. وتمول اليابان التعاون فيما بين بلدان الرابطة، وكذلك التعاون بين اليابان وأفريقيا دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية التي تمتلكها الرابطة، مثل بناء القدرات في قطاعي الأرز والزراعة من خلال حلقات العمل التدريبية التي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ولا يقتصر برنامج الشراكة الآن على منطقة الرابطة والمنطقة الأفريقية فحسب، بل ويمتد أيضا إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بمشاركة 12 بلدا محوريا من جميع المناطق ممن تهتم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

149 - وأبلغ المفتشون أن الأدوات الرئيسية للدعم الياباني المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي برنامج التدريب والخبراء من بلدان أخرى، الذي يدعم التعاون بين آسيا

وأفريقيا، وكذلك التعاون داخل القارة الأفريقية. وهو يشكل حاليا الجزء الأكبر من هذا التعاون. من خلال برنامج البلدان الأخرى، قدمت اليابان التدريب لأكثر من 000 51 مشارك منذ عام 1975. وفي الفترة المالية للسنتين 2008-2009، كان البرنامج يضم 600 7 مشارك، من بينهم 600 2 مشارك من آسيا و500 2 مشارك من أفريقيا، بتكلفة قدرها 511 2 مليون ين ياباني (حوالي 30.9 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

150 - كما قامت اليابان، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا كوسيلة لإيصال المساعدات اليابانية لأفريقيا. وقام المؤتمر بتطوير عنصر هام التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقوم على شبكات من أصحاب المصالح الرسمية والخاصة فيما بين البلدان الأفريقية وغيرها من المناطق النامية في هذا السياق. واشترك في تنظيم المؤتمر حكومة اليابان ومكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بأفريقيا والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي، وبمشاركة كبيرة من مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتولى البرنامج الإنمائي كفالة إعداد جدول الأعمال بصورة مستمرة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال المكتب المشترك بين مؤتمر طوكيو الدولي والبرنامج الإنمائي (مكتب أفريقيا).

151 - وقد انخفض في السنوات الأخيرة التمويل المتوفر للصندوق الاستئماني لآسيا وأفريقيا، التي أنشئ لدعم أنشطة مؤتمر طوكيو في إطار البرنامج الإنمائي، من 2.4 مليون دولار في السنة إلى مليون دولار في عام 2010. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية، التي أنهيت أعماله في عام 2002 وحل محله صندوق شراكة البرنامج الإنمائي واليابان في عام 2003، ساهمت اليابان بمبلغ 3.3 مليون دولار لتمويل أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

152 - والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تنشط في مضمار التعاون الثلاثي هي استراليا، وكندا، وألمانيا، ونيوزيلندا (ومعظمها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ)، والنرويج، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية. وتزداد مشاركة الاتحاد الروسي، لا سيما في منطقة آسيا الوسطى وفي سياق مجموعة بريك (الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند).

153 - ويدعم الاتحاد الأوروبي التعاون الثلاثي مع بلدان الجنوب الرائدة، مثل البرازيل والصين ومصر، من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية. ويتم تنفيذ ما يتراوح بين 15 و20 من مشاريع التعاون الثلاثي التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي بصورة مشتركة أو من خلال

وكالات الأمم المتحدة. ويدخل الاتحاد الأوروبي في شراكات استراتيجية مع ست من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي بصفة خاصة.

154 - **ويلاحظ المفتشون أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى التفكير الاستراتيجي بشأن التعاون الثلاثي.** ولا بد من بذل جهود أكثر بكثير لتحديد استراتيجيات التعاون الثلاثي وتمويله وطرائق تنفيذه بصورة أفضل، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مع بلدان الجنوب ومع الجهات المانحة التقليدية في مجالات النفع المتبادل مثل الزراعة، وتغير المناخ، والمنافع العامة الإقليمية، ضمن أمور أخرى. كما ينبغي أن تستفيد الوحدة الخاصة من البحوث المشتركة والخبرات التنفيذية لمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك من خلال مجموعة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن تزيد من فعالية التعاون الثلاثي.

التوصية 10

يجب على مدير البرنامج الإنمائي أن يطلب من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وضع استراتيجيات وطرائق للتمويل، بالتشاور مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبلدان المانحة، من أجل تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال الشراكات التي تجمع بين مقدمي التعاون الإنمائي الأفقي والجهات المانحة التقليدية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

زاي - الإبلاغ والرصد والتقييم

155 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 119/50 لعام 1995، إلى الأمين العام أن يعد تقريرا كل سنتين عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الأونكتاد واللجان الإقليمية، يتضمن بيانات ومؤشرات تحليلية وكمية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك توصيات لتعزيز هذا التعاون. وتوفر المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الصادرة في عام 2003 مجموعة تضم 15 مؤشرا معياريا وتنفيذيا لاستخدامها في الإبلاغ عن التقدم المحرز والنتائج المحققة[77]. وعلى أساس هذه المبادئ التوجيهية، وضعت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين

(77) TCDC/13/3، الفقرتان 51 و52.

بلدان الجنوب استبيانات يجري تعميمها على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقارير. غير أن استعراض بعض من آخر التقارير أظهر أن المؤشرات المقترحة لم تُستخدم استخداما كاملا في إعداد التقارير، وأن نوعية البيانات وتحليلها بحاجة إلى التحسين لكي يمكن أن تستند إليها الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات واعية. وأشار البرنامج الإنمائي أن ذلك قد يدل على الضعف المحتمل للمؤشرات ويفسر الصعوبة التي يواجهها البرنامج الإنمائي في استخدامها. وربما يلزم في هذا الصدد إجراء استعراض للمؤشرات و/أو أن توفر الوحدة الخاصة المزيد من التوجيه بشأن استخدامها.

156 - ويتشابه التقرير الذي يقدمه الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب تشابها بالغا في محتواه مع التقرير الذي يُقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى بشأن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس - وكلاهما يُقدم خلال العام نفسه. **ولذلك، وتحقيقا للكفاءة، سيكون من المستحسن إدماج التقريرين في تقرير واحد أغنى بتفصيلاته.** وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذين التقريرين، تقوم الوحدة الخاصة بإعداد التقرير الذي يقدمه مدير البرنامج الإنمائي كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة والموارد والترتيبات التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتقارير التي تقدمها اللجنة الرفيعة المستوى كل سنتين إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تقرير مدير البرنامج عن تنفيذ إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن إسهامها في العديد من التقارير الأخرى حسبما يُطلب منها.

157 - وتقدم منظمات عديدة إلى هيئاتها التشريعية أو مجالس إداراتها تقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن تقاريرها السنوية العامة عن الأنشطة، أو بصورة مواضيعية ضمن بنود جدول الأعمال الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتقني. ومن حيث بنود جدول الأعمال المواضيعية، على سبيل المثال، فإن التقرير الذي تقدمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الاجتماع المشترك الذي يُعقد كل سنتين بن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي عن الاتجاهات السائدة والتقدم المحرز في التعاون الدولي يتضمن فصلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ كما تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهو التقرير الذي يتضمن فرعا مخصصا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ كذلك فإن تقرير اللجان الإقليمية للأمم المتحدة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما كثيرا ما يتضمن فصلا أو إشارات

إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقارير كل سنتين عن الأنشطة المضطلع بها لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

158 - ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأغذية العالمي هي من بين المنظمات التي تورد في تقاريرها السنوية إشارات، وإن كانت وجيزة، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر المرفق الرابع). فعلى سبيل المثال، يتضمن التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام 2009 فقرتين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إحداهما تشير إلى السياق المتغير للتعاون الإنمائي، وتتضمن الثانية خمسة أمثلة لإجراءات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين القطري والأقاليمي[78].

159 - وقد نصت خطة عمل بوينس آيرس على قيام الهيئات التشريعية لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية برصد واستعراض تنفيذ أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[79]. كما جرى تسليط الضوء على رصد أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره من الأدوار الرئيسية لشبكة مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المبادئ التوجيهية المنقحة[80]، التي تدعو وثيقة نيروبي الختامية إلى تنفيذها بالكامل[81]. وفي كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، نجد الصورة العامة مجزأة و/أو قائمة على أدوات رصد مخصصة تتصل بمبادرات منفردة، مثل في الفاو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد. وقد حدد التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي في عام 2007 عدم وجود نظم للتتبع أو الرصد لتوفير بيانات موثوقة، ولا سيما على الصعيد القطري، وأوصى بتطوير أدوات للرصد والتقييم تتضمن معايير ومؤشرات واضحة[82]. وكاستجابة أولى، يتضمن مشروع إطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (2009-2011) معايير ومؤشرات توفر أساسا لتقييم مساهمات الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية للتعاون فيما بين بلدان

(78) DP/2010/17، الفقرتان 91 و92.

(79) خطة عمل بوينس آيرس، التوصية 32.

(80) TCDC/13/3، الفقرة 45(ب) و(ز).

(81) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21(ي).

(82) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب*، 2007، الصفحتان 5 و35.

الجنوب[83]، كما تم إنشاء قاعدة بيانات لرصد أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أبلغت عنها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. ويعد ذلك من الممارسات الجيدة التي ينبغي تكرارها بشكل ملموس من جانب المنظمات الأخرى، وإن كان ذلك يتطلب موارد مخصصة. وفي اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، يُطلب إلى المكاتب القطرية تعداد أنشطة ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاريرها القطرية السنوية. ومع ذلك، لم يتمكن المفتشون من تحديد ما هي الاستفادة التي تتحقق من هذه الثروة من المعلومات التي يتم جمعها، والتي لا تقتصر قيمتها على تقاسم المعارف والدروس المستفادة فحسب، بل وتمتد أيضا إلى عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، يذكِّر المفتشون باقتراحهم تعزيز عمل اللجنة الرفيعة المستوى من خلال المناقشات المواضيعية، التي يمكن أن تستند إلى التقارير الدورية المقدمة من المنظمات؛ ومنها على سبيل المثال، التقارير التي تقدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الاستثمار والتجارة والتمويل؛ وتقارير اللجان الإقليمية والأونكتاد عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعاون والتكامل الإقليميين؛ وتقارير البرنامج الإنمائي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقارير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا والبلدان الأقل نموا؛ والتقارير القطاعية المقدمة من الفاو وبرنامج الأغذية العالمي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة والغذاء؛ وتقارير منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والصحة؛ والتقارير المقدمة من اليونسكو عن التعليم والثقافة.

160 - وباختصار، يعرض الاستعراض ويبين أنه لا توجد في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عملية منتظمة وشاملة وموحدة لرصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم التقارير عنه، بخلاف التقارير التي تعدها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية. ومحتوى التقارير وتواترها، في حال وجودها، يتسم بالتباين؛ ولا تستخدم المؤشرات المقترحة في المبادئ التوجيهية المنقحة لعام 2003 بصورة موحدة في الرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، يُفتقر عموما إلى نظم التتبع والرصد، باستثناء بعض الصناديق والبرامج، كما أن أثر التقارير الصادرة غير مؤكد.

161 - وينبغي عند إعداد الإطار المحدد الذي يضعه الأمين العام للمبادئ التوجيهية التنفيذية أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة وضع مبادئ توجيهية موحدة للقياس والإبلاغ عن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وفقا لولاية كل منها. كما

(83) DP/CF/SSC/4/Rev.1، الفقرات 48 إلى 52.

ينبغي الاشتراك مع كافة الأطراف في وضع اقتراح للإبلاغ يعيد النظر في المؤشرات المقترحة في المبادئ التوجيهية المنقحة لعام 2003، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ويبين التسلسل الإداري بوضوح، وإدراج ذلك الاقتراح في المبادئ التوجيهية التشغيلية. كما ينبغي النظر في تعزيز تقديم تقارير الوحدة الخاصة إلى الهيئات الانتخابات التشريعية، وتوحيد التقارير التي تتناول قضايا متشابهة، وزيادة التقارير المواضيعية المقدمة من المنظمات إلى اللجنة الرفيعة المستوى لتحقيق أثر أعظم. ولتجنب الازدواجية في العمل وتقديم تقارير إضافية، يقترح المفتشون أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي فرعا ثابتا في التقارير الموجودة بالفعل، بما في ذلك الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل ثلاث/أربع سنوات.

162 - وبالنسبة للتقييم، فإن الوضع ليس أفضل حالا. فوفقا لما تم جمعه من معلومات، فباستثناء البرنامج الإنمائي، حيث تم إجراء تقييم رئيسي لدعم المنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2007، وسيتم الانتهاء من تقييم لمتابعة إطار التعاون الرابع بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2011، لم يتم إجراء تقييمات في هذا الشأن إلا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية، بل أن تلك التقييمات كانت جزءا من أنشطتهما العادية للتعاون التقني، ولا تتصل تحديدا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تجري تقييمات للاتفاقات الإقليمية التي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الفاو، كان تقييم للبرنامج الخاص للأمن الغذائي في عام 2002 يشمل برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي اليونيسيف، ورغم عدم إجراء أي تقييم، فقد أجريت في عام 2010 عملية جرد استنادا للخبرة المكتسبة على مدى العامين الماضيين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمساهمة في مشروع التوجيه الذي سيُدرج في دليل العمليات والسياسات البرنامجية. وأشارت اليونيدو إلى أن التقييم الذي ستجريه في عام 2011 لمراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيشمل استعراضا مواضيعيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعتزم منظمة الصحة العالمية أن تستكمل في عام 2011 تقريرا عن جميع أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب الممولة من البرازيل والصين والهند في القطاع الصحي، لتقديمها في منتدى سيول بشأن فعالية المعونة. وفي نهاية كل فترة من فترات ميزانيات السنتين، تشترك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في إجراء تنقيح/تقييم داخلي لمشاريع التعاون التقني/التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقييما لمدى فعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كجزء من التحضيرات الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل ثلاث/أربع سنوات.

ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يسهم في زيادة المساءلة.

التوصية 11

ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، القيام بما يلي، بدءا من عام 2012.

(أ) إقامة أنظمة لرصد أنشطتهم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) تضمين تقاريرهم العادية المقدمة إلى مجالس إداراتهم قسما فرعيا عن مساهمتهم في دعم هذا التعاون؛

(ج) تقديم مساهمات في التقارير العادية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة؛

(د) إعداد تقارير مواضيعية بناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ)إجراء تقييمات دورية لأنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المتفق عليها.

رابعا – التنسيق

163 - يجب أن يتم التنسيق لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري. ويجب أن تحتل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونظامها لمراكز التنسيق موقعا مركزيا بالنسبة لهذا التنسيق، على النحو المطلوب في خطة عمل بوينس آيرس، وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى وقرارات الجمعية العامة، والمبادئ التوجيهية المنقحة لعام 2003، ووثيقة نيروبي الختامية[84].

ألف – على مستوى المقر

164 - اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج هي أعلى آلية للتنسيق بين الوكالات في المنظومة على مستوى المقر، وهي التي تتابع القرارات الحكومية الدولية والمؤتمرات

(84) وثيقة نيروبي الختامية، الفقرة 21(ج) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح).

ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وتحدد القضايا المستجدة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة، من أجل وضع استراتيجيات وسياسات وأدوات مشتركة.

165 - وقد تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (سابقا لجنة التنسيق الإدارية) مسألة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مرتين: في عام 1985 في سياق التعليقات على تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، وفي عام 1993، عندما وافق على أول مجموعة من المبادئ التوجيهية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[85]. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2010، أدرج مجلس الرؤساء التنفيذيين التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جدول أعمال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج لعقد جلسة إحاطة عن تنظيم المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب GSSD Expo، واتفق على مواصلة مناقشة البعد المتعلق بتماسك سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دورة لاحقة[86]. وفي عام 2008، دعت لجنة السياسات التابعة للأمين العام مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى تشجيع جميع المنظمات الأعضاء في المجلس، وفقا لولاياتها، إلى اتخاذ تدابير لتعميم دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب سياساتها وأدواتها واستراتيجياتها المؤسسية، ومساندة ذلك بتعيين مراكز تنسيق رفيعة المستوى، وتوفير الاعتمادات اللازمة في الميزانية حيثما أمكن[87]. وحتى الآن، لم تجر أي مناقشة موضوعية حول هذا الموضوع.

166 - وبالإضافة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ينبغي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إقامة مجموعة نوعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكون مكرسة لتحقيق التماسك وتعزيز النهج المشتركة في الأعمال المعيارية والتحليلية والتقنية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية.

167 - وعلى المستوى العملي، تعمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة مركز تنسيق على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ووفقا للمبادئ التوجيهية المنقحة لعام 2003، يجب أن تجري الوحدة الخاصة مشاورات منتظمة

(85) انظر A/40/656/Add.1؛ وACC/1993/2/Add.1.

(86) CEB/2010/6، الفقرات 51 إلى 55.

(87) مقرر الأمين العام 26/2008.

فيما بين مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لمؤسسات المنظومة، وتنظيم اجتماعات سنوية، وتعزيز العمل المنسق بين مراكز التنسيق بين بلدان الجنوب[88].

168 - ووفقا للوحدة الخاصة، كانت هناك عادة شبكة من 30 مركزا من مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تُعقد على مدى السنوات الست الماضية سوى ثلاثة اجتماعات، وكانت مجرد مناسبات على هامش الدورات التي تعقدها الدورة اللجنة الرفيعة المستوى كل سنتين. وبالنظر إلى محدودية عدد منظمات الأمم المتحدة المشاركة في هذه الاجتماعات، فإن فعالية تلك الآلية للتنسيق هي محل قلق بالغ. ورغم أن الوحدة الخاصة أوضحت أن بعض مراكز التنسيق قد شاركت في مناسبات سنوية مثل المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب وإنتاج تقرير الجنوب، فإن تلك الأنشطة تظل مع ذلك أقل بكثير من مستوى الولاية المسندة إليها. وتفيد معظم المنظمات عن إجراء اتصالات مخصصة. **وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للاستفادة من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال نظام لمراكز التنسيق مع تحديث اختصاصاتها والاتفاق على برنامج عملها.**

169 - ولا تشارك اللجان الإقليمية في اجتماعات مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأمم المتحدة. بل أنها لا تتفاعل إلا قليلا، إن تفاعلت أصلا، مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء - على الصعيدين الإقليمي والقطري

170 - على الصعيدين الإقليمي والقطري، حيث يتم الجانب الأعظم من المساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، تتولى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنسيق سياسات الأنشطة التنفيذية، وهي ركن آخر من أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ورغم أن مدير البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قد حدد في وقت مبكر منذ عام 1998 التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه إحدى المسؤوليات الأساسية (ضمن مسؤوليات أخرى) التي تقع على عاتق الممثلين والمنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي، فإن الاستجابة المؤسسية كانت بطيئة[89]. ولم تقم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتحديث

(88) TCDC/13/3، الفقرة 46.

(89) الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ''رسالة من مدير البرنامج''، في منشور *التعاون فيما بين بلدان الجنوب*، العدد 1، 1998.

المبادئ التوجيهية لإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام 2009 وإصدار مجموعة من الأولويات الاستراتيجية للفترة 2010-2011، شملت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسائل لتنمية القدرات الوطنية، إلا بعد صدور التقييم الذي أجراه البرنامج الإنمائي في عام 2007، وكان شديد الانتقاد في هذا الصدد. كما حددت المجموعة الإنمائية الأدوار والمسؤوليات في خطة عمل شجعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة الإقليمية التابعة للمجموعة الإنمائية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على النحو الملائم لدعم الأهداف الإنمائية للألفية[90]. ولكن مرة أخرى، أخفق هذا التوجيه المحدث في تقديم مقترحات ملموسة، على سبيل المثال، لإنشاء مراكز تنسيق وفرق عمل ومجموعات نوعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع وضع اختصاصات محددة لدعم ذلك التعاون.

171 - **ولاحظ المفتشون أنه لم يتم تزويد الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالأدوات الكافية للاستفادة من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة. فكثير من مسؤولي الأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم كانوا يتجاهلون وجود الوحدة الخاصة، ولم تبلغ الوكالات الوطنية للتعاون التقني عموما إلا عن اتصالات نادرة مع الوحدة. وحدد المفتشون أوجه القصور التالية:**

- لا يوجد على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتعزيز الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛
- لم تقم أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بإنشاء مجموعات نوعية أو أفرقة عاملة مخصصة لهذه المسألة، مثلما هو الحال مع المسائل الشاملة الأخرى. وبصورة استثنائية، هناك فرقتا عمل تضمان أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة في برازيليا وبكين، ولكنهما أنشئتا بناء على طلب الحكومتين المعنيتين؛
- لا توجد آلية لفحص أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومقترحات المشاريع للتحقق من عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- لا يضم الوجود الميداني للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكز الخدمة الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي ما يكفي من الموظفين لضمان الحضور أو التغطية بصورة مناسبة على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(90) الأولويات الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة 2010-2011، وخطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة 2010-2011 (الناتجان 1-1 و3-2).

- لا يشارك المنسقون الإقليميون التابعون للوحدة الخاصة في اجتماعات آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية للمساعدة في توجيه الأعمال ذات الصلة في اللجان الإقليمية وفي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

- لم تعين المنظمات جميعها مراكز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

- ليس هناك تفاعل منتظم على الصعيدين الإقليمي والقطري مع مراكز تنسيق قطرية محددة، رغم أن الوحدة الخاصة نظمت ثلاث حلقات عمل لمراكز التنسيق الوطنية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الكاريبية، وجماعة شرق أفريقيا منذ عام 2008. وفي عام 2010، كان هناك 89 من مراكز التنسيق الوطنية، تضم العديد من أصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتعتزم الوحدة الخاصة تنظيم حلقة عمل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2011. وهناك تفاعل بين مراكز التنسيق القطرية في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، حيث توجد شبكة إقليمية لمراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الوكالات الوطنية للتعاون التقني، أنشئت في إطار الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية، التي وضعت في عامي 2008 و2010 ورقات مفاهيمية واجتمعت لتنسيق السياسات، بدعم من البرنامج الإنمائي، ولكن دون مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهي تعكس القرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا في أيار/مايو - حزيران/يونيه 2010، والذي يكلف اللجنة الاقتصادية تحديدا بتطوير مؤشرات لقياس أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز قدرة وكالات التعاون في المنطقة على إنتاج الإحصاءات، وإنشاء نظم للمعلومات. **وهذه ممارسة جيدة ينبغي تكرارها بناء على طلب الحكومات الوطنية وبدعم ومشاركة من جانب الأمم المتحدة.**

الشكل 7

هيكل التنسيق الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

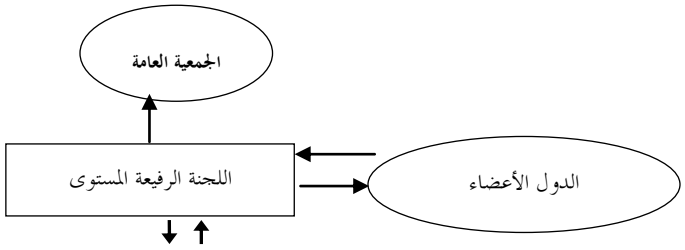

منظومة الأمم المتحدة			
المستوى	**المنظمات/الكيانات**	**ترتيبات التنسيق**	**الإطار**
المقر	• الوحدة الخاصة – 5 مكاتب إقليمية للبرنامج الإنمائي • إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة • وحدات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مقري الفاو والأونكتاد	• مكتب تنسيق عمليات التنمية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) • اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج • اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية • مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب/اجتماعات كل سنتين	• خطة عمل بوينس آيرس (1978) • قرارات الجمعية العامة ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى • المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (2003) • الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات (2007) • وثيقة نيروبي الختامية (2009) • أطر تعاون الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب • إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لصندوق الأمم المتحدة للسكان
الإقليمي/دون الإقليمي	• 5 لجان اقتصادية إقليمية • 6 مراكز خدمات إقليمية ودون إقليمية تابعة للبرنامج الإنمائي • مكتبان إقليميان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب • المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى	• أفرقة المديرين الإقليمية/آليات التنسيق الإقليمية	
القطري	• المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي • المكاتب القطرية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى	• المنسقون المقيمون/أفرقة الأمم المتحدة القطرية	• التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في 5 بلدان

الشكل 8

هيكل التنسيق المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

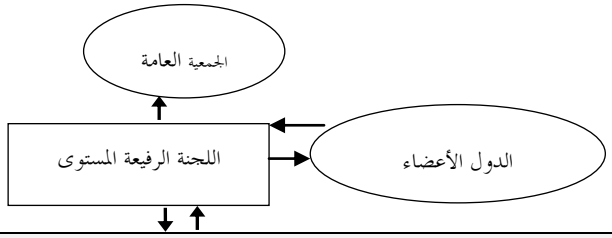

منظومة الأمم المتحدة			
المستوى	**المستوى**	**المستوى**	**المستوى**
• المقر	• الوحدة الخاصة – 5 مكاتب إقليمية للبرنامج الإنمائي • إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة • **وحدات/هياكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مقار منظمات الأمم المتحدة**	• مكتب تنسيق عمليات التنمية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) • اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج/**بند في جدول الأعمال** • اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية/**المجموعة النوعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب** • مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب/**اجتماعات سنوية**	• خطة عمل بوينس آيرس (1978) • قرارات الجمعية العامة ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى • المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (2003) • الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات (2007) • وثيقة نيروبي الختامية (2009) • أطر تعاون الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب • **أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب لجميع منظمات الأمم المتحدة**
• الإقليمي/دون الإقليمي	• 5 لجان اقتصادية إقليمية • 6 مراكز خدمات إقليمية ودون إقليمية تابعة للبرنامج الإنمائي • **4 مكاتب إقليمية للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب** • المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى	• أفرقة المديرين الإقليمية/آليات التنسيق الإقليمية: **مجموعات نوعية ومراكز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب**	
• القطري	• المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي • المكاتب القطرية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى	• المنسقون المقيمون/أفرقة الأمم المتحدة القطرية: **فرق العمل ومراكز التنسيق المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب**	• **التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع البلدان**

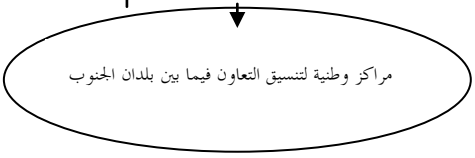

172- وفي ضوء ما تقدم، **يخلص المفتشون إلى غياب الوجود والتنسيق بصورة نشطة وفعالة، مما أدى إلى ضياع الفرص، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري. وهم يرون ضرورة استعراض ترتيبات التنسيق الحالية من أجل تعزيز أوجه التآزر بين أعمال الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.** وعلى مستوى المقر، لا بد وأن تعجل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج من مناقشة هذه المسألة؛ كما ينبغي على اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إنشاء مجموعة نوعية مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، وبالإضافة إلى نقل الممثلين الإقليميين للوحدة الخاصة إلى مقار آليات التنسيق الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية، وضمان مشاركة منسقيها الإقليميين في اجتماعات آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين، ينبغي للمبادئ التوجيهية التنفيذية، التي يعكف على وضعها مكتب تنسيق العمليات الإنمائية/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تتناول بصفة خاصة استحداث أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تتضمن عناصر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها من المجالات والنتائج ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء مجموعات نوعية إقليمية، وتعيين فرق عمل ومراكز تنسيق قطرية في كل منظمة، بدءا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تحديد اختصاصات واضحة وبرامج عمل متفق عليها. كما ينبغي نظام مراكز التنسيق أكثر ديناميكية وتفاعلية على جميع المستويات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع إعطاء دفعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتضمن الشكلان 7 و8 أعلاه لمحة عامة عن البنية الهيكلية الحالية والمقترحة لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ التوصية التالية من شأنه أن يسهم في زيادة الكفاءة.

التوصية 12

ينبغي أن يكفل الأمين العام، اعتبارا من 2012 ما يلي:

(أ) إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جداول أعمال ترتيبات التنسيق الموجودة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ولا سيما في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأفرقة المديرين الإقليميين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(ب) عقد اجتماعات منتظمة للمجموعات النوعية المواضيعية وفرق العمل ومراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باختصاصات وبرامج عمل

متفق عليها؛

(ج) إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإطار القطري المعني لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي الأطر الإقليمية/دون الإقليمية لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) تمثيل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع آليات التنسيق وفرق العمل والمجموعات النوعية المواضيعية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

خامسا – الخلاصة

173 - وجد الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة أنه على الرغم من الجهود التي بذلها العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطتها، فإن الترتيبات المؤسسية القائمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا تزال بحاجة إلى التعزيز. فعدم فهم تعريف ومفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعدم التمييز بين برامج التعاون التقني العادية والبرامج التي تتعامل تحديدا مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعدم وجود هياكل محددة ومخصصة لبدء جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنسيقها ورصدها وتقييمها وتقديم التقارير عنها في جميع أنشطة البرامج، وعدم وجود العدد الكافي من الموارد المخصصة لهذه الأنشطة في كثير من المنظمات، قد أدت جميعها بالمفتشين إلى استنتاج مفاده أنه لم تتحقق الاستفادة من كامل إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني. **فلم تصدر عن مجالس الإدارات ولايات تشريعية واضحة بما فيه الكفاية، وحتى في حال وجود مثل هذه الولايات، فإنها لم تُترجم في أغلب الأحوال إلى أطر وبرامج قوية تتخللها روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل بوينس آيرس.**

174 - والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والدعم الحكومي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي من التحديات الرئيسية التي تواجه تعزيز ذلك التعاون. ويتعين على البلدان النامية، باعتبارها القوى الدافعة الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تنشط جهودها وأن تحدد بشكل ملموس الدعم الذي تحتاجه من منظومة الأمم المتحدة. ويجب على البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الحكومات في هذا الصدد.

175 - ويفتقر معظم المنظمات إلى إطار استراتيجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء على مستوى المقر أو على مستوى المكاتب الميدانية. ويؤدي غياب هذه الأطر إلى سياسات مخصصة تقوم على رد الفعل لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أكثر مما تؤدي إلى سياسات استباقية ومبادئ توجيهية تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والموظفون ليسوا

مدربين بما فيه الكفاية في مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وثمة حاجة لاستراتيجيات وطرائق تمويل لتعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال شراكات بين مقدمي التعاون الإنمائي الأفقي والجهات المانحة التقليدية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويجب على وكالات الأمم المتحدة أن تعمل بما يتجاوز طريقة العمل التقليدية التي تركز على التدريب، وأن تكون أكثر ابتكارا من أجل ربط العرض بالطلب.

176 - أما المبادئ التوجيهية المنقحة لعام 2003، التي تقترح أن تضع الأمم المتحدة إطارا مشتركا لمؤشرات قياس التقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فلم تكن تُطبق بصرامة من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أو حتى من قبل البرنامج الإنمائي نفسه، بغض النظر عن أن محتويات المبادئ التوجيهية قد نوقشت باستفاضة واعتمدتها المنظومة ككل. وبالتالي، فقد أضيرت أعمال تقديم التقارير والرصد والتقييم وإدارة المعارف.

177 - ويظل التمويل حجر عثرة في تقدم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجب تخصيص مبالغ أكبر بكثير من الميزانيات الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مؤسسات المنظومة أن تكثف جهودها لجمع أموال خالية من الشروط لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم بذل مزيد من الجهود للتمييز بين التمويل الأنشطة التقليدية للتعاون التقني وبين الأنشطة التي تتعلق تحديداً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

178 - ومع وجود استثناءات قليلة، لم يكن دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري فعالا على الدوام. فعلى الصعيد القطري، لم يكن هناك سوى قلة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي التي تشير إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو التي أسفرت عن نتائج محددة في هذا المجال. ورغم تحديث التوجيه الذي أصدرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام 2009 لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمجال من مجالات العمل، فإنه لم يوفر على الصعيد التنفيذي ما يكفي من التوجيه لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا توجد أية ترتيبات لتقييم مشاريع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقديم مدخلات لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري.

179- وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تلعب دورا أكثر فعالية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدى عدم وجود تمثيل فعال للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي إلى ضياع الفرص على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الدعم لخطط التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك، يجب تعزيز الوجود الإقليمي للوحدة الخاصة، وإيجاد مكان له في مقار اللجان الإقليمية

من أجل تعزيز مساهمته ودوره، وخلق أوجه للتآزر. كما ينبغي الاستفادة من آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين كوسيلة لتحفيز دعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لوضع أطر عمل إقليمية/دون إقليمية للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة بالإضافة إلى الأطر القطرية.

180 - وتظل الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مقيدة من جراء تحديات من قبيل الافتقار إلى الاتصالات، والتخطيط، والتنسيق، والتصميم، والرصد، والتقييم، والإرادة السياسية، والاستراتيجيات، بالإضافة إلى ضرورة توفر ما يكفي من التمويل غير المخصص من خلال التعاون الثلاثي.

181 - وثمة حاجة إلى تفكير جديد فيما يتعلق بإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فمن الضروري تبسيط العمليات الحكومية الدولية التي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي النظر في آليات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأساليب عملها وتنظيمها من أجل زيادة تركيزها واجتذاب مشاركة أقوى للخبراء في أعمالها، بما من شأنه أن يسفر عن المزيد من النتائج الملموسة.

182 - ولا بد من معالجة عدم التوافق بين الولاية الموسعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والموارد المتاحة لها معالجة جادة. كما يجب إيلاء الاهتمام لتحديد أولويات عمل الوحدة الخاصة ومواردها كي تكون أكثر تركيزا وفعالية.

183 - وأخيرا وليس آخرا، يجب تم يكون نظام مراكز التنسيق أكثر دينامية، كما يجب كفالة التنسيق على جميع المستويات، وفي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، والمجموعات النوعية الإقليمية وفرق العمل القطرية.

المرفق الأول

نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		*التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني*			*الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي*	
المنظمة/المكتب	*القرار التشريعي*	*الإطار الاستراتيجي*	*المقر*	*الميدان*	*إطار عمل المساعدة الإنمائية*	*جهة التنسيق*	*الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة*
منظمة الأغذية والزراعة	أقرت الولاية كعنصر من العناصر المكونة البرامج الخاصة/ الوطنية/الإقليمية للأمن الغذائي	الإطار الاستراتيجي ضمن الهدف الاستراتيجي ''لام''	حسب البرنامج حسب الموضوع/ المنطقة	المكاتب الإقليمية: برنامج في إطار المساعدة التقنية لدعم برامج الأمن الغذائي		دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي	لا يوجد
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	المبادئ التوجيهية المنقحة ومبادئ التشغيل العامة التي تنظم تقديم المساعدة التقنية من قبل الوكالة (INFCIRC/267) تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة (GC(54)/RES/9)	استراتيجية التعاون التقني: استعراض عام 2002)؛ GOV/INF/2002/8/Mod.1 الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2012-2017	شامل حسب البرنامج حسب الموضوع/المنطقة	المكاتب الإقليمية والقطرية: برامج من خلال التدريب والخدمات الاستشارية	x	إدارة التعاون التقني	إدارة العلوم والتطبيقات النووية؛ إدارة الطاقة النووية؛ إدارة السلامة والأمن النووي؛ مكتب الشؤون القانونية
منظمة الطيران المدني الدولي	المعايير التي وضعها المجلس لتقديم المساعدة التقنية تتضمن الإطار القانوني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	لا يوجد	حسب الموضوع/ المنطقة	المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية: برامج للتعاون التقني		مكتب التعاون التقني، مع 4 مراكز تنسيق جغرافية	المكاتب الإقليمية؛ مكتب الملاحة الجوية؛ مكتب النقل الجوي؛ فرع المالية

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
منظمة العمل الدولية	مختلف الاتفاقات والمبادرات ومذكرات التفاهم المعقودة بين منظمة العمل الدولية والبرازيل لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مختلف القطاعات؛ مقرر مجلس الإدارة (تشرين الثاني/نوفمبر 2009) بتأييد استراتيجية التعاون التقني للفترة 2010-2015	إدارة الشراكات والتعاون الإنمائي: خطة عمل الفترة 2011/2010، التي تتضمن نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب	شامل حسب البرنامج حسب الموضوع/المنطقة	المكاتب الإقليمية والقطرية: برامج للتعاون التقني	x	الفريق العامل التابع لإدارة الشراكات والتعاون الإنمائي	الشبكة غير الرسمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتبادل الممارسات الجيدة؛ مشاركون من جميع المجالات الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية	قرارات جمعية المنظمة البحرية الدولية 965(د-23)؛ و1011(د-26)؛ و1012(د-26)	لا يوجد	شامل حسب البرنامج حسب الموضوع/ المنطقة	المكاتب الإقليمية: برامج للتعاون التقني (توفر البلدان المضيفة مرافق كجزء من دعمها العيني)		شعبة التعاون التقني (المقر والميدان)؛ 5 مراكز تنسيق جغرافية في المقر	شعبة البيئة البحرية؛ شعبة السلامة البحرية؛ شعبة الشؤون الخارجية والقانونية (تشارك جميعها في تنفيذ التعاون التقني)
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة 208/62)؛ منتدى التعاون الإنمائي: الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005	لا يوجد	حسب الموضوع/ المنطقة			فرع سياسات التعاون الإنمائي، مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الموجودة في المقر)	

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الوثيقة الختامية لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر/اتفاق أكرا (TD/442)	2010-2011: تتضح الجهود المبذولة فيما بين بلدان الجنوب في البرنامج الفرعي 1، الإنجاز المتوقع (أ)؛ 2012-2013: ترد الجهود المبذولة فيما بين بلدان الجنوب ضمن نفس البرنامج الفرعي، ولكن مع مؤشر إنجاز مستقل	شامل، وتلعب وحدة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي الدور القيادي	لا يوجد	X	وحدة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	تضم شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية عنصرا كبيرا يتعلق بجهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	خطة عمل بوينس آيرس (1978)؛ الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (1995)؛ وثيقة نيروبي الختامية (2009)؛ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية (2007)؛ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (2003)	الجمعية العامة تؤيد خطة عمل بوينس آيرس؛ الجمعية العامة تؤيد تقرير الاتجاهات الجديدة؛ المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان يؤيد الخطة والأطر الاستراتيجية؛ الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ 5 برامج إقليمية؛ برامج قطرية	شامل، وتلعب الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدور القيادي	المكتب الإقليمي/القطري: البرامج	x	الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ مكتب السياسات الإنمائية؛ مكتب الشراكات؛ المكتب التنفيذي	المكاتب الإقليمية؛ مكتب منع نشوب الأزمات والتعافي منها؛ المركز الدولي للفقر في البرازيل؛ مركز سول للسياسات التابع للبرنامج الإنمائي 02011)؛ المكاتب القطرية

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مقررا مجلس الإدارة 11/24 (شباط/فبراير 2007)؛ و9/25 (شباط/فبراير 2009)	توجيه السياسات العامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (يتعين أن يقره فريق الإدارة العليا)؛ خطة بالي الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013	حسب الموضوع/ المنطقة	المكتب الإقليمي: البرامج		التخطيط لإنشاء وحدة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	المؤتمر العام في دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين؛ مقررات المجلس التنفيذي في دورتيه 180 و181	الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2008-2013 (34 C/4)؛ البرنامج والميزانية المعتمدان للفترة 2010-2011 (35 C/5)	حسب البرنامج حسب الموضوع/ المنطقة	المكتب القطري/ البرامج		مكتب التخطيط الاستراتيجي	المكاتب التنفيذية لكل من القطاعات البرنامجية، بما في ذلك مراكز التنسيق المخصصة في صندوق التثقيف بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
موئل الأمم المتحدة	قرار مجلس الإدارة 9/22 (نيسان/أبريل 2009)	لا يوجد	شامل حسب البرنامج	المكتب الإقليمي: البرامج		شعبة التعاون الإقليمي والتقني	المكاتب الإقليمية لأفريقيا والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	قرار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (2007)	لا يوجد	شامل حسب البرنامج	المكتب الإقليمي/ القطري: البرامج	x	شعبة السياسات والممارسات (المقر – نيويورك)	يشارك مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد (المقر في نيويورك) في جمع الأموال مع الشركاء الجدد؛ المكاتب الإقليمية في الأمريكتين والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، ووسط وشرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة؛ شعبة الحوكمة؛ الأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف؛ شعبة البرنامج (المقر في نيويورك)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	قرار المؤتمر العام GC.10/Res.4	لا يوجد	شامل	المكتب القطري: البرامج		البرامج الخاصة ومجموعة أقل البلدان نموا	مراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الهند والصين)

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مقرر لجنة الأمم المتحدة للمخدرات	استراتيجية قوس قزح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	حسب البرنامج حسب الموضوع/ المنطقة	المكتب القطري: البرامج		فرع البرمجة المتكاملة، المكاتب الميدانية لمكتب المخدرات والجريمة في كابول وإسلام أباد وطهران	دائرة إدارة الموارد المالية/دائرة إدارة الموارد البشرية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وحدة تعبئة الموارد؛ وحدة سبل الرزق المستدامة؛ وتشارك وحدة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصورة جزئية
منظمة التجارة العالمية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		لا توجد وحدة معينة	
البنك الدولي	لا يوجد	ولاية غير رسمية طلبها مجلس الإدارة لتعميم تبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب في عمليات البنك الدولي	شامل	المكتب القطري: البرامج		وحدة تبادل المعارف	
برنامج الأغذية العالمي	لا توجد ولاية محددة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي مذكرات تفاهم واتفاقات مع حكومات ومؤسسات	الأهداف الاستراتيجية كما هي مبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013	لا يوجد	المكتب الإقليمي: البرامج		وحدة الرصد والدعم الموجودة على المستوى الإقليمي. المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	وحدة البرامج؛ وحدة التغذية، وحدة فيروس نقص المناعة البشري على الصعيد الإقليمي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

	ولاية التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي		التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي في برنامج العمل في المقر/المستوى الميداني			الهياكل التنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي	
المنظمة/المكتب	القرار التشريعي	الإطار الاستراتيجي	المقر	الميدان	إطار عمل المساعدة الإنمائية	جهة التنسيق	الوحدات الأخرى التي تشارك مشاركة كاملة
منظمة الصحة العالمية	خطة عمل الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية مع المديرين الإقليميين والمدير التنفيذي في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، التي أيدها في أوائل عام 2010 الفريق المعني بالسياسات على الصعيد العالمي	لا يوجد	لا يوجد	المكتب القطري: البرامج		لا توجد وحدة معينة	إدارة الشراكات وإصلاح الأمم المتحدة (المقر) تعالج المسائل الخاصة بالأمم المتحدة، وهي مركز التنسيق لمبادرات البرنامج الإنمائي بشأن تسخير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لأغراض التنمية؛ إدارة التركيز هي مركز التنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لبلدان محددة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	لا يوجد	لا يوجد	حسب البرنامج	مكتب سنغافورة؛ مكتب البرازيل		قطاع التنمية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية المخصص للمساعدة التقنية وبناء القدرات لتسخير الملكية الفكرية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المؤتمر العالمي الثالث عشر للأرصاد الجوية (جنيف، أيار/مايو 1999)، التقرير النهائي الموجز مع القرارات	لا يوجد	شاملة حسب البرنامج	المكتب الإقليمي: البرامج		إدارة التنمية والأنشطة الإقليمية/مكتب تعبئة الموارد المسؤول عن تنسيق برنامج التعاون التقني	إدارة الأنشطة الإقليمية/ المكاتب الإقليمية

المرفق الثاني

المقابلات والجهات التي ردت على استبيان وحدة التفتيش المشتركة

		مقابلات	رد على الاستبيان			مقابلات	رد على الاستبيان
منظومة الأمم المتحدة	المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة	x	x	الدول الأعضاء	البرازيل	x	x
		x	x		بلغاريا		x
			x		شيلي	x	
		x	x		الصين	x	
			x		كولومبيا		x
					مصر	x	x
		x	x		إثيوبيا	x	
		x	x		غواتيمالا		x
		x	x		الهند		x
		x	x		اليابان	x	x
		x			كينيا	x	
		x	x		بنما		x
					بيرو	x	
		x	x		سنغافورة		x
		x	x		جنوب أفريقيا	x	
		x	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ مفوضية شؤون اللاجئين		تايلند	x	x
		x	x	الأمم المتحدة	مصرف التنمية الأفريقي		x
					الاتحاد الأفريقي	x	

		مقابلات	رد على الاستبيان		مقابلات	رد على الاستبيان
		الأونروا		رابطة أمم جنوب شرق آسيا	x	
		منظمة التجارة العالمية	x	مصرف التنمية/مجلس أوروبا	x	
		الاتحاد البريدي العالمي		الصندوق المشترك للسلع الأساسية	x	x
		برنامج الأغذية العالمي	x x	الاتحاد الأوروبي	x	
		منظمة الصحة العالمية	x x	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	x	
		المنظمة العالمية للملكية الفكرية	x x	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	x	x
		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	x x	جامعة الدول العربية	x	
	منظمات الأمم المتحدة الأخرى	صندوق النقد الدولي	x x	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	x	x
		مركز التجارة الدولية	x x	صندوق التنمية الدولية التابع للأوبك	x	
		منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	x x	الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية		x
		البنك الدولي	x x	مركز الجنوب	x	x
		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	x	منظمة التجارة العالمية	x	
		اللجنة الاقتصادية لأوروبا	x x			
	اللجان الإقليمية	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	x			
		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	x x			
		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	x x			

المرفق الثالث

نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية المتاحة

الدول الأعضاء	*فترة إطار العمل*	*الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*الإشارة إلى التعاون الثلاثي*	*البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب*
أفغانستان	2013-2010	لا	لا	لا	
ألبانيا	2010-2006	لا	لا	لا	
الجزائر	2011-2007	لا	لا	لا	
أنغولا	2013-2009	لا	لا	لا	
الأرجنتين	2014-2011	نعم، أدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من مجال التعاون 4 (تنمية المؤسسات)؛ التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأداة لتنسيق المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الإقليمي، وبخاصة في منطقة المخروط الجنوبي	لا	نعم، بمشاركة الصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي	x
أرمينيا	2015-2010	لا	لا	لا	
أذربيجان	2015-2011	لا	لا	لا	
بنغلاديش	2010-2006	لا	لا	لا	
بليز	2011-2007	لا	لا	لا	
بنن	2013-2003	لا	لا	لا	
بوتان	2012-2008	لا	لا	لا	
جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات	2012-2008	نعم، طلبت بوليفيا كجزء من متطلبات التعاون مع الأمم المتحدة، مساعدة تقنية مشتركة وتعزيز العلاقة فيما بين بلدان الجنوب	لا	لا	
البوسنة والهرسك	2014-2010	لا	لا	لا	
بوتسوانا	2016-2010	لا	لا	لا	
البرازيل	2011-2007	نعم، طلبت البرازيل إقرار التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية تنفيذ، ضمن آليات أخرى، وبخاصة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وعلاجه، كما طلبت تحديد الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	لا	لا	x
بوركينا فاسو	2010-2006	لا	لا	لا	
بوروندي	2014-2010	لا	لا	لا	

الدول الأعضاء	فترة إطار العمل	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الإشارة إلى التعاون الثلاثي	البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
كمبوديا	2010-2006	لا	لا	لا	
الكاميرون	2012-2008	لا	لا	لا	
الرأس الأخضر	2010-2006	لا	لا	لا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	2011-2007	لا	لا	لا	
تشاد	2010-2006	لا	لا	لا	
شيلي	2014-2011	نعم، كنتيجة محددة	النتيجة 4: بحلول 2014، سيكون البلد قد عزز التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة؛		
تعزيز تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات وتقاسم الدروس المستفادة في تصميم السياسات وتنفيذها	لا	x			
الصين	2015-2011	نعم، كنتيجة محددة	النتيجة 3-3: تقوم الأمم المتحدة في الصين بتيسير الشراكات الثلاثية بين الأمم المتحدة والصين وبلدان الجنوب، وتسهيل مساهمة الصين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أنحاء العالم	لا	x
كولومبيا	2011-2007	لا	لا	لا	x
جزر القمر	2012-2008	لا	لا	لا	
الكونغو	2013-2009	لا	لا	لا	
كوستاريكا	2012-2008	لا	لا	لا	x
كوت ديفوار	2013-2009	لا	لا	لا	
كوبا	2012-2008	لا	لا	لا	x
جيبوتي	2012-2008	لا	لا	لا	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2010-2007	لا	لا	لا	
إكوادور	2014-2010	لا	لا	لا	
مصر	2011-2007	نعم، إذ يجري التشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره قضية شاملة يجب تعميمها في جميع النتائج	لا	لا	x
السلفادور	2011-2007	لا	لا	لا	
غينيا الاستوائية	2012-2008	لا	لا	لا	

الدول الأعضاء	فترة إطار العمل	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الإشارة إلى التعاون الثلاثي	البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
إريتريا	2011-2007	لا	لا	لا	
إثيوبيا	2011-2007	لا	لا	لا	
غابون	2011-2007	لا	لا	لا	
غامبيا	2011-2007	لا	لا	لا	
جورجيا	2015-2011	لا	لا	لا	
غانا	2010-2006	لا	لا	لا	x
غواتيمالا	2014-2010	نعم، ينتظر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية للتنسيق أن يوفر الدعم لانجاز النواتج	لا	لا	
غينيا	2011-2007	لا	لا	لا	
غينيا - بيساو	2012-2008	لا	لا	لا	
غيانا	2010-2006	نعم، كآلية تنفيذ حيث يجري استكشاف فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التماس المساعدة من المعهد البرازيلي للبحوث الاقتصادية في وضع خرائط الفقر	لا	لا	
هايتي	2011-2009	لا	لا	لا	
هندوراس	2011-2007	لا	لا	لا	
الهند	2012-2008	لا	لا	لا	x
إندونيسيا	2015-2011	نعم، يجري التشديد بصفة خاصة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية شاملة في تنفيذ اثنتين من النتائج؛ بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ. وأشير أيضا إلى أن إندونيسيا لديها الكثير مما تسهم به ومما تكسبه من التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في مجال الكوارث	لا	لا	x
جمهورية إيران الإسلامية	2010-2005	لا	لا	لا	
العراق	2014-2011	لا	لا	لا	
جامايكا	2011-2007	لا	لا	لا	
الأردن	2012-2008	لا	لا	لا	
كازاخستان	2015-2010	لا	لا	لا	
كينيا	2013-2009	لا	لا	لا	
قيرغيزستان	2010-2005	لا	لا	لا	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2011-2007	لا	لا	لا	
لبنان	2014-2010	لا	لا	لا	

الدول الأعضاء	فترة إطار العمل	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الإشارة إلى التعاون الثلاثي	البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
ليسوتو	2012-2008	لا	لا	لا	
ليبريا	2012-2008	لا	لا	لا	
مدغشقر	2011-2008	لا	لا	لا	
ملاوي	2011-2008	لا	لا	لا	
ملديف	2015-2011	لا	لا	لا	
مالي	2012-2008	لا	لا	لا	
موريتانيا	2010-2009	لا	لا	لا	
المكسيك*	2012-2008	نعم	النتيجة 3-3-7: برنامج التعاون الإقليمي، والمسائل البيئية، وبخاصة في إطار العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، بهدف توسيع نطاق المعارف وتشجيع تبادل الخبرات، والتثقيف البيئي، وما إلى ذلك	لا	x
منغوليا	2011-2007	نعم، كنتيجة محددة	النتيجة 4: تعزيز التعاون العالمي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب لمعالجة الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العبرة للحدود	لا	
المغرب	2011-2007	لا	لا	لا	
موزامبيق	2012-2007	لا	لا	لا	
ناميبيا	2010-2006	لا	لا	لا	
نيبال	2010-2008	لا	لا	لا	
نيكاراغوا	2012-2008	لا	لا	لا	
النيجر	2013-2009	نعم، التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية لفرص الشراكات؛ والشراكات الدولية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسائر الشركاء التقنيين والماليين ستتركز على تشجيع التعاون اللامركزي والوصول إلى الخبرة الفنية الدولية	لا	لا	
نيجيريا	2012-2009	لا	لا	لا	x
جزر المحيط الهادئ	2012-2008	لا	لا	لا	
باكستان	2012-2008	لا	لا	لا	
بنما	2011-2007	لا	لا	لا	
بابوا غينيا الجديدة	2012-2008	لا	لا	لا	

الدول الأعضاء	*فترة إطار العمل*	*الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*الإشارة إلى التعاون الثلاثي*	*البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب*
باراغواي	2011-2007	لا	لا	لا	
بيرو	2010-2006	لا	لا	لا	x
الفلبين	2011-2005	لا	لا	لا	
جمهورية مولدوفا	2011-2007	لا	لا	لا	
رواندا	2012-2008	لا	لا	لا	
سان تومي وبرينسيبي	2011-2007	نعم، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث تعبئة الموارد؛ وعلى الصعيد الدولي، ستُبذل جهود لمواصلة إشراك الجهات المانحة التقليدية على أساس ثنائي للبلدان، وتوسيع الشراكات لتشمل الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ولتشمل أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب	لا	لا	
السنغال	2011-2007	لا	لا	لا	x
سيراليون	2010-2008	لا	لا	لا	
جنوب أفريقيا	2010-2007	لا	النتيجة 2: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز مكتب أفريقيا في إطار منتدى مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من وطأة الفقر والجوع	لا	x
سري لانكا	2012-2008	لا	لا	لا	
سورينام	2011-2008	لا	لا	لا	
سوازيلند	2015-2011	لا	لا	لا	
الجمهورية العربية السورية	2011-2007	لا	لا	لا	
طاجيكستان	2015-2010	لا	لا	لا	
تايلند	2011-2007	نعم، يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره آلية شاملة تؤثر بصفة خاصة على قضايا الأمن البشري في المنطقة	لا	لا	x
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2015-2010	لا	لا	لا	
تيمور - ليشتي	2013-2009	لا	لا	لا	
توغو	2012-2008	لا	لا	لا	

الدول الأعضاء	*فترة إطار العمل*	*الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*الإشارة إلى التعاون الثلاثي*	*البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب*
تونس	2011-2007	نعم، يُولى اهتمام خاص لشراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل الشراكات المقامة مع بلدان المناطق دون الإقليمية في إطار اتحاد المغرب العربي، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	لا	لا	x
تركمانستان	2015-2010	لا	لا	لا	
أوغندا	2014-2010	لا	لا	لا	
أوكرانيا	2010-2006	لا	لا	لا	
جمهورية تنزانيا المتحدة	2010-2007	لا	لا	لا	
أوروغواي	2015-2011	لا	لا	لا	
أوزبكستان	2015-2010	لا	لا	لا	
جمهورية فنزويلا البوليفارية	2013-2009	نعم، تتوخى فنزويلا التركيز على بناء مؤسسات فعالة، وتحسين القدرات، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب		لا	
فييت نام	2010-2006	لا	لا	لا	
اليمن	2011-2007	لا	لا	لا	
زامبيا	2010-2007	لا	لا	لا	
زمبابوي	2011-2007	لا	لا	لا	
المجموع=109 بلدان		**17**	**5**	**2**	

* من بين البلدان المحورية الـ 25 في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدرجت عشرة بلدان (هي الأرجنتين، البرازيل، شيلي، الصين، مصر، اندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، تايلند، تونس) التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطرها لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

المرفق الرابع

نظرة عامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التقارير والخطط المتوسطة الأجل الحالية المتاحة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

المنظمة	*عنوان الوثيقة*	*الرمز المرجعي*	*السنة (السنوات) المغطاة*	*الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب*	*الفصل/الفقرة في الوثيقة*	*الإشارة إلى التعاون الثلاثي*
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	الخطة المتوسطة الأجل 2010-2013؛ برنامج عمل وميزانية الفترة 2010-2011	C 2009/15	2010-2013	التعاون ومواءمة النُهج على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، فضلا عن تحسين الاستفادة من المعلومات الموجودة والبرامج والمنتديات الحكومية الدولية وأدوات إدارة المعرفة	الأدوات الأولية لتحقيق النتائج التي تتوخاها المنظمة	لا يوجد
				التدريب ونشر المعارف التقنية فيما بين البلدان الأفريقية من أجل التنمية الزراعية والريفية المستدامة، بالاشتراك مع برنامج التعاون بين أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب (2.6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)	مشاريع الصندوق الاستئماني الأساسية الرئيسية المتوقع أن تمارس نشاطها في الفترة 2010-2011	
	تقرير تنفيذ البرنامج	C-2011/8	2008-2009	في إطار البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي، يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة هامة لنقل المعرفة فيما بين البلدان النامية. وفي نهاية عام 2009، كان قد تم توقيع ما مجموعه 39 اتفاقا من اتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإيفاد أكثر من 1 400 من الخبراء والفنيين إلى الميدان في إطار البرامج الخاصة/ الوطنية/الإقليمية للأمن الغذائي في 65 بلدا في أنحاء العالم	البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي	لا يوجد

المنظمة	عنوان الوثيقة	الرمز المرجعي	السنة (السنوات) المغطاة	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفصل/الفقرة في الوثيقة	الإشارة إلى التعاون الثلاثي
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الخطة الاستراتيجية	لا يوجد رمز	2017-2012	ستنشط الوكالة في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء الشراكات وتبادل المعلومات والمعارف التقنية ومبادرات تعزيز القدرات بين الشمال والجنوب بالتوسع في الاستفادة من الخبرات الفنية المتاحة لدى الدول الأعضاء وموارد الموارد الإقليمية الموجودة، ومن خلال تشجيع إقامة الشبكات	ترد الإشارات كجزء من الهدف دال: توفير التعاون التقني الفعال	لا يوجد
	التقرير السنوي	GC (54)/4	2009	لا يوجد	غير متاح	التقرير السنوي
منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)	خطة العمل	لا يوجد رمز	2010-2008	لا يوجد	النتيجة الاستراتيجية: التعاون التقني-1	لا يوجد
	التقرير السنوي للمجلس	9921	2009	زادت الإيكاو من التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال برامج التدريب في البلدان النامية التي ترعاها الحكومات وتُدار من خلال مكتب التعاون التقني، بما يؤكد الأولوية العليا التي توليها الإيكاو والدول للتدريب والاحتفاظ بموظفي الطيران المدني الوطنيين. وترد ملخصات لإنجازات مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التقرير السنوي للمجلس، وإن لم يكن يُشار إليها بهذه الصفة	الفصل المتعلق ببرنامج التعاون التقني والتذييل	لا يوجد
منظمة العمل الدولية	الإطار الاستراتيجي للسياسات العامة	GB.304/PFA/2 (Rev.)	2015-2010	تجري متابعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشراكات مع الهياكل الإقليمية، والخبرات الفنية والشبكات الوطنية جميعها بالتعاون مع جميع الفئات، مما سيزيد من قدرة تلك الفئات على الوصول بدرجة أكبر إلى دوائر صنع القرار	إشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الجزء الثالث: تعزيز القدرات التقنية	لا يوجد

المنظمة	عنوان الوثيقة	الرمز المرجعي	السنة (السنوات) المغطاة	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفصل/الفقرة في الوثيقة	الإشارة إلى التعاون الثلاثي
المنظمة البحرية الدولية	خطة العمل الرفيعة المستوى للمنظمة وأولويات فترة السنتين 2010-2011	A 26/Res.1012	2011-2010	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
الاتحاد الدولي للاتصالات	الخطة الاستراتيجية للاتحاد	No code	2015-2012	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
	تقرير مرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2011 (القرار 71)	C09/21(Rev.1)	2009-2008	يعمل الاتحاد أيضا مع البرنامج الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز القدرات الأفريقية على الوصول إلى شبكة الإنترنت بصورة تحقق فعالية التكلفة	إشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفقرة 3-3	لا يوجد
الأونكتاد	التقرير السنوي لعام 2009	UNCTAD/DOM/2010/1	2009	إسهام الأونكتاد في سلسلة من المناقشات الحكومية الدولية حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي	إشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المقدمة والفرع المتعلق بالتجارة	غير متاح
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الخطة الاستراتيجية	DP/2007/43	2010-2008	اللمحة العامة الموجزة رقم 4 (فقرات) من جهود البرنامج الإنمائي لتعميم نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات التركيز، بما في ذلك إشارة إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفرع دال المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفصل الخامس: عمليات البرنامج الإنمائي	نعم
	التقرير السنوي	DP/2010/17	2009	أمثلة لتبادل المعلومات حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع ممارسات البرنامج الإنمائي ومناطق عمله	فقرتان في الفرع هاء المتعلق بالمساهمات الشاملة وغيرها من مساهمات البرنامج الإنمائي، في الفصل الثالث: النتائج الإنمائية	لا يوجد
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	UNEP/GCSS.X/8	2013-2010	تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره من الآليات الرئيسية لتنفيذ مشاريع بناء القدرات ودعم التكنولوجيا على أرض الواقع، وهو ما سينطوي التفاعل مع طائفة واسعة من الشركاء والمنظمات	الفقرة 64 (ط)	لا يوجد

المنظمة	عنوان الوثيقة	الرمز المرجعي	السنة (السنوات) المغطاة	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفصل/الفقرة في الوثيقة	الإشارة إلى التعاون الثلاثي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	34 C/4	2013-2008	ستكون نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من العناصر المميزة لكل هدف من الأهداف البرنامجية الاستراتيجية، بما يوفر مجالا لتمكين البلدان النامية من تقاسم خبراتها والتعاون فيما بينها في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛ كما سيكون جزءا من الشراكة العالمية الأوسع من أجل التنمية	الملامح البرنامجية الرئيسية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2008-2013	نعم
	تقرير المدير العام عن تنفيذ البرنامج والميزانية، وعن النتائج المحققة في فترة السنتين السابقة 2008-2009	184 EX/4 Draft 36 (C/3)	2009-2008	تقاسم الممارسات الفضلى من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل إنشاء إطار إقليمي لتسخير التعليم في خدمة التنمية، وتبادل المعلومات والخبرات بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتعليم فيما بين الأقاليم	الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة في الفقرة 224	نعم
صندوق الأمم المتحدة للسكان	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	DP/FPA/2007/17	2011-2008	وفقا لقرار الجمعية العامة 212/60 وغيره من القرارات المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيواصل صندوق السكان تقديم الدعم لتعميق وتكثيف وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي	الفقرات 22 و36 و81 و90 و128 و130	نعم
	تقرير المدير التنفيذي لعام 2009: التقدم المحرز والإنجازات المحققة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان	DP/FPA/2010/17	2009	يدعم صندوق السكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة متزايدة؛ وفي عام 2009، تجاوز الصندوق الهدف المحدد له في الخطة الاستراتيجية، حيث أبلغت المكاتب عن تنفيذ 409 مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفرت من خلالها الدروس المكتسبة وتقاسم المعارف لبناء القدرات الوطنية	الفقرتان 41 و78	لا يوجد
موئل الأمم المتحدة	أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقرير المدير التنفيذي	HSP/GC/22/2	2008-2007	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد

المنظمة	عنوان الوثيقة	الرمز المرجعي	السنة (السنوات) المغطاة	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفصل/الفقرة في الوثيقة	الإشارة إلى التعاون الثلاثي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تقرير مفوضية شؤون اللاجئين المقدم إلى الجمعية العامة	A/65/12	2009	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	التقرير السنوي لعام 2009 والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2013-2006	E/ICEF/2010/9	التقرير السنوي لعام 2009 والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2013-2006	لوحظت في التقرير أمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ كما لوحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحاجة إلى التحسن في كافة المجالات	الفقرات 144 و198 و200 و207(هـ)	لا يوجد
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	التقرير السنوي	IDB.37/2-PBC.26/2	2009	يعترف بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأجل لليونيدو، الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة المعقودة عام 2005، بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كملمح تزداد أهميته في عمل المنظمة	الفصل 6 المتعلق بالبرامج الشاملة؛ والفرع ألف المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	لا يوجد
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	IDB.37/2-PBC.26/2	2011-2008	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
	تقرير المدير التنفيذي	E/CN.7/2011/3 E/CN.15/2011/3	2010	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الخطة الاستراتيجية	لا يوجد رمز	2013-2010	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
	التقرير السنوي للمدير التنفيذي	DP/2010/30	2009	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
الأونروا	الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	لا يوجد رمز	2015-2010	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
برنامج الأغذية العالمي	الخطة الاستراتيجية	لا يوجد رمز	2013-2008	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
	التقرير السنوي	WFP/EB.1/2010/4/Rev.1	2009	إشارة إلى التعاون في مجال الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وبخاصة في أفريقيا، بما في ذلك التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	الفقرة 51	لا يوجد

المنظمة	عنوان الوثيقة	الرمز المرجعي	السنة (السنوات) المغطاة	الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب	الفصل/الفقرة في الوثيقة	الإشارة إلى التعاون الثلاثي
منظمة الصحة العالمية	الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	MTSP/2008–2013	2013-2008	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	لا يوجد رمز	2015-2010	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	خطة عمل الأمانة	1028/2007	2011-2008	لا يوجد	غير متاح	لا يوجد
مجموع التقارير	**15**			**10**		**1**
مجموع الخطط المتوسطة الأجل	**17**			**8**		**3**

المرفق الخامس

نظرة عامة على الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2011/3

		الأثر المتوخى	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها															الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة												
			الأمم المتحدة*	الأونكتاد	مكتب المخدرات والجريمة	برنامج البيئة	موئل الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	الأونروا	البرنامج الإنمائي	صندوق السكان	اليونيسيف	برنامج الأغذية العالمي	مكتب خدمات المشاريع	منظمة العمل الدولية	الفاو	اليونسكو	الإيكاو	منظمة الصحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	الاتحاد الدولي للاتصالات	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة الدولية للملكية الفكرية	منظمة التجارة العالمية	اليونيدو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	مركز التجارة الدولية
تحريك	لاتخاذ إجراءات		☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
	للعلم		☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية 1		ه	ت							ر																			
التوصية 2		ه								ر																			
التوصية 3		ب	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
التوصية 4		ه	ت																										
التوصية 5		ز	ت																										
التوصية 6		ه	ت																										
التوصية 7		ه	ت																										
التوصية 8		ب	ت																										
التوصية 9		ه	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
التوصية 10		ه								ر																			
التوصية 11		أ	ت																										
التوصية 12		ز	ر																										

المختصرات:(ت) توصية تتخذ الهيئة التشريعية قراراً بشأنها

(ر) توصية يتخذ الرئيس التنفيذي إجراء بشأنها (*رئيس المجلس، في حالة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق)

☐ توصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة

الأثر المتوخى: (أ) تحسين المساءلة؛ (ب) نشر أفضل الممارسات؛ (ج) تحسين التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز الضوابط والامتثال؛ (ه) تعزيز الفعالية؛ (و) تحقيق وفورات مالية كبيرة؛ (ز) تعزيز الكفاءة؛ (ح) جوانب أخرى.

* يشمل كل الكيانات الواردة في الوثيقة ST/SGB/2002/11، باستثناء الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا.